دليل الطالبين

لكلام النحويين

تأليفُ العلّامة

مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي

المتوفى سنة (١٠٣٣هـ)

حقّقه وعلّق عليه

الأستاذ الدكتور

صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذ النّحو والصّرف، جامعة الملك فيصل بالأحساء

دليل الطالبين

لكلام النحويين

تأليفُ العلّامة

مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي

المتوفى سنة (١٠٣٣هـ)

حقّقه وعلّق عليه

الأستاذ الدكتور

صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذ النّحو والصّرف، جامعة الملك فيصل بالأحساء

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحنبلي ، مرعي بن يوسف الكرمي

دليل الطالبيين لكلام النحويين. / مرعي بن يوسف الكرمي

الحنبلي - ط١. .- الاحساء ، ١٤٤٧هـ

١٦٠ ص ؛ ..سم

رقم الإيداع: ١٤٤٧/٢٤٤٧

ردمك: ٩-٦٠٥٦-٨٠٥-٠٠٣-٩٧٨

الطبعة الثانية

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

إضـــــاءة

النَّحو..

سهلٌ، وواضحٌ، وممتعٌ

أ.د. صلاح بوجليع

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

الحمـد لله الخـافض الرافـع، المعطـي المـانع، مـن بيـده كـلّ شـيء، والصـلاة والســلام علــى هــادي الثّقلــين، وإمــام القبلتــين، ســيدنا مُحَمَّد الجــامع للفضــائل والكمـالات، الفـرد العلـم بـين المخلوقـات، وآلـه وصـحبه الـذين شَـرُفوا بالإضـافة والنّسبة إليه، والتّابع لهم بإحسان إلى يوم الدين.. **وبعد:**

فقد منّ الله ﷻ عليّ بتحقيق عددٍ من المتون النّحوية، ومنها أربعة تُعدّ من أمهات الكتب النّحويّة المتوسّطة، وهي: المتمّمة لمسائل الجرّوميّة للحطّاب الرعيني، وقطـر النّـدى وبـلّ الصّـدى، وشـذور الـذهب في معرفـة كـلام العـرب، وكلاهمـا لابـن هشـام، والأزهريـة في علـم العربيـة للعلامـة خالـد الأزهـري، وكنـتُ ولا زلـتُ أنصـح الطلاب المتوسّطين في طلب علم النّحو بهذه الكتب الأربعة.

ثمّ إنّي وقفت على نُسخٍ خطّية من كتاب **"دليل الطّالبين لكلام النّحويين"** للعلامـة مرعـي الحنبليّ، فألفيتُه سـهل الألفـاظ، واضـح المعـاني، ففـاق بـذلك القطـر والشّذور، ووجدته مستوعبًا لأغلب الأبواب النّحوية، ومسائل الأبواب، ففاق بذلك الأزهرية، وفاق المتمّمة بزيادة أبواب لم يذكرها صاحب المتمّمة، ومنها: باب في أنواع الحروف، وأنواع العامل، وباب في الجُمَل أنواعُها ومحلّها الإعرابي، ويضـاف إلى ذلـك بعض التّحقيقات والتنبيهات والقيود والضّوابط التي خَلت منها الكتب الأربعة.

فلمّا وجدته كذلك، أدركت أهميّة الكتاب لطلبة علم النّحو، فعزمتُ على تحقيقه والتّعليق عليه، بما يساعد على فهم النّص.

سائلًا المولى ﷻ العون والسّداد في تحقيقه والتّعليق عليه، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

أولًا: المؤلّف

اسمه ونسبه[١]:

هو مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن يوسف الكرميّ، المقدسيّ، الأزهريّ، الحنبليّ، الملقّب بـ"زين الدين".

مولده ونشأته:

ولد رحمه الله في قرية "طولكرم"، ولكن المصادر لم تتطرق إلى تحديد سنة ولادته، نشأ رحمه الله في بلدته، حيث تلقّى فيها علومه الأولى على مشايخ بلده.

رحلاته:

بعد أن أخذ رحمه الله العلم على مشايخ بلده، بدأ برحلته الأولى إلى "بيت المقدس" ليأخذ عن علمائها، فأقام فيها مدّة من الزمن، ثم انتقل إلى القاهرة، فدرس على علمائها في "جامع الأزهر"، انقطع للعلم والتعلم فيها، حتى أصبح من أحد علمائها البارزين، ثمّ تصدّر للتدريس والتأليف، كما أنّه تولّى "المشيخة" بجامع السلطان حسن بالقاهرة.

---

(١) ينظر ترجمة المؤلف في: كشف الظنون (١٩٤٧/٢)، خلاصة الأثر (٣٥٨/٤)، نفحة الريحانة (٢٤٤/٢)، النّعت الأكمل (ص:١٨٩)، عنوان المجد (٣١/١)، السحب الوابلة (١١١٨/٣)، معجم المؤلفين (٨٤٢/٣)، الأعلام للزركلي (٢٠٣/٧).

شيوخه:

أخذ الشيخ مرعي العلم عن جمع من المشايخ، ومنهم:

١- الشيخ الإمام العالم العلّامة، مُحَمَّد بن أحمد المرداوي القاهري، فقيه الحنابلة وشيخهم في عصره، المتوفّى سنة (١٠٢٦هـ).

٢- الشيخ العلّامة المفسّر المحدّث، مُحَمَّد بن عبدالله الأكراوي، الشافعيّ، المعروف بمحمد حجازي، المتوفّى سنة (١٠٣٥هـ).

٣- الشيخ الإمام البارع الفرضيّ، يحيي بن موسى بن أحمد بن موسى الحجاويّ، المتوفّى سنة (١٠٢٠هـ).

تلامذته:

١- الشيخ الإمام، مُحَمَّد بن موسى بن مُحَمَّد الجمّازيّ، الحسيني المالكي، المتوفّى سنة (١٠٦٥هـ).

٢- العالم العلّامة، عبدالباقي بن عبدالباقي بن عبدالقادر البعليّ الحنبليّ، المتوفّى سنة (١٠١٧هـ).

٣- الشيخ الفاضل، أحمد بن يحيي بن يوسف بن أبي بكر الكرميّ، المقدسيّ، أبو العبّاس شهاب الدين، المتوفّى سنة (١٠٩١هـ).

ثناء العلماء عليه:

قال المحبيّ: "أحد أكابر علماء الحنابلة بمصر، كان إمامًا، محدّثًا، فقيهًا، ذا اطّلاع واسع على نقول الفقه، ودقائق الحديث، ومعرفة تامّة بالعلوم المتداولة"[(١)].

(١) خلاصة الأثر (٤/٣٥٨).

وقال الغزّيّ: "شيخ مشايخ الإسلام، أوحد العلماء المحققين الأعلام، واحد عصره... صاحب التآليف العديدة، والفوائد الفريدة، والتحريرات المفيدة"(١).

وقال ابن بشرٍ: "كانت له اليد الطولى في معرفة الفقه وغيره، وصنّف مصنّفات عديدة في فنون من العلوم"(٢).

مؤلفاته:

كان ﵀ من المكثرين في التأليف، وفي فنون شتّى، بلغت مصنفاته ما يقارب (٨٥) كتابًا ورسالة، ومن أشهرها وأكثرها تداولًا بين طلبة العلم كتابه: "دليل الطالب لنيل المطالب في الفقه الحنبليّ"، ومن كتبه: "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات"، و"دليل الطالبين لكلام النحويين"، و"المختصر في علم الصرف"(٣).

وفاته:

اتّفق أكثر من ترجم له ﵀ على أنّ وفاته كانت بمصر، سنة (١٠٣٣هـ) ﵀ رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جنّاته.

---

(١) النّعت الأكمل (ص: ١٩٠).

(٢) عنوان المجد (٣١/١).

(٣) ينظر في مؤلفاته: معجم المؤلفين (٨٤٢/٣)، الأعلام للزركلي (٢٠٣/٧).

ثانيًا: توثيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه

يؤكد اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه الشيخ مرعي الحنبلي ما جاء في أول نسخة الأصل، فقد جاء العنوان فيها كالتالي: كتاب دليل الطّالبين لكلام النحويين، تأليف سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة الشيخ مرعي المقدسي، ﵀ تعالى آمين يا رب العالمين.

وجاء في نسخة (ب): "دليل الطالبين تأليف العالم العلامة والعمدة الفهامة الشيخ مرعي المقدسي ثم المصري ﵀".

ثالثًا: منهج المؤلف في الكتاب

لم يشر المؤلف إلى المنهج الذي اتبعه في تأليف الكتاب، ولكن يمكن أن نقول: إنّ المؤلف بدأ كتابه بمقدمة بيّن فيها تعريف النّحو، وحكم معرفته، وأول من وضعه، ثم بيّن مفهوم النّحو لغةً واصطلاحًا: وموضوعه، وفائدته، والطريق المؤدي إلى تحصيل هذا العلم.

وكل هذه الأمور لم أعهدها في متون النّحو المتوسطة التي أشرت لها في المقدّمة، فهي من مميزات هذا الكتاب.

ثم قسم المؤلف الكتاب إلى أبواب والأبواب إلى فصول، وأحيانًا يقسم الباب إلى أبواب، ولو جعلها فصولًا لكان أولى، فأمّا الأبواب فهي كالتالي:

١- باب الكلمة والكلام.

٢- باب الاسم والفعل والحرف. **قلتُ:** ولو جعله مع الباب الأول لكان أولى.

٣- باب الإعراب والبناء.

٤- باب المعرب والمبني.

٥- باب علامات الإعراب. **قلتُ:** ولو جعله مع الثالث والرابع في باب واحد لكان أولى.

٦- باب أحكام الفعل المضارع.

٧- باب النّكرة والمعرفة.

٨- باب أحكام الأسماء. **قلتُ:** ولو جعله باب المرفوعات لكان أولى.

٩- باب الفاعل.

١٠- باب النائب عن الفاعل.

١١- باب المبتدأ والخبر.

١٢- باب النّواسخ لحكم المبتدأ والخبر.

١٣- باب التّابع.

١٤- باب المنصوبات.

١٥- باب المفعول به.

١٦- باب المفعول المطلق.

١٧- باب المفعول لأجله.

١٨- باب المفعول فيه.

١٩- باب المفعول معه.

٢٠- الحال.

٢١- باب التّمييز.

٢٢- باب المستثنى.

٢٣- باب اسم لا

٢٤- باب المنادى. **قلتُ:** ولو جعل المنصوبات فصولًا لكان أولى.

٢٥- باب المجرورات.

٢٦- باب العامل.

٢٧- باب في ألفاظ متفقة بمعان مختلفة.

٢٨- باب في الجمل.

٢٩- باب في الخط.

وقد تميّز كتاب دليل الطالبين لكلام النّحويين بأمور منها:

١- سهولة الألفاظ ووضوح المعاني.

٢- كثرة الشّواهد القرآنية.

٣- كثرة الشّواهد الشّعريّة.

٤- شموليّة الكتاب من حيثُ الأبواب النّحوية، ومن حيثُ المسائل التي تذكر في الباب.

٥- وضوح شخصيّته النّحوية من خلال بعض الاختيارات والتصحيحات التي قال بها، وعلّقتُ عليها في مواضعها في النّص المحقّق، وكذلك من خلال ذكر بعض التحقيقات والقيود والتنبيهات التي أشار إليها.

ولم يصرّح المؤلّف بالمصادر التي اعتمد عليها في كتابه، إلا أنّني وقفت على نصوص في الكتاب مأخوذة بالنّص من كتاب "همع الهوامع شرح جمع الجوامع" للسّيوطي.

ومع نفاسة هذا الكتاب، إلا أنّ أهل العلم لم يُعنَوا به كما عُنوا بكتابه الآخر "دليل الطالب" في الفقه الحنبلي، فلم أقف على شرح له، أو حاشية، أو نظم، ولا يقلل ذلك من نفاسته وأهميته، وقد قمتُ بالتّعليق على كثير من المواضع التي تحتاج إلى تعليق وبيان، لعلّه يكون نواةً لشرحه بإذن الله تعالى.

رابعًا: منهج التحقيق

سعيًا مني للوصول إلى أقرب صورة إلى مراد المؤلف لكتابه دليل الطالبين لكلام النّحويين، قمت بما يلي:

- اعتماد النسخة (أ) أصلًا، ثم مقابلة النسخ الأخرى عليها، فتحصّل لدي جرّاء ذلك نصٌّ صحيح سليم على قدر الوسع والطاقة، مع إثبات الفروق المهمّة في الحاشية.

- تزويد النص بعلامات الترقيم المناسبة.

- تخريج الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، وأشعار وأقوال العرب.

- التعليق على بعض المواضع في الكتاب، وذلك عندما تمس الحاجة إلى ذلك.

- قمت بصنع فهارس للكتاب؛ تيسيرًا لعملية البحث فيه، فعملت فهرسًا للآيات القرآنية، وثانيًا للأحاديث النبوية، وثالثًا للأشعار، ورابعًا للموضوعات.

خامسًا: وصف النسخ

لقد وقفت على ثلاث نسخ من الكتاب، وبيانها كالآتي:

١- النسخة (أ):

مصدرها: مركز جمعة الماجد، برقم (**٣٧٧٨٠٤**)، بعنوان: "دليل الطالبين لكلام النّحويين"، عدد أسطرها: (١٧)، نسخة كاملة، ضمن مجموع، بخط نسخ واضح، كتبت سنة ١٠٩٧هـ.

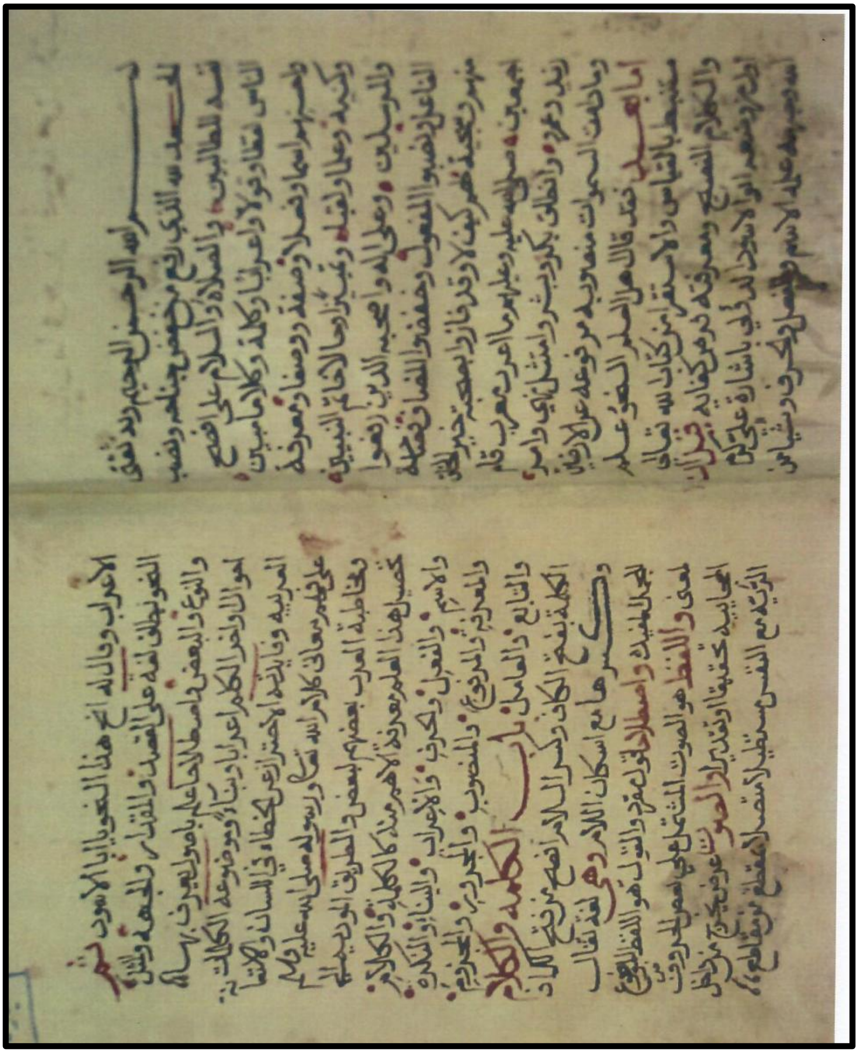
٢- النسخة (ب):

مصدرها: جامعة الملك سعود، برقم (١٣٣٣- ٧)، عدد صفحاتها: (٢٦)، وعدد أسطرها: (١٦). نسخة كاملة، بخط نسخ واضح، كتبت سنة ١٢٨٠هـ.

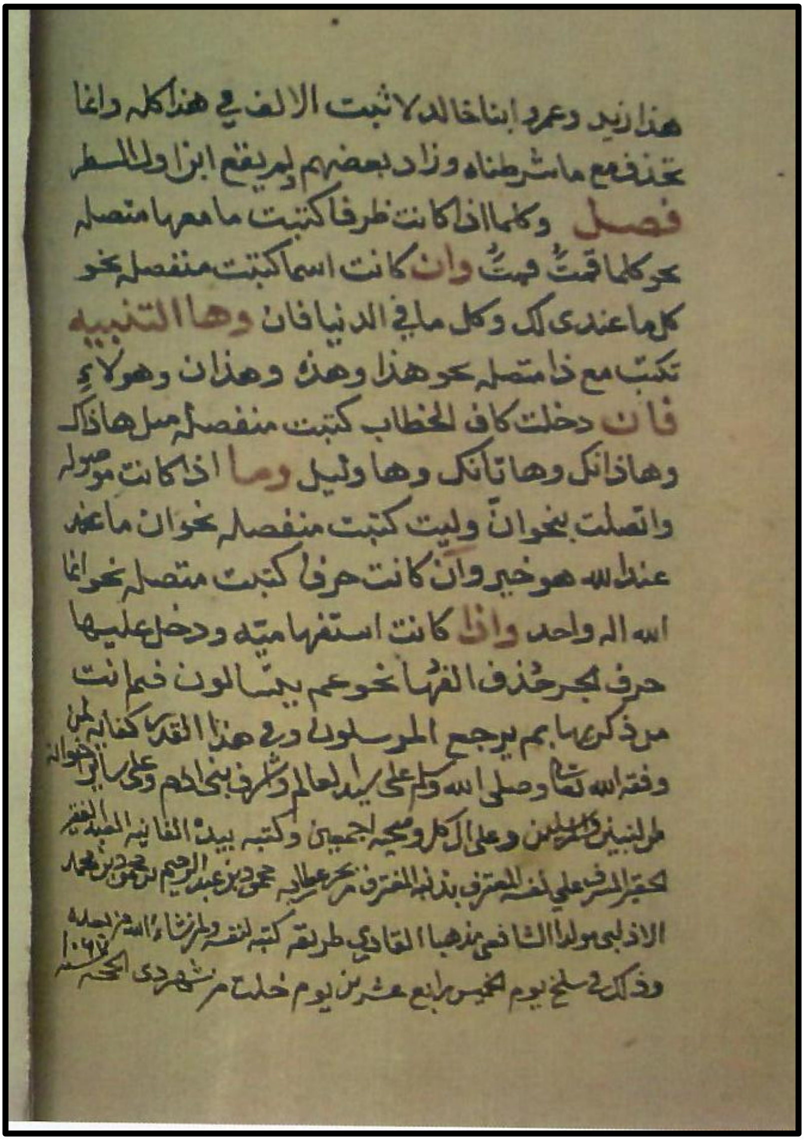
٣- النسخة (ج):

مصدرها: مركز جمعة الماجد، برقم (**٦٠٤٦٠١**)، بعنوان: "دليل الطالبين لكلام النّحويين"، عدد أسطرها: (٩)، ضمن مجموع، بخط نسخ واضح، وهي نسخة ناقصة من أولها بمقدار ورقة، ومن آخرها كذلك.

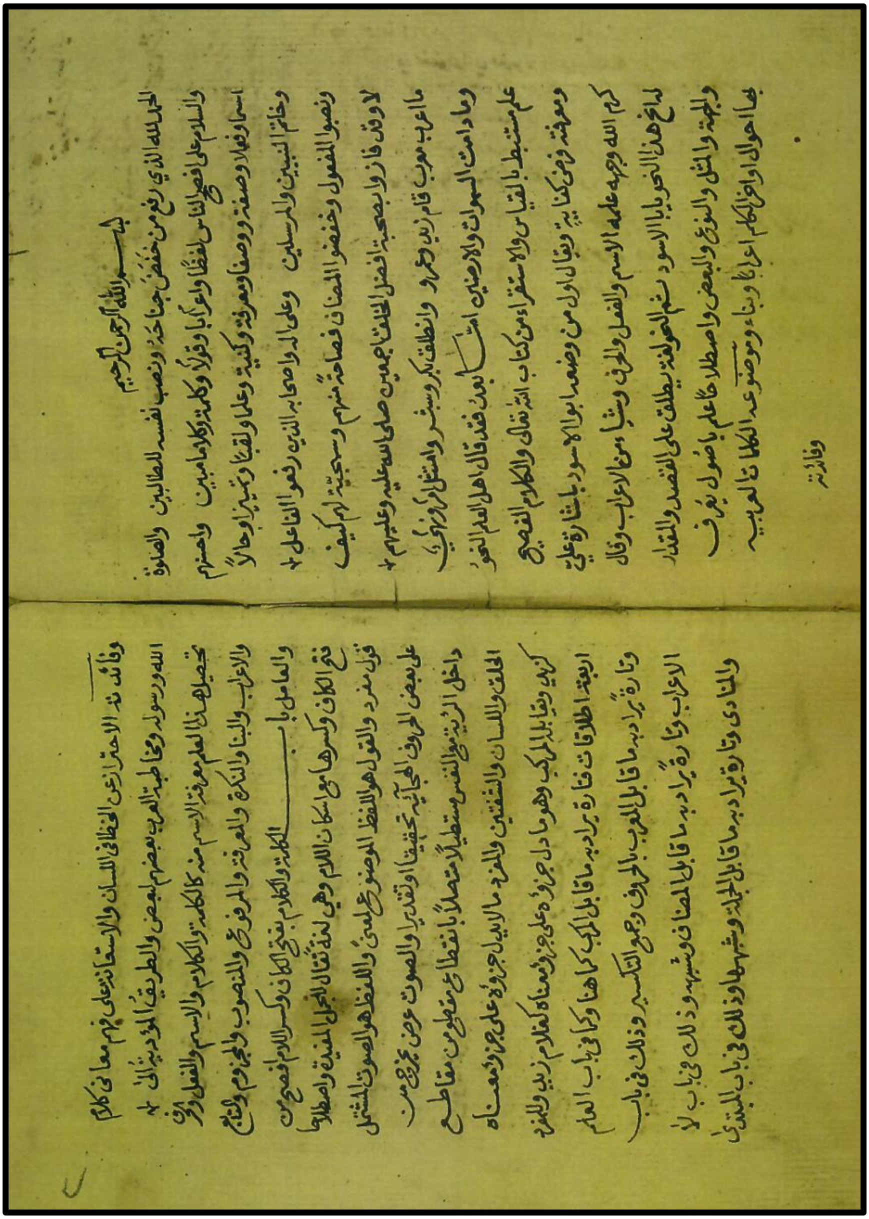
صور المخطوطات



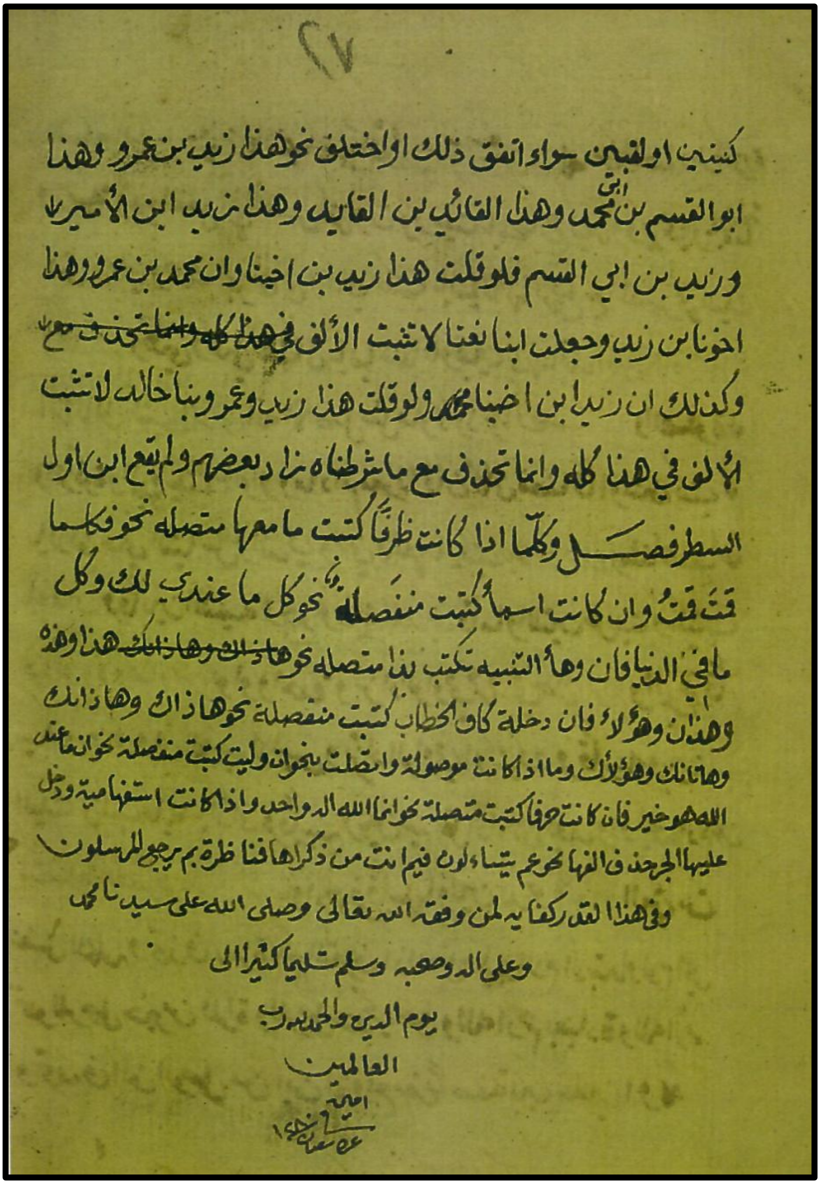
الورقة الأولى من النسخة (أ)


هذا زيد وعمرو ابنا خالد لا تثبت الالف في هذا كله وانما
تحذف مع ما شرطناه وزاد بعضهم لم يقع ابن اول السطر
فصل وكلما اذا كانت ظرفا كتبت ما معها متصلة
نحو كلما قمت قمت وان كانت اسما كتبت منفصلة نحو
كل ما عندي لك وكل ما في الدنيا فان وها التنبيه
تكتب مع ذا متصلة نحو هذا وهذه وهذان وهؤلاء
فان دخلت كاف الخطاب كتبت منفصلة مثل ها ذاك
وها ذانك وها تانك وها وليك وما اذا كانت موصولة
واتصلت بنحو ان وليت كتبت منفصلة نحو ان ما عند
عند الله هو خير وان كانت حرفا كتبت متصلة نحو انما
الله اله واحد واذا كانت استفهامية ودخل عليها
حرف الجر حذف الفها نحو عم يتساءلون فيم انت
من ذكراها بم يرجع المرسلون وفي هذا القدر كفاية لمن
وفقه الله تعالى وصلى الله وسلم على سيد العالم واشرف بني آدم وعلى سائر اخوانه
من النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين وكتبه بيده الفانية العبد الفقير
الحقير المسرف على نفسه المعترف بذنبه المغترف من بحر عطاياه محمود بن عبد الرحيم بن محمود بن محمد
الاذلبي مولدا الشافعي مذهبا القادري طريقة كتبه لنفسه ولمن شاء الله من بعده
وذلك في سلخ يوم الخميس رابع عشرين يوم خلت من شهر ذي الحجة سنة ١٠٦٧

الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

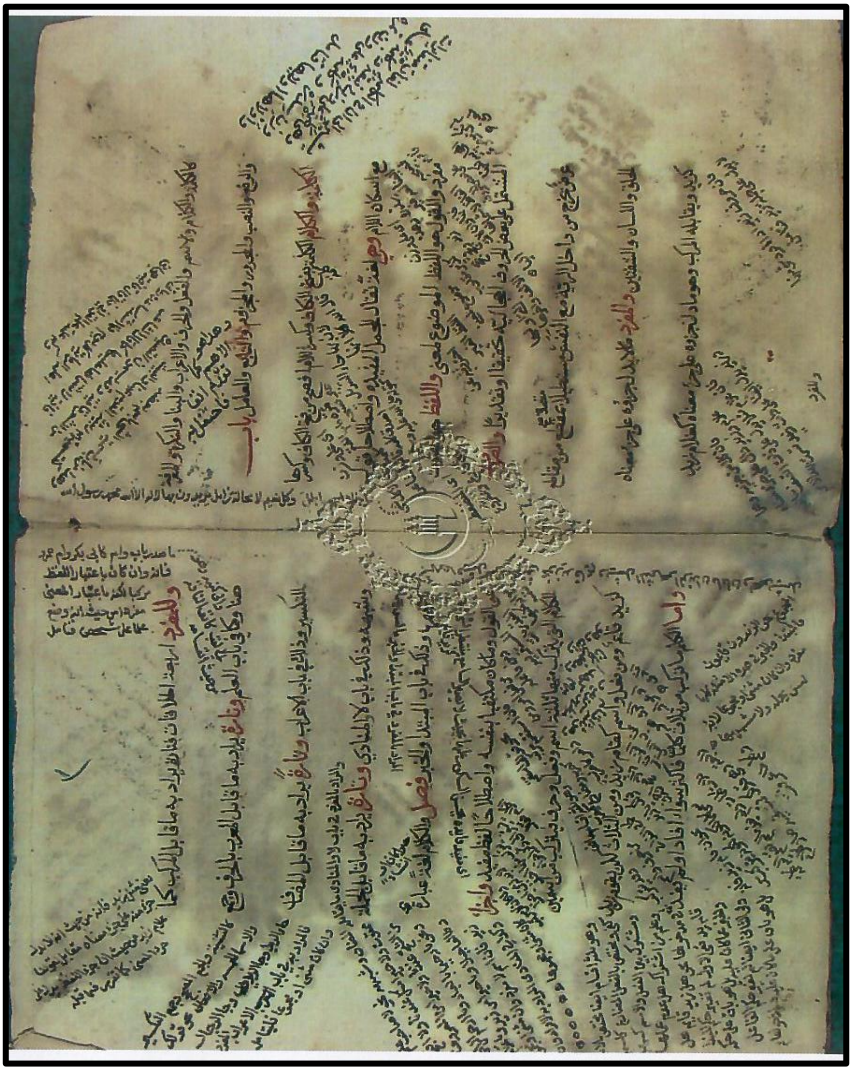


الورقة الأولى من النسخة (ب)

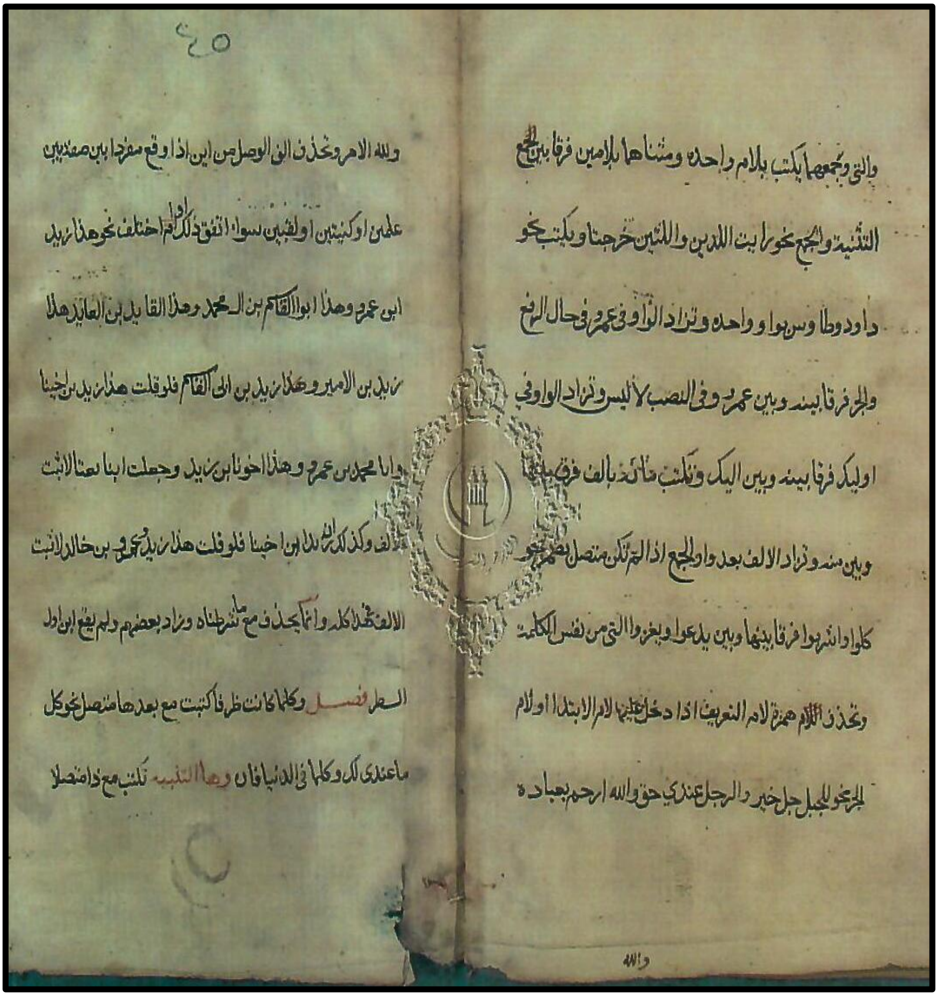


كنيتين اولقبين سواء اتفق ذلك او اختلف نحو هذا زيد بن عمرو وهذا
ابو القسم بن محمد وهذا القائد بن القايد وهذا زيد ابن الأمير
وزيد بن ابي القسم فلو قلت هذا زيد بن اخينا وان محمد بن عمرو وهذا
اخونا بن زيد وجعلت ابنا نعتا لا تثبت الألف ~~في هذا كله وانما تحذف مع~~
وكذلك ان زيدا بن اخينا محمد ولو قلت هذا زيد وعمرو ابنا خالد لا تثبت
الألف في هذا كله وانما تحذف مع ما شرطناه زاد بعضهم ولم يقع ابن اول
السطر فصل وكلما اذا كانت ظرفا كتبت ما معها متصلة نحو فكلما
قمت قمت وان كانت اسما كتبت منفصلة نحو كل ما عندي لك وكل
ما في الدنيا فان وها التنبيه تكتب بدا متصلة نحو ~~هاذاك وهاذانك~~ هذا وهذه
وهذان وهؤلاء فان دخلة كاف الخطاب كتبت منفصلة نحو هاذاك وهاذانك
وهاتانك وهؤلاك وما اذا كانت موصولة واتصلت بنحو ان وليت كتبت منفصلة نحو ان ما عند
الله هو خير فان كانت حرفا كتبت متصلة نحو انما الله اله واحد واذا كانت استفهامية ودخل
عليها الجر حذف الفها نحو عم يتساءلون فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون
وفي هذا القدر كفاية لمن وفقه الله تعالى وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى
يوم الدين والحمد لله رب
العالمين

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



الورقة الأولى من النسخة (ج)


والتي وجمعهما يكتب بلام واحد ومثناهما بلامين فرقا بين الجمع
التثنية والجمع نحو رأيت اللذين واللتين خرجتا ويكتب نحو
داود وطاوس بواو واحد وتزاد الواو في عمرو في حال الرفع
والجر فرقا بينه وبين عمر وفي النصب لا لبس وتزاد الواو في
اوليك فرقا بينه وبين اليك وتكتب مائة بالف فرقا بينها
وبين منه وتزاد الالف بعد واو الجمع اذا لم تكن متصل بضمير نحو
كلوا وانتهوا فرقا بينها وبين يدعو ويغزو والتي من نفس الكلمة
وتحذف اللام همزة لام التعريف اذا دخل عليها لام الابتدا او لام
الجر نحو للجبل جل خير والرجل عندي حق والله ارحم بعباده
والله

٤٥
ولله الامر وتحذف الف الوصل من ابن اذا وقع مفردا بين صفتين
علمين او كنيتين او لقبين سواء اتفق ذلك ام اختلف نحو هذا زيد
ابن عمرو وهذا ابو القاسم بن ابي محمد وهذا القايد بن العايذ هذا
زيد بن الامير وهذا زيد بن ابي القاسم فلو قلت هذا زيد بن اخينا
وانا محمد بن عمرو وهذا اخونا بن زيد وجعلت ابنا نعتا لاثبت
الالف وكذلك لو ثنيت ابنا فلو قلت هذا زيد محمد بن خالد لاثبت
الالف في هذا كله وانما يحذف مع ما شرطناه وزاد بعضهم ولم يقع ابن اول
السطر فصل وكلما كانت ظرفا كتبت مع بعدها متصل نحو كل
ما عندي لك وكلما في الدنيا فان وها التنبيه تكتب مع ذا متصلا

الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

النــص المحقــق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ[١]

الحمد لله الذي رفع من خفض جناحه، ونصب نفسه للطالبين، والصلاة والسلام على أفصح الناس لفظًا وقولًا وإعرابًا[٢]، وكلمةً وكلامًا مبين[٣]، وأحسنهم اسمًا وفعلًا، وصفة ووضعًا، ومعرفة وكنية، وعَلَمًا ولقبًا، وتمييزًا وحالًا، خاتمُ النبيين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الذين رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول وخفضوا المضاف، فصاحةً منهم وسجيةً لهم، كيف لا وقد فازوا بصحبة خير الخلق أجمعين – صلى الله عليه وعليهم[٤] – ما أعرب معربٌ: قام زيدٌ وعمرٌو،

---

(١) ورد في صفحة العنوان في النسخة (أ) ما يلي: "لبعضهم يمدح هذا الكتاب:

إذا مـــا أردت نحـــوًا مســـتبينًا	فـــلازم يا أخـــي هـــذا الكتـــابا
طـــالع فيـــه تلـــق النحـــو ســـهلًا	فنحـــوي حـــواه لقـــد أصـــابا

(٢) في (ب): "وإعرابًا وقولًا...".

(٣) "مبين" بحذف التنوين في جميع النسخ، والمعتمد عند النحاة أنّ الوقف على الصحيح المنون المرفوع والمجرور يكون بحذف التنوين، أما المنصوب فيكون بإبدال التنوين ألفًا، فيقال: مبينًا، والوقف عليه بحذف التنوين لغة؛ حملوا المنصوب على المرفوع والمجرور في الوقف، وحَملُ صنيع المؤلف على هذه اللغة أولى من القول بتخطئته. كما أنّ هناك لغة تحمل المرفوع والمجرور على المنصوب في الوقف فيقولون: "جاء زيدو"، و"مررت بزيدي"، كما تقول في الوقف على المنصوب: "رأيت زيدًا".

(٤) **قلتُ**: قال الإمام النووي: "وأمّا غير الأنبياء فالجمهور على أنّه لا يصلى عليهم ابتداء، فلا يقال: أبو بكر ﷺ، واختلف في هذا المنع...... والصحيح الذي عليه الأكثرون أنّه مكروه كراهة تنزيه....... واتفقوا على جواز جعل غير الأنبياء تبعًا لهم في الصلاة، فيقال: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، وأصحابه، وأزواجه، وذريته، وأتباعه؛ للأحاديث الصحيحة في ذلك، وقد أمرنا به في التشهد، ولم يزل السّلف عليه خارج الصلاة أيضًا"، **والله أعلم**. ينظر: الأذكار للإمام النووي (٢٣٨).

وانطلق بكرٌ وبِشرٌ، وامتُثل نهيٌ وأمرٌ[١]، وما دامت السمواتُ مرفوعةً عن الأرضين[٢]. **أما بعد:**

فقد قال أهل العلم:

النّحو: علمٌ مستنبطٌ بالقياس والاستقراء، من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح.

ومعرفتُه: فرضُ كفاية.

قيل[٣]: إنّ أول من وضعه أبو الأسود الدؤلي بإشارة علي -كرّم الله وجهه- علّمه الاسم والفعل والحرف وشيئًا من الإعراب، وقال له: انحُ هذا النّحو يا أبا الأسود.

ثم النّحو يطلق لغةً[٤] **على**: القصد، والمقدار، والجهة، والمثل، والنوع، والبعض.

واصطلاحًا: عِلمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوالُ أواخر الكلم إعرابًا وبناءً.

وموضوعُه: الكلماتُ العربية.

---

(١) في (ب): "أمر ونهي...".

(٢) في (أ): "ما دامت السموات منصوبة مرفوعة عن الأرضين"، وفي (ب): "ما دامت السموات والأرضين"، والصواب من جهة المعنى ما أثبته؛ إذ السموات بنص القرآن مرفوعة وليست منصوبة، ولضعف الثاني لفظًا؛ لأنه يحتاج لتأويل حتى يصح وما لا يحتاج إلى تأويل أولى.

(٣) في (ب): "ويقال أول من وضعه...".

(٤) في (ب): "ثم النحو لغة يطلق...".

وفائدتُه: الاحترازُ عن الخطأ في اللّسان، والاستعانةُ على فهم معاني كلام الله تعالى، ورسوله ﷺ(١)، ومخاطبة العرب بعضهم لبعض.

والطريق المؤدي(٢) **إلى تحصيل هذا العلم**: معرفةُ الأهم(٣) منه، كالكلمة والكلام، والاسم والفعل والحرف، والإعراب والبناء، والنكرة والمعرفة، والمرفوع والمنصوب، والمجرور والمجزوم، والتابع والعامل.

---

(١) لم ترد هذه الجملة الدعائية في (ب).

(٢) في (ب): "المؤدية...".

(٣) في (ب): "معرفة الاسم منه....".

باب الكلمة والكلام

الكلمةُ - بفتح الكاف وكسر اللام أفصحُ من فتح الكاف وكسرها مع إسكان اللام - **وهي لغةً**: تقال للجُمل المفيدة.

واصطلاحًا: قول مفرد.

والقولُ هو: اللّفظُ الموضوعُ لمعنًى.

واللّفظُ هو: الصّوتُ المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقًا أو تقديرًا.

والصّوتُ: عَرَضٌ يخرج من داخل الرئة مع النّفس مستطيلًا متصلًا بمقطع من مقاطع الحلق واللسان والشفتين.

والمفردُ: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كـ: زيد.

ويقابله المركّبُ، وهو: ما دل جزؤه على جزء معناه، كـ: غلام زيد.

وللمفرد أربعةُ إطلاقات:

فتارةً يراد به ما قابل المركب، كما هنا، وكما في باب العلم.

وتارةً يُراد به ما قابل المعربَ بالحروف وجمعَ التّكسير، وذلك في باب الإعراب.

وتارةً يُراد به ما قابل المضافَ وشبهه، وذلك في باب لا، والمنادى.

وتارةً يُراد به ما قابل الجملةَ وشبهها، وذلك في باب المبتدأ والخبر.

فصـــل

والكلام لغةً: عبارةٌ عن القول وما كان مكتفيًا بنفسه.

واصطلاحًا: لفظٌ مفيدٌ.

وأجزاءُ الكلام التي يتركّب منها ثلاثةٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فيتركّب من اسمين، كـ: "زيدٌ قائمٌ"، ومن فعلٍ واسمٍ، كـ: "قام زيدٌ"، ومن الثلاث، كـ: "أن يقومَ زيدٌ".

وأمّا الكَلِمُ فهو: ما تركّب من ثلاث كلماتٍ فأكثر، سواء[١] أفاد أم لم يفد.

فهو أخصُّ من الكلام باشتراط التركيب من الثّلاث.

وأعمّ منه بعدم اشتراط الفائدة.

والكلام عكسه[٢].

---

(١) "سواء" ساقطة في (ب).

(٢) ذكرت بالتفصيل في كتابي "أصول المسائل النّحوية" الفروقَ والاتفاقات بين المصطلحات الخمسة: الكلمة، والكلام، والجملة، والكلم، والقول، (ص:١٨).

بابُ الاسم والفعل والحرف

الاسمُ لغةً: ما دل على مُسمًّى.

واصطلاحًا: كلمةٌ دلّت على معنًى في نفسها غير مقترنة بزمن[١] وضعًا.

وعلامتُه:

إما أن تكون من أوله، مثل: حروف الجر، وحروف النّداء، وأداة التعريف.

وإما من آخره، مثل: تنوين التّمكين، والتّنكير، والعِوض، والمقابلة، وياء النّسب، والتّثنية، والجمع.

وإما من جملته، مثل: التّصغير، والتّنكير، والإضمار.

وإما من معناه، مثل كونه خبرًا، أو مُخبرًا عنه، أو فاعلًا، أو مفعولًا، أو منعوتًا.

وحكمُه: الإعرابُ ما لم يشبه الحرفَ فيُبنى.

وهو ثلاثةُ أقسام: مُظْهَرٌ، ومُضْمَرٌ، ومُبْهَمٌ:

فالمظهرُ: ما دلّ بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به، كـ: "زيد".

والمضمرُ: ما كُنّي به عن الظّاهر اختصارًا، كـ: "أنا وأنت".

والمبهمُ: كـ: "هذا وهذه".

---

(١) في (ب): "بزمان...".

فصـــل

والفعلُ لغةً: الحدثُ.

واصطلاحًا: كلمةٌ دلت على معنى في نفسها، واقترنت بزمن وضعًا.

وهو ثلاثةُ أقسام أيضًا: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ.

فالماضي: ما دل وضعًا على حدثٍ وزمانٍ انقضى.

وعلامتُه: أن يقبل تاءَ التّأنيث السّاكنة.

وحكمُه: البناءُ على الفتح لفظًا، كـ: "قام"، أو تقديرًا: إن اتصل به ضميرُ رفعٍ متحركٍ، أو واو جماعة، كـ: "ضربتُ، وضربُوا".

والمضارعُ: ما دل وضعًا على حدث وزمانٍ غيرِ منقضٍ، حاضرًا كان أو مستقبلًا.

وعلامتُه: أن يقبل لم، والسين، وسوف.

وحكمُه: الإعرابُ ما لم تتصل به نونُ النّسوة، فيبنى على السّكون، أو تباشره نونُ التّوكيد الخفيفة أو الثّقيلة، فيُبنى على الفتح.

والأمرُ: ما دلّ على حدثٍ في زمنٍ مستقبلٍ فقط.

وعلامتُه: أن يدلّ على الطّلب بالصيغة، مع قبول ياء المخاطبة(١).

وحكمُه: البناءُ على ما يجزم به (مضارعُه)(٢) لو كان معربًا.

(١) في (ب): "المخاطبة المؤنّثة".

(٢) ما بين القوسين زيادة صحيحة من (ب).

فصــــل

والحرفُ لغةً: طرفُ الشيء.

واصطلاحًا: كلمةٌ دلت على معنى في غيرها لا في نفسها.

وعلامتُه: أن لا يقبل شيئًا من علامات الأسماء والأفعال.

وحكمُه: البناءُ مطلقًا.

وهو ثلاثةُ أقسام:

مختصٌّ بالأسماء، فيعمل فيها الجر، كـ: "مِن"، و"إلى".

ومختصٌّ بالأفعال، فيعمل فيها الجزم كـ: "لم"، و"لما".

ومشتركٌ، فلا يعمل كـ: "هل"، و"بل".

وإنّما عملت: (ما)، و(إنْ)، و(لا) النّافيات؛ لعارض الحمل على: (ليس)، ومن العرب من يهملهنّ على الأصل.

وإنّما لم تعمل (هاء التنبيه)، و(أل المعرِّفة) مع اختصاصهما بالأسماء، ولا (قد)، و(السين)، و(سوف) مع اختصاصهن بالفعل؛ لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

وإنّما لم تعمل (إنّ وأخواتها)، و(أحرفُ النداء) الجرَّ؛ لأنّها أشبهت الفعل.

وإنّما عملت (لن) النّصبَ دون الجزم؛ حملًا على (لا) النافية للجنس؛ لأنّها بمعناها، وبعضُهم يجزم بها، كقول الشّاعر[١]: "فلن يحلَ للعينين بعدكِ منظرُ".

---

(١) **تمامه:**

أيادي ســبا يا عــزّ مــا كنــت بعــدكم فلــن يحــلَ للعينــين بعــدكِ منظــرُ

قائله: كثيّر عزّة، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام (٣٧٥).

والشاهد فيه: جزم الفعل "يحلَ" بـ"لن"، وهو قليل لا يقاس عليه.

بابُ الإعراب والبناء

الإعرابُ لغةً: البيانُ والتغييرُ والتّحسينُ.

واصطلاحًا:

على القول بأنّه لفظيٌّ: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، أو ما نزل منزلته.

وعلى القول بأنّه معنويٌّ: تغييرُ أواخر الكلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظًا أو تقديرًا(١).

وأنواعُه أربعةٌ: رفعٌ، ونصبٌ في اسم وفعل، وخفضٌ في اسم، وجزمٌ في فعل.

فصــــل

والبناءُ لغةً: وضعُ شيءٍ على شيء، على صفةٍ يراد بها الثُّبوت.

(١) **قلتُ:** وثمرة الخلاف تظهر في الإعراب: فمن قال إنّه لفظيّ يقول: فاعل مرفوعٌ بكذا، ومن قال إنّه معنويّ يقول: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه كذا، وعليه فقس، وقد تحدثت بالتفصيل عن الخلاف في حقيقة الإعراب هل هو لفظيّ أم معنويّ في كتابي: "المغني في مسائل الخلاف النّحوي والصّرفي" (ص:٣٨)، **والله أعلم**.

واصطلاحًا:

على القول بأنّه لفظيٌّ: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وليس حكاية، ولا نقلًا، ولا إتباعًا، ولا تخلصًا من سكونين.

وعلى القول بأنّه معنويٌّ: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل.

وأنواعُه أربعةٌ: ضمٌّ، وكسرٌ في اسم وحرف، وفتحٌ، وسكونٌ في الكلم الثلاث.

بابُ المعرب والمبنيّ

المعربُ من الأسماء: ما سَلِم من مشابهة الحرف:

فإن كان صحيح الآخر، كـ: "زيد"، أو مُشْبِهًا للصحيح، كـ: "دلْو"، و"ظبْي": ظهرت فيه الحركاتُ الثلاث.

وإن كان معتلًا بالألف، كـ: "الفتى": قدّرت فيه الحركاتُ الثلاث للتعذر، وسُمي مقصورًا، وهو: كلُّ اسمٍ معربٍ آخرُه ألفٌ لازمة.

وإن كان مضافًا لياء المتكلّم، كـ: "غلامي": قدّرت فيه الثلاثُ أيضًا؛ لاشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو: كلُّ اسمٍ أضيف لياء المتكلّم، وليس مثنًّى ولا مجموعًا جمعَ سلامة لمذكر، ولا منقوصًا، ولا مقصورًا.

وإن كان معتلًّا بالياء، كـ: "القاضي": قدّرت فيه الضّمةُ والكسرة؛ للثقل، وظهرت الفتحة للخفة، وسُمي منقوصًا، وهو: كلُّ اسمٍ معربٍ آخرُه ياءٌ لازمةٌ قبلها كسرةٌ.

والمعربُ من الأفعال: الفعلُ المضارع بشرطه:

فإن كان صحيح الآخر، كـ: "يضرب": جُزِم بالسّكون، وظهرت فيه الضّمةُ والفتحة.

وإن كان معتلًّا بالألف، كـ: "يخشى": قدّرت للتعذر.

وإن كان معتلًّا بالواو والياء، كـ: "يدعو"، و"يرمي": قدّرت الضّمةُ فقط للثقل، وظهرت الفتحةُ للخفة، والجازمُ يَحذِفُ حرفَ العلة مطلقًا.

فصــل

والمبنيُّ من الأسماء: ما أشبه الحرف في الوضع، أو المعنى، أو الاستعمال، أو الافتقار، أو الإهمال، أو اللفظ.

فالشـبهُ الوضـعيّ: أن يكـون الاسـم موضـوعًا في الأصـل علـى حـرف أو حرفين، كالضمائر، ولا يرِد: (نحن)؛ لأنّه فرد نادر، فألحق بالأعم الأغلب.

والشّـبهُ المعنـويّ: أن يتضـمن الاسـمُ معنًى مـن معـاني الحـروف، كأسمـاء الشروط والاستفهام، وكذا أسماء الإشارة.

وإنمـا أعربـت (أيّ) و(ذان) و(تان) علـى قـولٍ؛ لمعارضـة الشّـبه بالإضـافة والتثنية اللتين من خواص الأسماء(١).

والشّبهُ الاستعماليّ: أن يكون الاسم نائبًا عن الفعل، ولا يتأثر بالعامل، كأسماء الأفعال، فأشبهت الحرفَ في كونها عاملةً غير معمولة.

والشّبهُ الافتقاريّ: أن يكون الاسمُ لازمَ الافتقار إلى جملةٍ يَتِمُّ بها معناه، كالأسماء الموصولة.

---

(١) **قلتُ**: والقول الثاني أنّ اسم الإشارة المثنّى مبنيّ، وممن قال به الفارسيّ وتلميذه ابن جنّي، والقول بإعرابه هو الراجح عندي، وقد بينت ذلك بالتفصيل في كتابي: "المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي" (ص:١١٣)، **والله أعلم**.

وأعرب (اللذان واللتان) على قولٍ لما تقدم.

والشّبهُ الإهماليّ: أن يكون الاسم مشبهًا للحرف في كونه غيرَ عاملٍ وغيرَ معمول، كأوائل السور، وأسماء الهجاء، وكذا الأسماء قبل التركيب على قولٍ(١).

والشّبهُ اللّفظيّ: أن يكون الاسم مشبهًا للحرف في لفظه، كـ: "على" الاسمية، و"كَلّا" بمعنى: حقًّا(٢)، والكاف بمعنى: مثل.

---

(١) هو قول ابن الحاجب في كافيته (ص:٦٠)؛ فقد وسم المعرب بأنّه المركّب الذي لم يشبه الأصل، ومعنى هذا أنّ الكلمة قبل التركيب مبنية عنده.

(٢) **قلتُ**: هذا مذهب الكسائي ومن تبعه من الكوفيين، ومذهب البصريين أنّها حرف ردع وزجر، وقد تحدثت عن معنى "كلا" بالتفصيل في كتابي: "الوافي في معاني الحروف" (ص:١٨٢)، **والله أعلم**.

بابُ علاماتِ الإعراب

الأصلُ في المعرب أن يعرب بالحركات: ثم في المرفوع أن يرفع بالضّمة، وفي المنصـوب أن ينصـب بالفتحـة، وفي المجـرور أن يجـر بالكسـرة، وفي المجـزوم أن يجـزم بالسكون.

وخرج عن الأصل سبعةُ أبواب:

الأول: ما لا ينصرف: فيُجرّ بالفتحة، نحو: مساجد، ومصابيح، وصحراء، وحبلى، وإبراهيم، وأحمد، وعمر، وعثمان، وبعلبك، وفاطمة، وطلحة، وزينب، وسكران، وأبيض، وأُخَر.

فإن أضيف أو دخلته "أل"، جُرّ بالكسرة على الأصل.

الثـاني: مـا جمـع بألـف وتاء مزيـدتين، كــ: "هنـدات"، و"سـجدات": فيُنصب بالكسرة.

وألحق بـه: أولات، وكـذا مـا سُمّي بـه منـه، كــ: "أذرعـات"، و"عرفـات": بالتنوين وتركه، وإعرابِه إعراب ما لا ينصرف.

الثالث: الأسماء الخمسة وهي: أبوكَ، وأخوكَ، وحموكِ، وفوكَ، وذو مال: فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء بشرط: أن تكون مفردة، مكبّرة، مضافة لغير ياء المتكلم، وأن يخلو الفم من الميم، والأفصح في (الهن) إعرابه بالحركات.

الرابع: المثنّى، فيرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء.

وألحق به: كِلا وكلتا مع المضمر، واثنان واثنتان مطلقًا.

وكذا ما سُمّي به منه، كـ: "زيدان علمًا"، ويجوز فيه أيضًا إعرابُ ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

الخامس: جمع المذكر السالم: فيرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء.

وألحق به أولو، وعشرون، وأخواته، وعالمون، وأهلون، وأرَضون، وسِنون، وبنون.

وكذا ما سُمّي به منه، كـ: عليون وزيدون، ويجوز فيه أيضًا أن تلزمه "الياءَ أو الواوَ" ويعربُ بالحركات على النّون منونةً، وأن تلزمه الواوَ وتفتح النّون.

وبعضُهم: يُجري "بنين وسنين" مجرى "عِلّيّين"، فيعربه بالحركات منونةً.

السادس: الأمثلة الخمسة وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين: فترفع بالنون، وتنصب وتجزم بحذفها.

السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر: فيجزم بحذف آخره.

والحاصلُ:

أنّ الضمة ينوب عنها ثلاثةٌ: الواو، والألف، والنون.

والفتحة ينوب عنها أربعةٌ: الألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.

والكسرة تنوب عنها: الياء، والفتحة.

والسكون ينوب عنه: الحذف.

باب أحكام الفعل المضارع

حكمُ المضارعِ إذا تجرد من ناصب وجازم: الرفعُ لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا.

(فصـــل)

ونواصبه كذلك أربعة:

الأول: "لنْ" مطلقًا، ومعناها: نفي المستقبل.

والثاني: "كي" المصدرية، وهي ما تقدَّمها اللام لفظًا، أو تقديرًا.

والثالث: "إذن"، بشرط كونها مصدّرة، والفعل بعدها مستقبل، ولم يفصل بينها وبين الفعل فاصل، ولا يضر الفصل بالقسم، و(لا) النافية.

وإلغاؤها مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعض العرب، وتلقاها البصريون بالقبول(١).

والرابع: "أنْ" المصدرية، فتعمل ظاهرةً، نحو: ﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾[الشعراء:٨٢].

ما لم تُسبَق بلفظٍ دال على اليقين فتُهمَل، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم﴾[المزمل:٢٠]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾[طه:٨٩].

---

(١) **قلتُ:** هذه اللغة حكاها عيسى بن عمر، وتلقّاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب من الكوفيين، وأنكرها غالب الكوفيين، وما ذكره المؤلّف هو نصّ عبارة السيوطيّ في همع الهوامع (١٠٧/٤)، **والله أعلم**.

فإن سبقت بظنٍّ فوجهان: نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[المائدة: ٧١](١).

وتعمل مضمرةً: وإضمارها إما جوازًا أو وجوبًا:

فالجواز:

بعد "الواو"، و"الفاء"، و"ثم"، و"أو"، و"اللام الجارة"، نحو:

"ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عَيني"(٢)، "لولا توقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضِيهُ"(٣)، "إنّي وقَتْلِي سُلَيكًا ثم أَعْقِلَهُ"(٤).

---

(١) الرفع: قراءة أبي عمرو، وحمزة، والكسائي. والنّصب: قراءة بقية السبعة. ينظر: التيسير في القراءات السبع (١٠٠).

(٢) **تمامه:**

ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عَيني أحبّ إليّ من لبس الشّفوف

قائله: ميسون بنت بحْدل، ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/٤٥).

والشاهد فيه: قوله (وتقرّ) حيث نصب الفعل المضارع (تقرّ) بأن مضمرة جوازًا بعد "واو" عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قول (لُبْس).

(٣) **تمامه:**

لولا تَوقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضِيهُ ما كنتُ أُوثِرُ إتْرابًا على تَرَب

لم أقف على قائله، ينظر: همع الهوامع (٤/١٤١).

والشاهد فيه: (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة؛ لأنّها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله (توقّع).

(٤) **تمامه:**

إنّي وقَتْلِي سُلَيكًا ثم أَعْقِلَهُ كالثّور يضرب لمّا عافت البقرُ

والبيت: لأنس بن مدرك الخثعمي، ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٣/٣٦٣).

=

﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾[الشورى:٥١]، ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾[الفتح:٢].

والوجوب:

(الأول): بعد "كي" التعليلية، وهي التي تتقدمها اللام.

و**(الثاني): بعد "لام الجحود"،** وهي المسبوقة بكون منفي، نحو: ﴿مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ﴾[الأنفال:٣٣]، ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾[النساء:١٣٧]".

و**(الثالث): بعد "حتى"** إن كان الفعل بعدها مستقبلًا، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا﴾[طه:٩١]، ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة:٢١٤].

و**(الرابع): بعد "أو"** الصالح في موضعها إلى وإلا، نحو: "لألزمنك أو تقضيني حقي"، "لأقتلنّ الكافر أو يسلم".

والخامس: بعد "فاء" السببية أو "واو" المعية، في الأجوبة الثمانية، وهي: النفي، والأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني.

وزاد بعضهم: الترجي.

فمثال النفي: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾[فاطر:٣٦].

ومثال الأمر: "ارحم من في الأرض فيرحمك من في السماء".

=

والشاهد فيه: (ثمّ أعقله)، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازًا بعد ثُمّ التي عطفت هذا الفعل على اسم خالص من تقدير الفعل، وهو قوله: (قتلي).

ومثال النهي: "لا تبخل فيوسع عليك ربك".

ومثال الدعاء: "رب أغنني فأشكرك".

ومثال الاستفهام: ﴿هَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾[الأعراف:٥٣].

ومثال العرض: "ألا تعطينا فندعوا لك".

ومثال التحضيض: "هلا أكرمتنا فنثني عليك".

ومثال التمني: "ليتك تمنّ علينا فيمنّ الله عليك".

ومثال الترجي: "لعلك تنظر إلينا فينظر الله إليك".

وقد سُمِع النصب بعد الفاء في جميع ما مر.

وسُمِع بعد الواو في خمسة، وهي: النفي، والأمر، والنهي، والتمني، والاستفهام.

وقاسه النّحويّون في الباقي.

فإن سقطت الفاء بعد الطلب بجميع أنواعه، ولو باسم الفعل، وقُصِد الجزاءُ، جُزم الفعلُ، نحو: "ارحم ترحم"، و"لا تظلم تغنم"، و"قل رب سلّمني تسلم".

فصل

وجوازمه نوعان:

ما يجزم فعلًا واحدًا وهو أربعةٌ:

"**لم**"، وهي حرفٌ لنفي حدث المضارع وقلبِه ماضيًا، نحو: "لم يقم".

و"**لما**"، نحو: ﴿لَمَّا يَقۡضِ﴾[عبس:٢٣].

والـلام في الأمـر، نحو: ﴿لِيُنفِقۡ﴾[الطلاق:٧]، **وفي الـدعاء**، نحو: ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾[الزخرف:٧٧].

و"**لا" في النهـي**، نحـو: ﴿لَّا تُشۡرِكۡ﴾[الحج:٢٦]، **وفي الــدعاء**، نحـو: ﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾[البقرة:٢٨٦].

وما يجزم فعلين وهو:

"**إنْ" مع ما حُمل عليها من الأسماء**، كـ: "مهما"، و"مَن"، و"ما"، و"أي".

ومن الظروف المكانية، كـ: "أين"، و"أنى"، و"حيثما".

والزمانيــة، كـــ: "أيان"، و"مــتى"، و"إذمــا" في أحـد القـولين، والأصـح حرفيّتُها(١).

ولا فـرق في كـون الفعلـين مضـارعين، أم ماضـيين، أم مختلفـين: نحـو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾[الأنفال:١٩]، و"مهمــا قــدمتم مــن الخــير وجــدتم"، ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦۖ﴾[الشورى:٢٠]، ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾[البقرة:١٩٧]، ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[الإسراء:١١٠]، ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[النساء:٧٨]،

---

(١) **قلتُ**: أي: "إذما"، وما صححه المؤلف هو رأي سيبويه، ورجّحه ابن مالك، وممن قال باسمية "إذما" المبرد، وابن السّراج، **والله أعلم**.

ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص:١٩١).

"أنى تجلس أجلس"، "حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحًا"[(١)]، "أيان نؤمنك تأمن غيرنا"[(٢)]، "متى تسأل الكريم يعطك"، و"إذ ما تقصده يكفك".

والمشهورُ في "كيفما" عدمُ الجزم؛ لعدم السماع، خلافًا للكوفيين[(٣)].

وفي "إذا" أنّها لا تجزم إلا في الشّعر خاصة.

ويسمى الأول من الفعلين: شرطًا، والثاني: جوابًا وجزاءً.

(١) **تمامه:**

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحًا في غابر الأزمان

والبيت: لم أقف على قائله، ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٣/٣٨٩).

والشاهد فيه: قوله: (حيثما تستقم يقدر) حيث جزم بـ(حيثما) فعلين: أولهما: (تستقم) وثانيهما: (يقدر).

(٢) **تمامه:**

أيّان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منّا لم تزل حذرا

والبيت لم أقف على قائله، ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٣/٣٨٦).

والشاهد فيه: (أيّان نؤمنك تأمن) حيث جزم بـ"أيان" فعلين أولهما: (نؤمنك) والثاني: (تأمن).

(٣) تنظر المسألة في: همع الهوامع (٤/٣٢١).

باب النَّكرة والمعرفة

النّكرة: ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده، كـ: "رجل"، أو مقدر وجود تعدده فيه كـ: "شمس".

والمعرفة: ما وضع ليستعمل في معين.

وهي ستة: الضمير، فالعلم، فاسم الإشارة، فالموصول، فالمعرف بالأداة، والمضاف إلى واحد منها(١).

فالضمـــير

ما دل وضعًا على متكلّم أو مخاطب أو غائب.

وهو قسمان: مستترٌ وبارزٌ.

فالمستترُ: ما ليس له صورة في اللفظ.

وهو قسمان: مستترٌ وجوبًا، أو مستترٌ جوازًا.

فالمستترُ وجوبًا: ما لا يخلفه الظّاهر.

---

(١) **قلتُ**: العطف بالفاء يقتضي الترتيب فيما ذكر من المعارف، فأعرفها الضّمير ثم ما يليه، ونُسب هذا الترتيب إلى سيبويه، والمسألة فيها خلافٌ ذكرته بالتفصيل والترجيح في كتابي: "المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي" (ص:٨٦)، **والله أعلم**.

ولا يكـون المسـتتر إلا مرفوعًـا، نحـو: "أقـوم"، و"نقـوم"، و"أنـت تقـوم"، و"قـم"، و"قـاموا مـا خـلا، أو مـا عـدا، أو حاشـا، أو لـيس، أو لا يكـون زيـدًا"، و"نعم رجلًا زيد"، و"ما أحسن المعروف"، و"أوّاهٍ من البخل"، و"نزال نكرمك"، و"هم أحسن"، و"ضربًا زيدًا".

والمستترُ جـوازًا: مـا يخلفـه الظـاهر، كــ: "قـام"، و"يقـوم"، "هنـد تقـوم"، و"زيد قائم، أو مضروب، أو حسن"، و"هيهات".

والبارز: ما له صورة في اللفظ.

وهو قسمان: متّصلٌ، ومنفصلٌ.

فالمتّصلُ: ما لا يبتدأ به، ولا يقع بعد إلا في الاختيار.

وينقسـم إلى مرفـوع فقـط، كـ: "قمـت"، و"قامـا"، و"قـاموا"، و"قُمـنَ"، و"قومي".

وإلى منصوب ومجرور، كـ: "زيد مر بي، وبك، وبه، فأكرمَني، وأكرمَك، وأكرمَه".

وإلى مشـترك بـين الثلاثـة، وهـو "نا" خاصـة، نحـو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا﴾[آل عمران:١٩٣].

والمنفصلُ: ما يبتدأ به ويقع بعد "إلا".

وينقسم إلى مرفوع، كـ: "أنا"، و"أنت"، و"هو"، وفروعهما.

وإلى منصوب، كـ: "إياي"، و"إياك"، و"إياه"، وفروعها.

ولا يكون المنفصل مجرورًا.

والضّـمير (أن، وإيا) ومـا عـداهما، حـروف إفـراد، وتثنيـة، وجمـع، وتـذكير، وتأنيث، وتكلم، وخطاب، وغيبة.

ولا انفصال مع إمكان الاتصال إلا في نحو: "الهاء" من "سلنيه، وملكتكه" بمرجوحية، و"ظننتكه، وكنته" برجحان.

الثاني: العَلَمُ

وهو: ما وضع لمعين لا يتناول غيره.

وهو قسمان: جنسيّ وشخصيّ.

فالجنسيّ: ما وضع لشيء معين في الذهن كـ: "أسامة".

والشّخصـيّ: مـا وضـع لشـيء مُعيّن في الخـارج لا يتنـاول غـيره مـن حيـثُ الوضع له، كـ: "زيد"، و"مكة".

وينقسم إلى مرتجل، وهو: ما استعمل من أول الأمر عَلمًا، كـ: "سعاد"، و"أُدَد".

وإلى منقول، وهو: ما استُعمل قبل العلميّة في غيرها، كـ: "زيدٍ"، و"أسدٍ"، و"حارثٍ"، و"منصورٍ"، و"شمّرَ"، و"يشكرَ".

وإلى لقب، وهـو: مـا أشعر برفعة المسمى أو بضعته، كـ: "زين العابـدين"، و"بطة".

وإلى كنية، وهو: ما صُدِّرَ بـ: أب أو أم، كـ: "أبي بكر"، و"أم عمرو".

والثالث: اسم الإشارة

وهو: ما وضع لمسمَّى وإشارةٍ إليه.

فللمفرد المذكر: "ذا".

وللمفرد المؤنث: "ذي، وذِهْ، وذهي، وذِهِ، وذاتِ، وتي، وتِهْ، وتِهِي، وتِهِ، وتا".

ولمثنى المذكر: "ذان".

ولمثنى المؤنث: "تان"، ولجمعهما: "أولاء".

وقد يكون مع الإشارة؛ تنبيهٌ، مثل: "هذا، وهاتان". وخطابٌ، مثل: "تاك، وذاك". والأمران جميعًا، مثل: "هاذاك، وهاتاك".

الرابع: الموصول

وهو: ما افتقر إلى الوصل بجملةٍ خبريةٍ، أو ظرفٍ أو مجرورٍ تامّين، أو وصفٍ صريحٍ، وإلى عائدٍ أو خَلَفِه(١).

وهو قسمان: خاص ومشترك.

فالخاص: "الذي، والتي، واللّذان، واللّتان، والألى، واللائي، واللاتي".

(١) **قلتُ**: العائد: ضمير في الصلة يعود على الاسم الموصول، وقد يخلفه الاسمُ الظاهر، نحو: "أنت الذي في رحمة الله أطمعُ"، أي: في رحمته، وهذا معنى قوله: "أو خلفه"، **والله أعلم**.

والمشترك: "مَن، وما، وأي"، و"ذو" في لغة طيء، و"ذا" بعد (مَن أو ما) الاستفهاميتين، و"أل" في وصف صريح، كـ: "الضارب"، و"المضروب".

وجملة صلاتها أربعة:

مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، وشرط وجزاء، وظرف، واسم الفاعل والمفعول مع " أل".

ولا يظهر الفاعل معها(١) في تثنية ولا جمع، بل يكون مستترًا، والذي يظهر في اللفظ حرفٌ لا اسمٌ، كـ: "هذان الضاربان زيدًا"، و"هؤلاء المكرمون عمرا"(٢).

الخامس: المعرف بالأداة

وهـــي: "أل" بجملتهـا عنـد الخليـل وسـيبويه، و"الـلام" وحـدها عنـد الأخفش(٣).

وهي إما عهدية:

نحو: ﴿فِى زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ﴾[النور:٣٥].

و"جاء القاضي".

(١) أي: مع أل وصلتها.

(٢) **قلتُ**: يقصد بقوله: "والذي يظهر في اللفظ حرفٌ لا اسمٌ": الألف في "الضاربان" والواو في "المكرمون" فإنّهما حرفا إعراب وليسا بضميرين، **والله أعلم**.

(٣) **قلتُ**: هذه المسألة فيها أربعة أقوال ذكرتها بالتفصيل والترجيح في كتابي: "المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي" (ص:١١٧)، **والله أعلم**.

و﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[المائدة:٣].

أو جنسية:

نحو: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ﴾[الأنبياء:٣٠].

﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ٢٨﴾[النساء:٢٨].

و"زيدٌ الرجلُ".

والمختار جواز نيابة "أل"[١]:

عن الضّمير، نحو: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ٤١﴾[النازعات:٤١]، و"بدأت ببسم الله في النظم"[٢].

وعن الاسم الظاهر، نحو: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾[البقرة:٣١][٣].

---

(١) **قلتُ**: قوله: "والمختار" إشارة إلى خلاف في المسألة، والأمر كذلك، وما اختاره المؤلف هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين، ومنعه أكثر البصريين، وعبارة المؤلف هي عبارة السيوطي في همع الهوامع (٢٧٦/١)، **والله أعلم**.

(٢) **تمامه:**

بدأت ببسم الله في النظم أوّلا ... تبارك رحمانًا رحيمًا وموئلا

والبيت هو مطلع نظم الشاطبية في القراءات السبع للقاسم بن فيره الشاطبي، والشاهد في قوله: "في النّظم" أي: في نظمي. ينظر: همع الهوامع (٢٧٧/١).

(٣) قال الزمخشري في ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ﴾[البقرة:٣١]: أي: "أسماء المسمّيات"، فجوّز إنابتها عن الظاهر. ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل (٢٢٨/١).

وقــد تكــون "أل": **زائــدة، وموصــولة، واســتفهامية**، كـــ: "الـلاتي"، و"الحارث"، و"الضارب"، و"أل فعلتَ؟".

السادس: المضاف إلى واحد مما ذكر

كـ: "غلامي"، و"غلام زيد".

وهو في التّعريف بحسب ما يضاف إليه، إلا المضاف إلى الضّمير فكالعَلم.

باب أحكام الأسماء

وهي إمّا مرفوعةٌ، أو منصوبةٌ، أو مجرورةٌ، لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا.

فالمرفوعاتُ سبعةٌ:

الفاعلُ، ونائبه، والمبتدأ، وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، والتّابع.

(باب الفاعل)

فالفاعلُ: عبارةٌ عن: اسمٍ صريحٍ أو مؤولٍ به، أُسند إليه فعلٌ أو مؤولٌ به، مُقدّم عليه، واقعًا منه، أو قائمًا به، نحو: "قام زيد"، و﴿أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ﴾[الحديد:١٦]، و﴿مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾[النحل:٦٩]، و"عَلِم زيد".

ويرفعُه:

الفعلُ، واسمُ الفاعل، كما مر.

واسمُ الفعل، كـ: "هيهات العقيق".

والمصدرُ، نحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١].

واسمُ المصدر، نحو: «من قُبلةِ الرجلِ امرأتَه الوضوءُ»(١).

وأمثلةُ المبالغة، نحو: "أضرَّاب زيد".

والصفةُ المشبهة، نحو: "زيد حسن وجهه".

واسمُ التفضيل، نحو: "ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد".

---

(١) الحديث في موطأ الإمام مالك (٩٦).

والظّرفُ، نحو: "ما عندك شُحٌّ".

والمجرورُ نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[إبراهيم:١٠].

فصــل

والفاعل قسمان:

ظاهرٌ: كما مر.

ومضمرٌ:

إما متصلٌ، كـ: "ضربت"، و"ضربنا"، و"ضربوا".

أو منفصلٌ، نحو: "ما وافٍ بعهدي أنتما"(١).

والأصل فيه أن يلي عاملَه، كـ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[النمل:١٦].

وقد يتأخر:

جوازًا، نحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾[القمر:٤١].

ووجوبا، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة:١٢٤]، و: "ضربني زيد".

---

(١) **تمامه:**

خليلــيّ مــا وافٍ بعهــدي أنتمــا   إذا لم تكــونا لي علــى مــن أقــاطعُ

والبيت لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٩).

والشاهد فيه: قوله: "ما واف بعهدي أنتما" حيث جاء الفاعل ضميرًا منفصلًا (أنتما) وسد مسد خبر الوصف الذي رفعه، وهو قوله: "وافٍ"، لكونه معتمدًا على حرف النّفي، وهو "ما".

وقد يجب تأخير المفعول كـ: "ضربت زيدًا"، و: "ضرب موسى عيسى".

وقد يتقدم على العامل:

جوازًا، نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾[الأعراف:٣٠].

ووجوبًا نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[الإسراء:١١٠].

ولا يلحق العامل علامة تثنية ولا جمع، بل يقال: "قام رجلان، ورجال، ونساء".

وتلحقه علامة التأنيث إن كان مؤنثًا، كـ: "قامت هند".

وقد يحذف العامل:

جوازًا، نحو قولك: "زيد" في جواب من قال: "مَن قام؟".

أو وجوبًا، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾[الانشقاق:١]، ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[النساء:١٢٨].

باب نائب الفاعل

وهو: كل اسم حُذف فاعلُه وأُقيم هو مقامَه، وغُيّر عاملُه:

بضمِّ أوله مطلقًا، وكسر ما قبل آخره في الماضي، **وفتحه** في المضارع،

نحو: "سُرق المتاع"، و"يُقطَع السارق".

فإن لم يوجد المفعول به قام مقامَه:

المجرورُ.

والظّرفُ المتمكّنُ من الزمان أو المكان.

والمصدرُ المختصُّ(١).

نحو: "سير بزيد يومين، فرسخين سيرًا شديدًا".

فيجوز أن تقيم كُلًّا منها مقامَ الفاعل.

(١) **قلتُ:** يشترط في المجرور والظرف بنوعيه والمصدر لإقامتهما مقام الفاعل: **الاختصاص**، وهو يكون بواحد من ثلاثة: التعريف بأل، والإضافة، والوصف، ويزيد الظرف باشتراط كونه متصرّفًا وهو الذي يصح أن يكون مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، فقوله: "الظرف المتمكّن" يعني: المتصرّف، وقد بينتُ ذلك في كتابي: "أصول المسائل النّحوية" (ص:٢٢٢)، **والله أعلم**.

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ هو: الاسمُ الصّريح أو المؤولُ به، المجردُ عن العوامل اللفظية غير الزائدة، نحو: "زيد قائم"، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[البقرة:١٨٤]، و: "بحسبك درهم".

والخبرُ هو: الاسمُ المفرد المسندُ إلى المبتدأ.

(**وهو قسمان**[١]: ظاهرٌ كما مر، ومضمر، كـ: "أنا وأنت وهو")[٢].

والخبرُ قسمان: مفردٌ، وغيرُ مفرد.

فالمفردُ هنا ما ليس جملةً ولا شِبهها، ولو كان مثنًّى أو مجموعًا، كـ: "الزيدان قائمان"، و"الزيدون قائمون".

وغيرُ المفرد أربعةٌ:

الفعلُ مع فاعله، كـ: "زيدٌ قام".

والمبتدأُ مع خبره، كـ: "زيدٌ أبوه قائم".

والظّرفُ، كـ: "زيدٌ عندك".

---

(١) أي: المبتدأ.

(٢) ما بين القوسين ساقط في (أ).

والمجرورُ، كـ: "زيدٌ في الدار".

ويُخبرُ بظرفِ المكان وبالمجرور عن الذات والمعنى، نحو: "زيدٌ عندك"، و"الخيرُ لديك"، و"المؤمنُ في الجنة"، و"النّعيمُ له".

وبظرف الزمان عن المعنى فقط، نحو: "الصومُ غدًا".

فصل

والأصلُ في الخبر التأخير، وقد يتقدم:

جوازًا، نحو: "في الدار زيد".

ووجوبًا، نحو: "في الدار رجل"، و"عندي درهم"، و"أين زيد"، و"ما لنا إلا اتباع أحمد"، و"إنما قائم زيد"، و"على التمرة مثلها زُبدًا".

وقد يجب تقديم المبتدأ، نحو: "زيدٌ قام"، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران:١٤٤]، و"ما أحسن العلم"، و"مَن مثلك في الحلم"[(١)].

---

(١) **قلتُ**: وقد يجب تقدم المبتدأ شرعًا كما في تكبيرة الإحرام، فلا يجزئ: "أكبرُ الله"، ونصّ على المنع من أصحابنا الشافعية: الإمام النّووي في المنهاج (ص:١٠٨)، وأمّا التسليم للخروج من الصلاة فيجوز التقديم والتأخير؛ قال الإمام النّوويّ في الروضة (١/٥٤٨): "ولو قال: عليكم السلام، أجزأه على المذهب"، وقد ذكرتُ ذلك في كتابي: "الكافي في علم النّحو" (ص:٦٣)، **والله أعلم**.

وقد يحذف كلٌّ من المبتدأ والخبر:

جوازًا، نحو: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ٢٥﴾[الذاريات:٢٥][١].

وقد يحذف المبتدأ وجوبًا، نحو: "في ذمتي أفعلن"، وكذا إذا أخبر عنه بنعت مقطوع، كـ: "مررت بزيد الكريم".

وقد يجب حذفُ الخبر، نحو:

"لولا عفو الله لهلكنا".

و"لعمرك ما فعلنا".

و"ضربي زيدًا قائمًا".

و"كلُّ رجل وضيعتُه".

ويجوزُ تعددُ الخبر، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤﴾[البروج:١٤].

---

(١) **قلتُ:** "سلام": مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: سلام عليكم، و"قوم" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنتم قوم، فصحّ مثالًا على الحذفين، **والله أعلم**.

باب النواسخ لحكم المبتدأ والخبر

وهي ثلاثةٌ: كان وأخواتُها، وإنّ وأخواتُها، وظننتَ وأخواتُها.

الأول: (كان وأخواتها)

فأمّا كان وأخواتها وما تصرف (منها)[١]: فإنّها تَرفع الاسمَ وتَنصب الخبرَ.

وهي ثلاثةُ أقسام:

ما يعمل هذا العمل من غير شرط، وهو: "كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وباتَ، وصار، وليس".

وما يعمل بشرطِ تقدمِ نفيٍ أو نهيٍ أو دعاءٍ، وهو: "ما زال، وما فتئ، وما انفك، وما برح".

وما يعمل بشرط تقدّمِ "ما" المصدرية الظّرفية، وهو: دام خاصة كـ: "أعط ما دمت مصيبًا درهمًا".

---

(١) ساقط في (أ).

وكلُّها يجوز فيها تقدمُ الخبرِ على الاسم، نحو: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾[الروم:٤٧]، "فليس سواءً عالمٌ وجهولُ"(١).

وكذا على الفعل، نحو: "قائمًا كان زيدٌ"، و"شديدًا أصبح البردُ"، إلا خبر "ليس"، و"ما دام" فلا يتقدمهما.

ومتى كان الخبر استفهامًا وجب تقديمُه، نحو: "أين كان زيد"، و"متى كان القيام".

وإن قدّر في جميع هذه الأفعال ضميرُ الشأن، كان الخبر مرفوعًا، وكان خبرهنّ جملةً، نحو: "كان زيدٌ قائمٌ"، وأكثرُ ما يستعمل هذا المعنى عند التّفخيم والتّعظيم.

فصل في أفعال المقاربة

ومثل "كان": "كاد، وكرب، وأوشك، وعسى، وحرى، واخلولق، وطفق، وأخذ، وشرع، وأنشأ، وجعل".

فيُحكم أبدًا على مواضع أخبار هذه الأفعال بالنّصب، وقد يظهر في اللفظ.

---

(١) **تمامه:**

سلي إن جهلت النّاس عنّا وعنهُمُ ... فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

قائله: السموءل بن عادياء اليهوديّ، ينظر: شرح التّسهيل لابن مالك (١/٣٤٩).

والشاهد فيه: قوله: (ليس سواءً عالمٌ وجهول)، حيث قدم خبر ليس وهو قوله: (سواء) على الاسم، وهو قوله: (عالم).

ومثل **"ليس"**: (ما) النافية عند الحجازيين:

إن تقدم الاسمُ.

ولم يسبق بـ "إن" الزائدة.

ولا بمعمول الخبر، إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا.

ولم يسبق الخبر بـ: "إلا".

نحو: "ما زيد قائمًا"، و﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١]، و"ما عندك عمرو مقيمًا"، و"ما بي أنت رحيمًا".

بخلاف: "ما مسيءٌ مَن أعتب"(١)، و"ما إن أنتم ذهب"(٢)، "وما كل مَن وافى منًى أنا عارف"(٣)، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران:١٤٤].

---

(١) **قلتُ**: هذا مثال ذكره سيبويه في الكتاب (١/٥٩).

(٢) **تمامه**:

بـني عدانـة مـا إن أنـتم ذهـبٌ ولا صـريفٌ ولكـن أنـتم الخـزفُ

لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٧٠).

والشاهد فيه: (ما إن أنتم ذهب)، حيث أهمل "ما" النافية، بسبب وجود "إن" الزائدة بعدها.

(٣) **تمامه**:

وقـالوا تعرّفْهـا المنـازلَ مـن منًى ومـا كـل مـن وافى منـى أنا عـارف

قائله: مزاحم العقيلي، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٧٠).

والشاهد فيه: قوله: (ما كلّ من وافى منًى أنا عارف) بنصب (كل)، حيث أبطل عمل "ما" النافية؛ لتقدم معمول خبرها على اسمها، فخبرها هو قوله: (عارف)، ومعموله: هو قول (كل).

الثاني: إنّ وأخواتها

فتنصب الاسمَ وترفع الخبَر، وهي: "إن، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ".

ولا يتقدم فيهنّ الخبرُ على الاسم إلا إن كان ظرفًا أو مجرورًا، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[المزمل:١٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[آل عمران:١٣].

وإن اقترنت بهن (ما) الحرفية بطل عملهن، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾[النساء:١٧١] إلا (ليت)، فيجوز الأمران.

الثالث: ظننت وأخواتها

فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين، وهي: "ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ورأيت، وعلمت، ووجدت"، نحو: "ظننت زيدًا فاضلًا"، و: "علمت القاضي عادلًا".

هذا إن وقعت قبل المفعولين.

فإن وقعت بينهما جاز الإعمال والإلغاء، والإعمالُ أجودُ نحو: "زيدًا ظننت قائمًا".

وإن وقعت بعدهما جاز الوجهان، والإلغاءُ أجودُ، نحو: "الجودُ محبوبٌ رأيت".

ويجـــوز تـــرك المفعـــولين لـــدليل، نحـــو: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ٦٢﴾[القصص:٦٢][1].

وإن وليهنّ:

(ما) و(لا) و(إن) النّافياتُ.

أو لامُ الابتداء.

أو لامُ القسم.

أو الاستفهامُ.

بطل عملُهنّ في اللّفظ.

ويسمى ذلك تعليقًا، وهو: إبطال العمل لفظًا وإبقاؤُه محلًّا.

نحـو: "علمـت مـا زيـدٌ قـائمٌ"، و"علمـت والله لا زيـدٌ في الـدار ولا عمـرٌو"، و"علمت والله إنْ زيدٌ قائمٌ"، و"علمت لزيدٌ قائمٌ"، و"علمت أيُّهم أفضلُ؟".

---

(١) **قلتُ**: التقدير: تزعمونهم شركائي، **والله أعلم**.

باب التّابع

وهو: المشاركُ لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد[١].

وذلك خمسةٌ: النّعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النّسق.

وإذا اجتمعت فالأولى ترتيبها على هذه الصّفة.

(الأول: النّعت)

فالنّعتُ هو: التّابع المشتقّ أو المؤول به، المباينُ للفظ متبوعه.

فالمشتقُّ: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

والمؤوّلُ: كاسم الإشارة، وذي بمعنى صاحب، والمنسوب.

(١) **قلتُ**: التابع يشارك المتبوع في الإعراب والعامل، والعامل قد يكون هو المذكور، وأشار إليه المؤلف بقوله: (الحاصل)، وذلك في النعت والتوكيد وعطف البيان، وقد يكون العامل مقدّرًا من جنس المذكور، وأشار إليه المؤلف بقوله: (المتجدد) وذلك في البدل، وعطف النسق؛ لأنهما على نية تكرار العامل، وهذا هو معنى المتجدّد.

ثمّ إنّ جمهور النّحاة لم يضعوا حدًّا للتابع؛ لأنّه محصور بالعدّ، فلا يحتاج إلى حدّ، فلو اكتفى المؤلف بعدّ التوابع لكان أولى، **والله أعلم**.

وفائدةُ النّعت:

التّخصيصُ في النّكرات، كـ: "جاء رجلٌ فاضلٌ".

والتّوضيحُ في المعارف، كـ: "جاء زيدٌ العالمُ".

أو لمجرد المدح، كـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:٢].

أو ذمٍ، كـ: "أعوذ بالله من الشيطانِ الرجيمِ".

أو ترحُّمٍ، كـ: "اللهم ارحم عبدَك المسكينَ".

أو توكيدٍ، كـ: "ضربت ضربةً واحدةً".

أو تفصيلٍ، كـ: "مررت برجلين عربيّ وعجميّ".

أو إبهامٍ، كـ: "تصدقت بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرة".

أو تعميمٍ، نحو: "إنّ الله يحشر عباده الأولين والآخرين".

فصل (في تقسيم النعت)

وهو قسمان: حقيقيٌّ وسببيٌّ.

فالحقيقيُّ هو: الجاري على ما قبله مع رفعه لضميره، كـ: "جاء زيدٌ العاقلُ".

والسببيُّ هو: الجاري على ما بعده ملتبسًا بضمير ما قبله، كـ: "جاء زيدٌ العاقلُ أبوه".

فالحقيقيُّ: يتبع منعوته في أربعةٍ من عشرة[١].

والسببيُّ: في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.

ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاء، بتقدير: "هو"، أو: "أعني".

والأسماءُ في النّعت أربعةُ أقسام:

ما لا يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به، كـ: المضمرات، وأسماء الأفعال.

وما يُنعتُ ولا يُنعتُ به، كـ: العَلم.

وما يُنعتُ ويُنعتُ به، كـ: اسم الإشارة، ونعتُه مصحوب أل.

وما يُنعتُ به ولا يُنعتُ، وهو: أيٌّ، كـ: "مررت برجل أيّ رجل".

وكلُّ المعارف تُوصَفُ بالمفردات دون الجُمَل.

والنّكراتُ توصف بالمفردات وبالجمل.

---

(١) **قلتُ**: قوله: (يتبع منعوته في أربعةٍ من عشرة): أي: واحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التأنيث والتذكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، **والله أعلم**.

الثاني: عطفُ البيان

وهــو: تابــعٌ مُوضّــحٌ، أو مُخصِّــصٌ، جامــدٌ غــيرُ مــؤول، كــ: "أقســم بالله أبوحفصٍ عمر"(١)، و"هذا خاتمٌ حديدٌ".

ويَتْبَعُ في أربعةٍ من عشرة(٢).

ويُعربُ: بدلَ كلٍّ من كلٍّ إلا في نحو(٣):

---

(١) **تمامه**:

أقســـم بالله أبـــو حفـــصٍ عمـــر   مـــا مسّـــها مـــن نَقَـــبٍ ولا دَبـــر

قائله: عبدالله بن كيسبة، ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٣/١٥٤).

والشاهد فيه: قوله: (أبو حفص عمر)، حيث جاء بقوله: (عمر) لإيضاح ما قبله، وهو عطف بيان.

(٢) تقدم بيانها في النعت الحقيقيّ.

(٣) **قلتُ**: البدل على نيّة تكرار العامل، فإذا صحّ تكراره صحّت بدليّته، وإذا لم يصحّ لم تصحّ بدليته، وتعين أن يكون عطف بيان، فامتنع البدل في الأمثلة المذكورة؛ لأنّه لا يصح أن يتكرر العامل، **فأمّا الأول**؛ فلأنّه لا يقال: "التارك بشرٍ"، لأنّ المضاف المقترن بأل لا يضاف إلى مجرد منها، **وأمّا الثاني**؛ فلأنّ التابع هو مجموع "عبد شمس ونوفلا"، فإن جُعل بدلًا صار على تقدير: أيا عبد شمس ونوفلا، وهذا التقدير لا يصحّ مع "نوفلا"؛ إذ لا يقال: أيا نوفلا؛ لأنّه حينئذ منادى مفرد، فينبغي بناؤه على الضم بعد أداة النداء، والرواية جاءت بالنّصب، فتعيّن فيه عطف البيان، **وأمّا الثالث**؛ فلأنّه لا يقال: يا الحارث؛ لأنّ حرف النّداء لا يدخل على المعرّف بأل، **وأمّا الرابع**؛ فلأنّه لا يقال: يا زيدًا بالنّصب، بل يازيدُ بالبناء على الضم؛ لأنّه مفرد، **والله أعلم**.

"أنا ابنُ التّارِكِ البَكْريِّ بشرٍ"[١]، و"أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفَلا"[٢]، و"يا زيدُ الحارثُ"، و"يا أخانا زيدًا".

الثّالثُ: التّوكيد

وهو: تابعٌ يُقصد به كونُ المتبوع على ظاهره.

وهو قسمان: لفظيّ، ومعنويّ.

فاللّفظيُّ: إعادة الأول بلفظه، كـ: "جاء زيد زيد"، و"قام قام"، و"نَعَمْ نَعَمْ". أو بمرادفه، كـ: "جاء ليثٌ أسدٌ"، و"جلس قعد"، و"نَعَمْ جَيرِ".

والمعنويُّ هو: التّابعُ المقرِّرُ أمرَ المتبوع في النّسبة والشّمول.

---

(١) **تمامه**:

أنا ابـــنُ التّـــارِكِ البَكْـــريِّ بشـــرٍ ... عليـــه الطّـــيرُ ترقُبُـــه وقوعًـــا

قائله: المرّار الأسدي، ينظر: المقاصد النحوية للعيني (١٥٨/٣).

والشاهد فيه: قوله: (التارك البكري بشرٍ)، فإنّ قوله: (بشر) عطف بيان على قوله: (البكري)، ولا يجوز أن يكون بدلًا منه.

(٢) **تمامه**:

أيا أخوينـــا عبـــد شمـــس ونـــوفلا ... أعيـــذكما بالله أن تحـــدثا حـــربا

قائله: طالب بن أبي طالب، ينظر: المقاصد النحوية للعيني (١٥٦/٣).

والشاهد فيه: قوله: (يا أخوينا عبد شمس ونوفلا)، فإنّ قوله: (عبد شمس) عطف بيان على قوله: (أخوينا)، ولا يجوز أن يكون بدلًا منه.

فالأول: يكون بالنّفس والعين: مضافين لضمير ما أكداه من مفرد، ومثنًّى، ومجموع.

إلا أنّه إذا أُكّد بهما ضميرُ رفعٍ متّصلٍ أُكِّد وجوبًا على الأصحّ(١) بضميرٍ منفصل، نحو: "قمتَ أنت نفسَك"، و"قوموا أنتم أنفسكم"، و"زيد خرج هو نفسه".

الثاني: يكون بكِلا، وكِلتا: للمثنى كـ: "جاء الزيدان كلاهما"، و"المرأتان كلتاهما".

وبكلٍّ، وأجمعَ، وأجمعينَ(٢)، **وجمعاءَ، وجُمَعَ**: لغير المثنّى كـ: "جاء الجيشُ كلُّه أجمعُ"، و"القومُ كلُّهم أجمعون"، و"القبيلةُ كلُّها جمعاءُ"، و"النّساء كلُّهن جُمَعُ".

وأكّدوا بعد أجمع(٣) **بـ**: "أكتع، فأبصع، فأبتع"(٤)، وبعد جمعاء بـ: "كتعاء، فبصعاء، فبتعاء"، نحو: "جاء القوم كلّهم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون".

و**كلُّها** لا يجوز عطفُ بعضها على بعض، بخلاف النّعت.

---

(١) **قلتُ**: وهو قول البصريين، ولم يُوجبْه الكوفيّون، وهو الراجح عندي، وقد بينت المسألة بالتفصيل في كتابي: "المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصرفيّ" (ص:٣٧٨)، **والله أعلم**.

(٢) في (أ): أجمعون.

(٣) **قلتُ**: اشتراط سبقها بأجمع هو مذهب الجمهور؛ وجوّزه الكوفيّون بلا شرط. ينظر: همع الهوامع (٢٠١/٥)، **والله أعلم**.

(٤) **قلتُ**: العطف بالفاء هنا يقتضي وجوب الترتيب، وهو قولٌ، والثاني: أنّه لا يجب بل يستحسن. ينظر: همع الهوامع (٢٠١/٥)، **والله أعلم**.

الرابع: البدل

وهو: التّابعُ المقصود بالحكم بلا واسطة.

وهو أربعةُ أقسام: بدلُ كلٍّ من كلٍّ، وبعضٍ، واشتمالٍ، وغلطٍ.

فبدلُ الكلّ: ما كان مدلولُه مدلولَ الأوّل، كـ: "جاء زيد أخوك"، وسمّاه ابنُ مالك البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله، نحو: ﴿ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[إبراهيم:١-٢]، فلا يقال فيه بدل كل من كل؛ لأنّه إنما يقال فيما يتقسم ويتجزأ -تعالى الله عن ذلك.

وبدلُ البعض: ما كان مدلولُه جزءًا من الأول، ولا بد من اتصاله بضمير يعود إلى المبدل، كـ: "أكلتُ الرغيفَ ثلثَه أو نصفَه".

وبدلُ الاشتمال: ما كان بينه وبين الأول ملابسة لا بمعنى الكلية والجزئية، وأمره في الضمير كما مر كـ: "نفعني زيدٌ علمُه"، و"أعجبني عمرو كلامُه"، و"الدارُ حسنُها"، و"سُرق زيدٌ ثوبُه"، و﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[البقرة:٢١٧].

وبدل الغلط: ما ذكر فيه الأول من غير قصد، بل سبق إليه اللسان، كـ: "ركبت زيدًا الفرسَ"، وهذا لا يكون في كلام الله تعالى ولا في فصيح الكلام.

فصل في (أحكام البدل)

وتُبدل المعرفة من المعرفة، والنّكرةُ من النّكرة، والمعرفةُ من النّكرة، وعكسُه، كـ: "جاء زيد أخوك"، و"جاء رجلٌ غلامٌ لزيد"، و"جاء رجلٌ غلامُ زيد"، و﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ﴾[العلق:١٥-١٦].

والظّاهرُ من المضمر، وعكسُه، والمضمرُ من المضمر، كـ: "أَعْجَبْتَنِي وجهك"، و"ضربت زيدًا إيّاه"، و"أكرمتك إياك".

ويجوزُ قطعُ البدل[1]، ويحسن مع الفصل، نحو: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ﴾[الحج:٧٢].

ويجبُ إن (تبع) متعدِّدًا ولم يف به، نحو: "اتقوا الموبقاتِ الشّركُ والسّحرُ".

الخامس: عطف النّسق

وهو: التّابع المتوسّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف.

---

(١) **قلتُ**: هذه مسألة تعرف بقطع البدل عمّا قبله في الإعراب، وبيانها كالتالي:

البدل إمّا أن يكون من متعدّد (الجمع والعدد) فيحتاج لتفصيل، أو يكون من غير متعدد:

فإن كان من غير متعدد نحو: "مررتُ بزيد أخيك"، جاز القطع مع القبح، ويحسن إذا طال الكلام بالفصل بين البدل والمبدل منه، كقوله تعالى: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ﴾[الحج:٧٢].

وإن كان من متعدد فينظر:

إن كان البدل وافيًا بالمبدل منه، جاز القطع، نحو: "مررت برجالٍ زيد وخالد ومُحَمَّد، أو: بثلاثةٍ زيد وخالد ومُحَمَّد".

وإن كان البدل غير وافٍ بالمبدل منه، وجب القطع، نحو: «**اتقوا الموبقاتِ الشّركُ والسّحرُ**»، لأنّ الموبقات سبع كما في الحديث وليست اثنتين، فالبدل هنا لا يفي بالمبدل منه، والقطع بالرفع على تقدير: منها الشركُ والسحر، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[آل عمران:٩٧]، أي: منها مقامُ إبراهيم.

فتبيّن مما ذكر أنّ قول المؤلف: (ويجوز) خاصٌّ بغير المتعدد، وأنّ قوله: (ويجب) خاص بالمتعدد فتأمّل، **والله أعلم**.

وحروفُ العطف تسعةٌ على الأصح[١]، **وهي قسمان:**

ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، وهو ستة: "الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم".

وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط، وهو ثلاثة: "بل، ولكن، ولا".

فجميع حروف العطف تشرك في اللّفظ، نحو: "جاء زيد وعمرو"، و"رأيت زيدًا وعمرًا"، و"مررت بزيد وعمرو"، و"يقوم ويقعد زيد"، و"لن يقوم ويقعدَ"، و"لم يقم و يقعدْ".

وكلها تشترك في عطف الظّاهر على الظّاهر، والمضمر على المضمر، وعكسها، كـ: "جاء زيد وعمرو"، و"أنا وأنت قمنا"، و"وفقني الله وإياك"، و"أكرمتك وزيدًا"، و"جاء زيد وأنت"، و"قمت وزيد"، و"مررت بك وزيد".

إلا أنّ العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف[٢].

ولا تجب إعادة الخافض إذا أريد العطف على الضمير المجرور، قاله ابنُ مالك[٣] وجماعةٌ، خلافًا للجمهور[٤].

---

(١) **قلتُ:** أكثر النّحاة على أنّ حروف العطف عشرة بذكر "إمّا" معها، وهي محلّ الخلاف، وقد فصلت المسألة في كتابي: "الوافي في معاني الحروف" (ص:١٦٧). **والله أعلم.**

(٢) **قلتُ:** القول بالتضعيف هو قول البصريين، ومنهم سيبويه، والقول بالجواز هو قول الكوفيين ومنهم الفراء، واختاره ابن مالك وابنه بدر الدين، وهو الراجح عندي لأدلة ذكرتها بالتفصيل في كتابي: "المغني في مسائل الخلاف النحويّ والصرفي" (ص:٣٧٥)، **والله أعلم.**

(٣) ينظر: التسهيل (١٧٧- ١٧٨).

(٤) **قلتُ:** ما رجّحه المؤلف هو مذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك، وابن هشام، وهو الراجح عندي؛ لأدلة ذكرتها بالتفصيل في كتابي: "المغني في مسائل الخلاف النحويّ والصرفي" (ص:٣٨٠)، **والله أعلم.**

باب المنصوبات

وهي ثلاثة عشر:

المفعول به.

والمفعول المطلق.

والمفعول له.

والمفعول فيه.

والمفعول معه.

والحال.

والتمييز.

والمستثنى.

واسم لا.

والمنادى.

وخبر كان وأخواتها.

واسم إنّ وأخواتها.

والتابع.

(باب المفعول به)

فالمفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل.

والنّاصب له:

إما فعلٌ، كـ: "ضربت زيدًا"، و"أعطيت زيدًا درهمًا"، و"أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا".

أو وصفٌ، كـ: "جاء الضّاربُ زيدًا".

أو مصدرٌ، كـ: "عجبتُ من ضربك عَمرًا".

أو اسمُ فعلٍ، نحو: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾[المائدة:١٠٥].

وهو قسمان:

ظاهرٌ: كما مر.

ومضمرٌ، وهو:

إما متصلٌ، كـ: "زيد أكرمني، وأكرمك، وأكرمه".

وإما منفصلٌ، كـ: "إياي، وإياك، وإياه أكرم".

وقد يُحذف عاملُه:

جوازًا، نحو: ﴿قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾[النحل:٣٠].

ووجوبًا، وذلك فيما نصب على:

الاشتغال، كـ: "زيدًا ضربتُه".

أو على الاختصاص، كـ: "نحن العربَ أقرى الناس للضيف".

أو على الإغراء، نحو: "الصلاةَ الصلاةَ".

أو التّحذير، نحو: "الأسدَ الأسدَ"، أو على النَداء، كـ: "يا عبدَ الله".

باب المفعول المطلق

وهو: المصدرُ الفضلةُ المسلَّطُ عليه عاملٌ من لفظه، كـ: "ضربت ضربًا"، أو من معناه، كـ: "قعدت جلوسًا".

وهو ثلاثةُ أقسام:

مؤكِّدٌ لعامله، كـ: "عجبت من ضربك ضربًا"، و﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤﴾[النساء:١٦٤]، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ١﴾[الصافات:١]، و"أنت مطلوبٌ طلبًا".

ومبيّنٌ لنوع عامله كـ: "ضربت ضربَ الأمير، أو ضربًا أليما، أو ضربت الضّربَ".

ومبيّنٌ لعدد عامله كـ: "ضربت ضربتين، وضربات".

وقد ينوب عن المصدر غيرُه:

كـ: "ضربته سوطًا، أو عصًا مقرعة".

﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾[النساء:١٢٩].

و"ضربته عشر ضربات"، ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[النور:٤].

وقد يُحذف عاملُ غيرِ المؤكد:

جوازًا: لقرينةٍ حالية أو مقالية.

ووجوبًا:

سماعًا، نحو: "سقيًا لك ورعيًا"، و"حمدًا وشكرًا".

وقياسًا، نحو: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[محمد:٤]، و"أنت سيرًا سيرًا"، و"هذا ابني حقًّا"، و"له علي ألفٌ عُرفًا".

باب المفعول لأجله

وهو: المصدرُ الفضلة المعلِّلُ لحدثٍ شاركه وقتًا وفاعلًا.

وعلامتُه: صحةُ وقوعه في جواب لِمَ فعلتَ؟ كـ: "قمتُ إجلالًا لك".

وهو ثلاثةُ أقسام:

مجردٌ من (أل) والإضافة، كـ: "جئتك رغبةً فيك"، و"كلمتك طمعًا في بِرّك".

ومقرونٌ بأل، كـ: "ضربت ابني التأديبَ".

ومضافٌ، كـ: "قصدتك ابتغاءَ معروفك".

فالأرجح(١) في المجرد: النّصب، وفي المقرون: الجر، وفي المضاف: استواء الأمرين، نحو: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾[البقرة:٢٦٥]، ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[البقرة:٧٤].

(١) **قلتُ**: قوله: (فالأرجح) يستقيم مع (المجرد) لوقوع الخلاف فيه، فقد منع الجزوليّ جرّه، وأما الباقي فلا خلاف في جواز الأمرين فيهما، إلا أنّ الأكثر في المقرون الجرّ، وفي المضاف، يستوي الأمران: النّصب والجرّ، ولو عبّر بالأكثر لكان أولى، **والله أعلم**.

باب المفعول فيه

وهو: ما سُلِّط عليه عاملٌ على معنى "في":

من اسم زمانٍ مطلقًا[(١)]:

كـ: "صمت اليوم، أو يوم الخميس".

"أو أسبوعًا".

و"جلست حينًا، أو وقتًا، أو ساعةً".

"أو كلَّ أو بعضَ أو نصفَ يوم أو سبعةَ أيام".

أو اسمِ مكانٍ مبهمٍ[(٢)]:

---

(١) **قلتُ**: "مطلقًا" أي: في جميع أنواعه، وهي ثلاثة: المختص كالمثال الأول والثاني، والمعدود كالمثال الثالث، والمبهم كالمثال الرابع والخامس والسادس، وقد ينوب عن اسم الزمان في النصب على الظرفية: المضافُ إلى الزمان، كالمثال: السابع والثامن، والتاسع، والعاشر، **والله أعلم**.

(٢) **قلتُ**: اسم المكان ثلاثة أنواع، **أحدها**: **المبهم**، ومثل له المؤلف بأسماء الجهات كـ: "أمام، ويمين، وفوق، وعكسهن"، وبأسماء المقادير، كـ: "ميل، وفرسخ، وبريد". **والثاني**: **ما اشتُقّ من الفعل**، ومثّل له المؤلّف بقوله: كـ: "قعدت مقعد زيد"، و"رميت مرمى عمرو"، و"أنا قائم مقامك"، و"سرني جلوسي مجلسك"، ونوّع في أمثلته إشارة إلى أنّ عامل الظرف المشتق قد يكون فعلًا لازمًا كالأول، وقد يكون فعلًا متعديًا كالثاني، وقد يكون اسم فاعل كالثالث، وقد يكون مصدرًا كالرابع. **والثالث**: =

كـ: "أمام، ويمين، وفوق"، وعكسهن.

وكـ: "ميل، وفرسخ، وبريد".

و"سرت كل الفرسخ، أو بعضه أو نصفه أو عشرين فرسخًا".

وكـ: "قعدت مقعد زيد"، و"رميت مرمى عمرو"، و"أنا قائم مقامك"، و"سرني جلوسي مجلسك".

وقد يحذف ناصبُ المفعول فيه:

جوازًا، كقولك: فرسخين، أو يوم الجمعة، جوابًا لمن قال لك: "كم سرتَ؟ أو متى صمتَ؟".

ووجوبًا، كما إذا وقع:

صفةً، كـ: "مررت بطائر فوق غصن".

أو صلةً، كـ: "رأيت الذي عندك".

أو حالًا، كـ: "رأيت الهلال بين السحاب".

أو خبرًا، كـ: "زيدٌ عندك".

أو مشتغَلًا عنه، كـ: "يومَ الخميس صمتُ فيه".

= **المختصّ**، وهو المحدود، كـ: "البيت والمسجد والدار"، **فالأول والثاني** يجوز نصبهما على الظرفية، **وأمّا الثالث** فلا، وما جاء منه منصوبًا فعلى التشبيه بالمفعول به، أو على نزع الخافض، **والله أعلم**.

قلتُ: وقد ينوب عن اسم المكان في النّصب على الظّرفية: المضافُ إلى المكان، ومثّل له المؤلّف بقوله: "وسرت كل الفرسخ، أو بعضه أو نصفه أو عشرين فرسخًا". **والله أعلم**.

باب المفعول معه

وهو: الاسمُ الفضلةُ، التالي واوًا، أريد بها التّنصيص على المعيّة، مسبوقةً بفعلٍ، أو ما فيه حروفه ومعناه، كـ: "سرتُ والنيلَ"، و"أنا سائرٌ والنيلَ"، و"الناقةُ متروكةٌ وفصيلَها".

وللاسم الواقع بعد الواو خمسُ حالات:

وجوبُ العطف، نحو: "كلُّ رجلٍ وضيعتُه"، و"اشترك زيدٌ وعمرٌو".

ورجحانُ العطف، كـ: "جاء زيدٌ وعمرٌو".

ووجوبُ النّصب على المعية، نحو: "مات زيدٌ وطلوعَ الشمس"، و"استوى الماءُ والخشبةَ".

ورجحانُ النّصب، نحو: "قمتُ وزيدًا"، و"مررت بك وزيدًا" عند الجمهور(١)، و"كن أنت وزيدًا كالأخ" عند الجميع(٢).

---

(١) **قلتُ**: لأنّ الجمهور يمنعون العطفَ على الضّمير المرفوع المتّصل إلا بعد توكيده، والعطفَ على الضّمير المجرور إلا بعد تكرار حرف الجر، فترجّح النصب على المعيّة في المثالين، لضعف العطف من حيث الصناعة النحوية، **والله أعلم**.

(٢) **قلتُ**: ترجّح النّصب هنا عند جميع النّحاة، لضعف العطف من حيث المعنى؛ لأننا لو أجزنا العطف لكان التركيب: "كن أنت وزيدٌ كالأخ"، وهذا يوحي أنّ "أنت وزيد" كلاكما مطلوب منهما أن يكونا كالأخ، وهو إخلال بالمعنى المقصود؛ لأنّ المخاطب هو "أنت" وليس "زيد"، **والله أعلم**.

وامتنـاعُ العطـف والمعيـة[١]، نحـو: "علفتُهـا تبنًـا ومـاءً باردًا"[٢]، "وزجَّجْـنَ الحواجبَ والعيونا"[٣].

---

(١) **قلتُ**: أمّا امتناع العطف في الشاهدين؛ فلانتفاء المشاركة، وامتناع المعية في الأول؛ لانتفاء المصاحبة، وفي الثاني لانتفاء الفائدة في الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب، وعليه فيجب في الشاهدين إضمار فعل ناصب على أنّه مفعول به، أي: "وسقيتها ماء"، و"كحلنَ العيون"، **والله أعلم**.

(٢) **تمامه**:

علفتهـــــا تبنًـــــا ومـــــاءً باردًا ... حـــتى غـــدت همالـــةً عيناهـــا

لم أقف على قائله، ينظر: همع الهوامع (٥/٢٢٨).

والشاهد فيه: قوله: (وماء) فإنّه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف، مع بقاء معنى هذا العامل على حاله.

(٣) **تمامه**:

إذا مـــا الغانيـــات بـــرزن يومًـــا ... وزجَّجْـــنَ الحواجـــبَ والعيـــونا

قائله: الراعي النميري، ينظر: همع الهوامع (٣/٢٤٤).

والشاهد فيه: قوله: (والعيونا) فإنّ هذه الكلمة لا تصح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف مفرد على مفرد، لانتفاء اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في العامل، وهو: (زججن).

باب الحال

وهو: الوصفُ الفضلةُ المسوقُ لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون جملة قبله، كـ: "جاء زيد راكبًا"، و"جاء الناس قاطبةً" ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[النساء:٧٩]، و"زيدٌ أبوك عطوفًا"[(١)].

وشرطُ الحال التنكيرُ.

وشرطُ صاحبها: التعريفُ كما مر، أو التّخصيص، أو التّعميم، أو التّأخير، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾[فصلت:١٠]، و"ما جاءني رجل ضاحكًا"، و"لميّة موحشًا طللُ"[(٢)].

---

(١) **قلتُ**: الحال قسمان:

أحدهما: الحال المؤسسة، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، ومثل له المؤلف بـ"جاء زيدٌ راكبًا"، ولها أنواع سيذكرها المؤلف.

والثاني: الحال المؤكّدة، وهي ثلاثة أنواع:

- مؤكدها لصاحبها، ومثل له المؤلف بـ"جاء الناس قاطبةً". ومؤكدة لعاملها، ومثل له المؤلف بـ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[النساء:٧٩]. ومؤكدة لمضمون جملة قبلها، ومثل له المؤلف بـ"زيدٌ أبوك عطوفًا".

وقد بينت أنواع الحال المؤسسة والمؤكدة بالتفصيل والتمثيل في كتابي: "أصول المسائل النحوية" (ص:٢٩٢).

(٢) **تمامه**:

لِمَيّة موحشًا طلل ... يلوح كأنّه خلل

=

ونَدَرَ: «وصلى وراءه رجالٌ قيامًا»[(١)].

وتأتي الحال:

من الفاعل وتقدم.

ومن المفعول، كـ: "ضربت اللصّ مكتوفًا".

ومنهما، كـ: "لقيته راكبين".

ومن المجرور، كـ: "مررت بهند جالسةً".

ومـن المضـاف، نحـو: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا﴾[الحجر:٤٧]، ﴿أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ﴾[النحل:١٢٣]، **ومن الضّمير**، نحو: "أتيتُ طامعًا فيك".

والغالـبُ كـونُ الحال مشـتقةٌ، وقد تقـع جامـدةً مؤولـةً بالمشتق، نحـو: "كـرّ زيدٌ أسـدًا"، و"بـدت الجاريةُ قمرًا"، و"تثنت غُصنًا"، و"بعته يدًا بيـد"، و"ادخلا رجلًا رجلًا".

والغالبُ كونُها منتقلةً لا لازمة، ومن غير الغالـب: "خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها"، و"دعوت الله سميعًا".

=

ينسب لكثيّر عزّة، والبيت في كتاب سيبويه (١٢٣/٢).

والشاهد فيه: قوله: (موحشًا طلل)، حيث جاء صاحب الحال وهو (طلل) نكرة، والمسوغ له كونه متأخرًا عن الحال وهو قوله: (موحشًا).

(١) الحديث في صحيح البخاري (٢٤٤/١) بلفظ: «**وصلى وراءه قوم قيامًا**».

فصـــل

والحال قسمان:

مؤكِّدة، وهي: ما استفيد معناها بدون ذكرها، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾[النمل:١٠].

ومؤسِّسة، وهي: ما لم يستفد معناها بدون ذكرها.

وهي أربعة أقسام(١):

مقارِنةٌ، وهي: المبينة لهيئة صاحبها وقت وجود عاملها، كـ: "جاء زيد راكبًا"، ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾[هود:٧٢].

ومقدَّرةٌ، وهي: التي يكون حصول مضمونها متأخرًا عن حصول مضمون عاملها، نحو: "مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا"، ﴿ٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ٧٣﴾[الزمر:٧٣]، ﴿وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ﴾[الأعراف:٧٤].

---

(١) **قلتُ: أي: الحال المؤسسة، ولها أقسام باعتبارات مختلفة، ذكر المؤلف منها ثلاثة:**

أحدها: باعتبار الزمن، لها ثلاثة أقسام، ذكر المؤلف منها اثنين فقط: المقارنة، والمقدّرة، وبقي المحكيّة، وهي الماضية، نحو: "جاء زيدٌ أمسِ".

والثاني: باعتبار أصلها، لها قسمان: مشتقة وهي الأصل، وجامدة وهي نوعان: جامدة مؤولة بالمشتق، وجامدة غير مؤولة بالمشتق، ومن هذا النوع الموطئة، وجعلها المؤلف قسمًا برأسه، وليس الأمر كذلك، بل هي تابعة للاعتبار المذكور.

والثالث: باعتبار التعدد: ولها قسمان: مفردة، ومتعددة. والمتعددة: متعددة لواحد، ومتعددة لمتعدّد، وفيها تفصيل ذكرته في كتابي: "أصول المسائل النحوية" (ص:٢٩٤)، والكافي في علم النّحو (ص:١٧١)، **والله أعلم.**

وموطئـــةٌ[١]، **وهـــي**: الجامـدة الموصـوفة بمشـتق، نحـو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ١٧﴾[مريم:١٧]، ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[الأحقاف:١٢].

ومتعدّدةٌ:

إما لمتعددٍ، نحو: "لقيته مصعدًا منحدرًا، وراكبًا ماشيًا".

أو لواحدٍ، كـ: "جاء زيد راكبًا ضاحكًا"، إنْ جعلتَ ضاحكًا حالًا من "زيد"[٢].

فصـــل

والأصل في الحال: التأخير.

---

(١) **قلتُ**: تسمّى الحال الجامدة الموصوفة (حالًا موطِّئة) بكسر الطاء؛ لأنّها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق بعدها، فـ"بشرًا" في الآية: حال من فاعل "تمثّل" – وهو المَلك –، و"سويًّا": نعت "بشرًا"، وهو المسوّغ لوقوع الحال جامدة، أي: لأنّه الحال في الحقيقة، وهذا الاسم الجامد وطّأ الطريقَ له بمجيئه قبله موصوفًا به، ومثله: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[الأحقاف:١٢]. ينظر كتابي: "الكافي في علم النّحو" (ص:١٧٥)، **والله أعلم**.

(٢) **قلتُ**: وتسمّى حينئذ الحال المترادفة، وإن جعلتَ "ضاحكًا" حالًا من الضمير المستتر في "راكبًا"، فالحال تسمّى حينئذٍ المتداخلة؛ لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى، فتحصّل من ذلك أنّ الحال المتعددة لواحد نوعان: مترادفة ومتداخلة، وظاهر عبارة المؤلف توحي بأنّ المتداخلة ليست من المتعددة لواحد، وليس الأمر كذلك، بل هما من قبيل المتعددة لواحد. ينظر كتابي: "الكافي في علم النّحو" (ص:١٧٢)، **والله أعلم**.

وقد تتوسط وتتقدم على عاملها:

جوازًا: إن كان العامل فعلًا متصرفًا ولا حصر[(١)]، نحو: "جاء ضاحكًا زيدٌ"، و"ضاحكًا جاء زيدٌ"، ومتى كان غيرَه لم يجز، كـ: "هذا زيد ضاحكًا"، و"ما أحسنه مقبلًا".

وقد يجب تقديمها، نحو: "كيف جاء زيدٌ".

والعامل في الحال: هو العامل في صاحبها.

وقد يُحذف عاملُها:

جوازًا: نحو قولك لقاصد السّفر: "راشدًا مهديًا"، وللقادم منه: "سالمًا غانمًا".

ووجوبًا، نحو: "ضربي زيدًا قائمًا"، و"زيدٌ أبوك عطوفًا"، و"تصدق بدينار فصاعدًا"، وأتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى، و"هنيئًا لك".

وإذا كان العاملُ يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل وعدّيته إلى ما تقدم من المنصوبات مع العطف صار متعديًّا إلى تسعة، نحو: "أعلمت زيدًا عَمرًا قائمًا إعلامًا يومَ الجمعة عندَ فلان ضاحكًا تفهيمًا له وجعفرًا".

وإن أدخلت الاستثناء صار متعديًّا إلى عشرة.

---

(١) **قلتُ**: الحصر يقتضي تأخير المحصور، فإن حصر الحال وجب تأخيره، نحو: "ما جاء زيدٌ إلا ضاحكًا"، وإن حصر صاحب الحال وجب تأخيره، نحو: "ما جاء ضاحكًا إلا زيدٌ". **والله أعلم**.

باب التميز

وهو: اسمٌ، نكرةٌ، فضلةٌ، بمعنى مِن، **مُبيِّنٌ**:

لإبهامِ اسمٍ، كـ: "عشرين رجلًا، ورطلًا زيتًا، وخاتمٌ حديدًا".

أو إجمالِ نسبةٍ، كـ: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[مريم:٤]، ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[القمر:١٢]، و﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾[الكهف:٣٤]، و"امتلأ الإناء ماء"، و"لله دره فارسًا".

والنّاصب لمبَيِّن الاسم: هو ذلك الاسمُ المبهمُ، كـ: "نعم رجلًا زيدٌ".

والنّاصب لمبين النّسبة: الفعلُ أو شبهه، كـ: "طاب نفسًا مُحَمَّد"(١)، و"هو طَيِّبٌ أُبُوَّةً"، و"أعجبني طِيبُ زيدٍ عِلمًا"، و"قَرُبَ القاضي دارًا"، و"هذا أكرمُ النّاس رجلًا".

فصـــل

والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواع:

(الأول): العدد:

وهـو مـن أحـد عشـر إلى تسـعة وتسـعين، كـ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾[يوسف:٤]، و﴿تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ﴾[ص:٢٣].

(١) في (ج): "طاب محمدٌ نفسًا".

الثاني: المقدار، وهو:

إما مساحةٌ، كـ: "جريبٌ نخلًا"، و"شبرًا أرضًا".

أو كيلٌ، كـ: "قفيزٌ برًا"، أو "صاعٌ تمرًا".

أو وزنٌ، كـ: "رطلٌ سمنًا ومنوين عسلًا".

الثالث: ما يشبه المقدار:

نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[الزلزلة:٧]، و"نِحْيٌ سمنًا"، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾[الكهف:١٠٩].

الرابع: ما كان فرعًا للتمييز:

نحو: "خاتمٌ حديدًا"، و"بابٌ ساجًا"، و"ثوبٌ خزًا".

ويجوز غالبًا جرُّ التّمييز بالإضافة، وبمِن، كـ: "شبرُ أرضٍ"، و"مِن أرضٍ"، و"ثوبُ خَزٍّ"، و"مِن خَزٍّ"، و"نِعْمَ من رجلٍ زيدٌ"، و"لله دره من فارسٍ"(١).

---

(١) **قلتُ**: ما ذكره المؤلف في حكم جرّ التّمييز فيه إجمالٌ، والصواب التفصيل، فأقول وبالله التّوفيق:

تمييز الاسم المبهم: يجوز أن تجره بـ"مِن"، والإضافة، ومثّل له المؤلف بالأول والثاني، إلا إذا كان الاسم المبهم عددًا، نحو: "عشرين درهمًا"، أو مضافًا، نحو: ﴿بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾[الكهف:١٠٩]، و﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[آل عمران:٩١]، فلا يُجرّ.

وتمييز النسبة المبهمة: لا يجوز جرُّه بـ"من"، إلا إذا كان غير منقول فيجوز جرّه، وأشار إليه المؤلف بالمثال الثالث والرابع. والله أعلم. ينظر كتابي: "أصول المسائل النّحوية" (٣٣٣).

فصـــل

ومن تمييز العدد: تمييز كم الاستفهامية، نحو: "كم عبدًا ملكتَ".

فأمّا تمييزُ "كم" الخبرية:

فمجرورٌ مفردٌ، كتمييز المائة فما فوقها.

أو مجموعٌ، كتمييز العشرة فما دونها.

ولك في تمييز كم الاستفهامية المجرورة بالحرف وجهان:

جرٌّ بـ: "مِن" مضمرةً، ونصبٌ على التّمييز، نحو: "بكم درهمٍ"، أو "درهمًا اشتريت".

ولا يتقدم التّمييز على عامله مطلقًا[1]، وندر نحو قول الشاعر[2] حيث قال:

أنفسًـــا تطيـــبُ بنيـــلِ المـــُنى وداعـــي المنـــونِ ينـــادِي جِهَـــارا

---

(١) **قلتُ:** "مطلقًا": أي في التمييز بنوعيه، فأمّا تمييز المفرد وتمييز النسبة التي فعلها جامد فباتّفاق، وأمّا التي فعلها متصرف فباختلاف، والراجح عند المؤلف عدم الجواز فيه أيضًا بدليل أنّه منع مطلقًا، وهو المختار عندي، لأدلة ذكرتها بالتفصيل في كتابي: "المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي" (ص:٣١٣)، **والله أعلم.**

(٢) **لم أقف على اسمه**، والبيت في شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢).

والشاهد فيه: قوله: (أنفسًا) حيث تقدم – وهو تمييز – على عامله المتصرف، وهو قوله: (تطيب).

باب المستثنى

وهو: المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها، مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا.

وأدواتُ الاستثناء ثمانيةٌ، وهي أربعةُ أقسام:

ما هو حرفٌ، وهو: إلا.

وما هو اسمٌ، وهو: غير، وسوى.

وما هو فعلٌ، وهو: ليس، ولا يكون.

وما هو مشتركٌ بين الفعل والحرف، وهو: خلا، وعدا، وحاشا.

فالمستثنى بإلا:

يُنصب وجوبًا: إذا كان الكلام تامًّا موجبًا، نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[البقرة:٢٤٩]، و"قام القوم إلا حمارًا".

فإن فُقد الإيجابُ:

تَرجّح البدل في المتصل: وهو ما يكون المستثنى بعضَ المستثنى منه، نحو: "ما مررت بالقومِ إلا زيدٍ"، و"هل قام أحدٌ إلا عمرٌو"، و"لا يقم أحدٌ إلا بِشْرٌ".

ووجب النّصبُ عند الحجازيين، **وترجّح** عند التّميميين **في المنقطع**: وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، نحو: "ما قام القومُ إلا حمارًا".

ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه، فيجب النّصبُ مطلقًا[١]، نحو: "ما قام إلا زيدًا أحدٌ"، و"ما قام إلا حمارًا القومُ".

فإن فُقد التّمامُ: كان ما بعد إلا حسب العوامل، نحو: "ما قام إلا زيدٌ"، و"ما رأيت إلا زيدًا"، و"ما مررت إلا بزيدٍ".

والمستثنى بغير وسوى: مخفوضٌ دائمًا، ويعربان إعرابَ الاسم الواقع بعد إلا.

والمستثنى بـ"ليس، ولا يكون، وما خلا، وما عدا": منصوبٌ دائمًا.

والمستثنى بـ "خلا، وعدا، وحاشا": منصوبٌ أو مجرورٌ.

(١) **قلتُ**: "مطلقًا"، أي: سواء كان متصلًا أو منقطعًا. **والله أعلم**.

بابُ اسم لا

وشرطُ إعمالها:

أن تكون نافيةً للجنس على سبيل الاستغراق.

وأن لا يدخل عليها الجار.

وأن لا يفصل بينها وبين الاسم فاصلٌ.

وأن يكون هو والخبر نكرتين.

فإذا توفرت الشروط:

وكان اسمُها مضافًا أو شبهَه: كان منصوبًا، نحو: "لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ"، و"لا حسنًا وجهُه بخيلٌ"، و"لا مخالفًا نفسَه ذليلٌ"، و"لا خيرًا من المعروف عندنا".

وإن كان اسمُها غيرَ مضافٍ ولا شبهه: بُني على ما يُنصب به لو كان معربًا، نحو: "لا رجلَ، ولا رجالَ، ولا رجلين، ولا مسلمين عندنا، ولا مسلماتِ"، لكن بناء الأخير على الفتح أرجح، والتزمه ابن عصفور(١).

---

(١) **قلتُ**: اسم "لا" النافية للجنس إذا كان مجموعًا بالألف والتاء، ففي علامة بنائه أربعة أقوال: **أحدها**: يبنى على الكسر بتنوين، **والثاني**: يبنى على الكسر بلا تنوين، **والثالث**: يبنى على الفتح ورجّحه المؤلف، والتزمه ابن عصفور في كتابه: "المقرّب" (ص:٢٠٩)، **والرابع**: جواز الأمرين: الفتح والكسر بنوعيه، وهو المختار عندي، لأنّه مؤيّد بالسماع، **والله أعلم**. ينظر: همع الهوامع (٢ /٢٠٠).

فصـــل

ولك في نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله":

فتحُ الأول:

فيجوز في الثاني: الفتح، والنّصبُ، والرفعُ، كالصّفة في نحو: "لا رجلَ ظريف".

ولك رفع الأول:

فيمتنع في الثاني: النّصبُ فقط.

فإن لم تتكرر "لا" نحو: "لا حول وقوة":

وجب فتحُ الأول:

وجاز في الثاني: الرفعُ والنّصبُ، وامتنع الفتحُ، كالصفة إذا فصلت نحو: "لا رجل فيها مقيمًا، ومقيمٌ".

وإذا عُلِمَ خبرُ "لا":

جاز حذفُه كثيرًا عند الحجازيين.

ووجب عند التّميميين: نحو: ﴿لَا ضَيْرَ﴾[الشعراء:٥٠]، و"لا إله إلا الله"[١].

---

(١) **قلتُ:** المعنى: لا معبودَ حقٌّ إلا الله.

لا: نافية للجنس، مبنية لا محل لها من الإعراب.

إله: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، وخبر (لا) محذوف تقديره: لا إله حقٌّ إلا الله.

إلا: حرف استثناء، مبني لا محل له من الإعراب.

=

باب المنادى

وهو: المطلوبُ إقبالُه بحرفٍ نائبٍ منابَ: "أدعو" لفظًا أو تقديرًا.

وحروفُ النّداء ثمانيةٌ: "يا، وأيا، وهيا، و وا، والهمزة، وأي مقصورتين وممدودتين".

وإنّما يُنصَبُ المنادى:

إذا كان مضافًا أو شبهَه، كـ: "يا أرحم الراحمين"، و"يا حسنًا وجهُه"، و"يا باذلًا فضلَه"، و"يا مجيبًا للسائلين"، و"يا خيرًا من كل أحد".

أو كان نكرةً غيرَ مقصودة، كـ: "يا غافلًا والموتُ يطلبُه".

وإن كان غيرَ مضافٍ وشبهِه: بُني على ما يُرفع به، كـ: "يا زيدُ، ويا رجلُ" لمُعّينٍ، و"يا زيدان، ويا رجلان، ويا زيدون، ويا مسلمون، ويا هنداتُ، ويا معدي كرب".

=

اللهُ: مرفوع على أنّه بدل من الضمير المستتر في الخبر (حقٌّ)، والضمير المستتر تقديره: هو، مبنيّ في محل رفعٍ فاعل، والبدل من المرفوع مرفوع.

وقد تكلمت بالتفصيل عن معنى وإعراب كلمة التوحيد: "لا إله إلا الله" وفق المنهج السلفي، وذلك في مقدمة تحقيقي لكتابين في هذا الموضوع الأول: "التجريد في إعراب كلمة التوحيد" لملا علي قاري، والثاني: "رسالة في بيان الإعراب والاستثناء في (لا إله إلا الله)" للشرقاوي، وكلاهما مطبوعان. **والله أعلم**.

وإن كان معتلًّا: قُدّرت فيه، نحو: "يا قاضي"، و"يا فتى".

وكذا المبنيُّ قبل النّداء، كـ: "يا سيبويهِ"، و"حذامِ"، فتُقدَّر فيه الضّمة.

ويظهر أثرُ ذلك في التابع، نحو: "يا سيبويهِ العالمُ" برفع العالم، ونصبه، كما تفعل في نحو: "يا زيدُ الفاضل".

وإذا اضطر إلى تنوين المنادى: جاز، نحو: "سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها"(١)، ونحو: "يا عَديًّا لقد وقتْكَ الأواقي"(٢).

وأما خبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والتابع فقد تقدم.

---

(١) **تمامه:**

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلامُ

قائله: الأحوص الأنصاري، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٩٦).

والشاهد فيه: قوله: (يا مطر) الأول، حيث نون المنادى المفرد العلم، وهو (مطرٌ)، وأبقاه على الضّم اضطرارًا لإقامة الوزن.

(٢) **تمامه:**

ضربت صدرها إليّ وقالت ... يا عَديًّا لقد وقتْكَ الأواقي

ينسب البيت إلى المهلهل بن ربيعة، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٩٦).

والشاهد فيه: قوله: (يا عديًّا) فإنّ عديًّا هذا علم مفرد، وكان من حقّه أن يبنى على الضّم، ولكنّه اضطر إلى تنوينه، فعدل عن ضمّه إلى نصبه، فشابه به النّكرة غير المقصودة.

بابُ المجرورات

وهي قسمان على الأصحّ: مجرورٌ بالحرف، ومجرورٌ بالإضافة، وإليهما يرجع المجرور بالتبعية؛ إذ العاملُ في التّابع العاملُ في المتبوع[١].

ثم الحرفُ الجارُّ قسمان:

ما يَجرُّ الظّاهرَ والمضمرَ، وهو سبعةٌ:

مِن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، واللام، والباء للقسم وغيره.

وما يَجرُّ الظّاهرَ فقط، وهو سبعةٌ أيضًا:

الكاف، وحتى.

وكذا رُبّ: ولا تَجرُّ من الظّاهر إلا النّكرة، وقد تُحذف فيجبُ بقاءُ عملها، وذلك بعد الواو كثيرٌ، وبعد الفاء قليلٌ، وبعد بل أقلُّ، نحو: "وليلٍ كموجِ البحرِ"[٢]،

(١) **قلتُ:** وزاد الأخفش ثالثًا وهو الجرّ بالتّبعيّة، وهو قول مرجوح عند الجمهور، ولذلك عبّر المؤلف بالأصح، فالتّابع المجرور عندهم هو مجرور بما جرّ متبوعه من حرف أو مضاف. **والله أعلم.**

(٢) **تمامه:**

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدوله ... عليّ بأنواع الهمومِ ليبتلِي

قائله: امرؤ القيس، ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٢/٤٨٨).

والشاهد فيه: قوله: (وليلٍ) حيث حذف حرف الجر الذي هو (ربّ)، وأبقى عمله بعد الواو.

"فمثلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ"[(١)]، "بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قَتَمُه"[(٢)].

ومذ، ومنذ: ولا يُجرُّ بهما إلا الزمانُ المعيّنُ غير المستقبل[(٣)].

والواو للقسم: ولا تختصّ بظاهرٍ مُعيّن.

والتاء: ولا يجر بها إلا لفظُ الجلالة، ورَبُّ مضافًا إلى الكعبة، أو لياء المتكلم نحو: "تالله، وترب الكعبة، وتربي"، وقولهم: "تالرحمن"، و"تَحَيَاتك": نادرٌ.

ومن حروف الجر: "خلا، وعدا، وحاشا"، على ما مر.

---

(١) **تمامه**:

فمثلِـكِ حُبْلـى قـد طَرَقْـتُ ومرضـعٍ　　　فألهيتهـا عـن ذي تمـائم مُحْـولِ

قائله: امرؤ القيس، ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٢/٤٨٧).

والشاهد فيه: قوله: (فمثلك) حيث حذف حرف الجر الذي هو (ربّ)، وأبقى عمله بعد الفاء.

(٢) **تمامه**:

بـل بلـدٍ مـلءُ الفجـاجِ قَتَمُـه　　　لا يُشـترى كتانـه وجهرمُـه

قائله: رؤبة بن العجاج، ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٢/٤٨٦).

والشاهد فيه: قوله: (بل بلد)، حيث حذف حرف الجر الذي هو (ربّ) وأبقى عمله بعد (بل)، وذلك قليل.

(٣) **قلتُ**: (مذ) و(منذ)، لهما ثلاثة معانٍ:

أحدها: ابتداء الغاية، إن كان الزمان ماضيًا. نحو: "ما رأيتك منذ سنة". أي: من سنة ماضية.

والثاني: الظرفية، إن كان الزمان حاضرًا. نحو: "ما رأيتك منذ يومنا". أي: في يومنا هذا.

والثالث: بمعنى من وإلى معًا، إن كان معدودًا. نحو: "ما رأيتك مذ يومين"، أي: ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها. ولا يكونان للزمن المستقبل كما أشار المؤلف، **والله أعلم**.

فصـــل

والمجرورُ بالمضاف أربعةُ أقسام:

(**الأوّلُ**): **مجـرورُ مُلـكٍ أو ملابسـةٍ**، كــ: "غـلامُ زيـد"، و"سـرجُ الدابـة"، ويُقدّر باللام.

و(**الثاني**): **مجرورُ نـوعٍ وجنسٍ**، ويقـدر بــ: مِن، كــ: "ثوبُ خَزٍّ"، و"بابُ ساجٍ"، و"خاتمُ حديدٍ".

ويجوزُ في هذا أيضًا(١):

نصبُ الثاني: على التّمييز أو الحال.

وإتباعُه لما قبله: بدلًا، أو عطفَ بيان، أو نعتًا بتأويله بالمشتق.

وإضافة هذين القسمين تُسمّى:

محضةً؛ لأنّها خالصةٌ من تقدير الانفصال(٢).

---

(١) **قلتُ**: الإشارة هنا تعود إلى المضاف المقدّر بـ(مِن) فتجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: الجرّ بالمضاف، فتقول: "هذا خاتمُ حديدٍ".

والثاني: النّصب على الحال أو التمييز، فتقول: "هذا خاتمٌ حديدًا".

والثالث: الإتباع على البدلية أو عطف البيان أو النّعت، فتقول: "هذا خاتمٌ حديدٌ". **والله أعلم**.

(٢) **قلتُ**: قوله: "لأنّها خالصة من تقدير الانفصال" أي: ليس على تقدير الانفصال، بمعنى لا يصح أن تقول في: كتابُ زيدٍ: "كتابٌ زيدًا"، فتفصل المضاف - فتجعله عاملًا - عن المضاف إليه - فتجعله معمولًا -، بخلاف الإضافة اللفظية كما سيأتي، وقد بينتُ ذلك بالتفصيل في كتابي: "الكافي في علم النّحو" (ص: ٢٠٠) **والله أعلم**.

وتُسمّى **أيضًا معنويةً**؛ لأنّها أفادت أمرًا معنويًّا، وهو التّعريف أو التّخصيص.

و(**الثالثُ**) **مجرورُ لفظٍ وتخفيفٍ**، كـ: "هذا ضاربُ زيدٍ اليوم"، و"آكلُ خبزٍ غدًا".

ويجوز أيضًا في هذا ونحوه من أسماء الفاعلين والمفعولين التي بمعنى الحال والاستقبال: تنوينُ الأول ونصبُ الثاني.

و(**الرابع**): **مجرورُ تشبيهٍ**، كـ: "حسنُ وجهٍ"، و"كريمُ أبٍ"، و"طاهرُ ذيلٍ"، و"عفيفُ يدٍ"، ونحوه من الصفات المشبهة.

ويجوز في هذا أيضًا:

رفعُ الثاني: على الفاعلية.

ونصبُه: على التّمييز، أو التشبيه بالمفعول، نحو: "هذا رجلٌ عفيفةٌ يدَه، وعفيفٌ يدًا"[(١)].

وإضافةُ هذين القسمين تُسمّى:

لفظيةً: لأنّها لمجرد التّخفيف في اللّفظ[(٢)]؛ لأنّ[(٣)] الاسم قد يكتسب بالإضافة أمورًا منها: التّعريفُ، والتّخصيصُ، والتّخفيفُ، والظّرفيةُ، والبناءُ، وتأنيثُ المذكّر، كقولهم: "قُطِعَت بعضُ أصابعه".

---

(١) **قلتُ**: المثال الأول منصوب على التشبيه بالمفعول لا على التمييز؛ لأنّه معرفة بالإضافة، وشرط التمييز التنكير، ولذلك صح إعرابه تمييزًا في المثال الثاني، **والله أعلم**.

(٢) **قلتُ**: المقصود بتخفيف اللفظ هو حذفُ التنوين ونوني التثنية والجمع من أجل الإضافة. **والله أعلم**.

(٣) **قلتُ**: ظاهر عبارة المؤلف أنّ ما بعد "لأنّ" علة للتخفيف، وليس الأمر كذلك، بل علة التخفيف هي ما ذكرتُها، وأرى أن تكون العبارة: "فالاسم قد يكتسب... إلخ" فتستقيم العبارة، ولولا أنّي قد =

وتذكيرُ المؤنّث كقوله[(١)]:

إنارةُ العقـلِ مكسـوفٌ بطـوعِ هـوى وعقـلُ عاصِـي الهـوى يـزدادُ تنـويرا

=

وجدتها كذلك في جميع النسخ لغيرها، ولكنّي لم أفعل احترامًا للنّص المكتوب، واكتفيت بالتنبيه، ولأنّي لا أدري فقد أكون واهمًا. **والله أعلم**.

(١) **لم أقف على قائله**، والبيت في شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٣٨).

والشاهد فيه: قوله: (إنارة العقل مكسوفٌ)، حيث اكتسب المضاف الذي هو قوله: (إنارة) التذكير من المضاف إليه (العقل)، لذلك قال: (مكسوفٌ)، ولم يقل: مكسوفة.

باب العامل

وهو: ما عَمِل في غيره من رفعٍ، أو نصبٍ، أو خفضٍ، أو جزمٍ.

وجملةُ العوامل أربعةٌ: معنًى، وفعلٌ، واسمٌ، وحرفٌ.

فالمعنويُّ شيئان:

(الأول): عاملُ الرفع في المبتدأ، نحو: "زيدٌ قائمٌ"، فـ"زيدٌ" مرفوعٌ لابدَّ له من رافعٍ، وليس في اللّفظ ما يرفعُه، فوجبَ أن يكونَ العاملُ معنويًّا، وذلك المعنى هو: الابتداءُ(١).

والابتداء: هو اهتمامُك بالشيء، وجعلُك له أولًا لثانٍ، بحيثُ يكونُ ذلك الثاني حديثًا عنه(٢).

---

(١) **قلتُ**: الجمهور وسيبويه على أنّ العامل في المبتدأ معنويٌّ وهو الابتداء، وقيل: التّجرد من العوامل، وهو قول الجرمي، وأكثر البصريين، وقيل العامل في المبتدأ هو الخبر، والمؤلفُ جزم برأي الجمهور ولم يشر إلى الخلاف، **والله أعلم**.

(٢) **قلتُ**: وعلى قول الجمهور: اختلف في الابتداء، فالأصحّ أنّه جعلُ الاسمِ أوّلًا ليخبر عنه، وهو الذي جزم به المؤلف، وقيل: تجرده من العوامل اللفظية، أي: كونه مُعرّى عنها، ويستفاد من هذا الخلاف أنّ الابتداء والتّجرد عاملان معنويّان. **والله أعلم**.

وهذا المعنى أيضًا هو الرافعُ للخبر بنفسه عند قوم، والصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ[(١)].

الثاني: عاملُ الرفع في الفعل المضارع، نحو: "مررت برجلٍ يضحك"، فـ"يضحك" مرفوعٌ، وليس في اللفظ ما يرفعُه، فوجبَ أن يكونَ العاملُ معنويًّا، وذلك المعنى هو: وقوعُه موقعَ الاسم[(٢)]، وفيه أيضًا أقوالٌ هذا أصحّها[(٣)].

فصــــل

والفعل ثلاثة أقسام: متعدٍ، ولازمٌ، وواسطٌ لا يوصف بتعد ولا لزوم، وهو: كان وأخواتها.

---

(١) **قلتُ**: أشار المؤلف هنا إلى الخلاف في عامل الخبر، وفيه أقوال: أصحّها ما جزم به ابن مالك في التّسهيل، وصحّحه المؤلّف، وهو أنّه مرفوع بالمبتدأ، وقيل: مرفوع بالابتداء، وقيل مرفوع بالابتداء والمبتدأ. **والله أعلم**.

(٢) **قلتُ**: وهذا يقوّي ما ذهب إليه ابن درستويه، من أنّ الفعل المضارع بعد السين وسوف يكون مبنيًّا لا معربًا؛ لأنّه حينئذٍ لا يقع موقع الاسم، لأنّ الاسم لا يقع بعد السين وسوف، **والله أعلم**.
ينظر رأي ابن درستويه في كتابي: "آراء ابن درستويه النّحوية والتصريفية، جمعًا ودراسة" (ص:٦٥).

(٣) **قلتُ**: رافع الفعل المضارع فيه ثمانية أقوال، ذكرتها في كتابي: "آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية" (ص:٣٢١)، وقد أشار المؤلف إلى الخلاف في المسألة، وصحح القول بأنّ عامل الرفع في الفعل المضارع عاملٌ معنويّ، وذلك المعنى هو: وقوعُه موقعَ الاسم، وهو مذهب البصريين، وخالفهم ابنُ مالك في التّسهيل (ص:٢٢٨)، فجعل العامل المعنويّ هو التجرد من عوامل النّصب والجزم، وهو المختار عندي، لأنّه أسهل الأقوال وأبعدها عن التّكلف، **والله أعلم**.

ثم المتعدي أقسامٌ:

منها ما ينصبُ المبتدأَ والخبرَ جميعًا، وهو: ظننت وأخواتها، وتقدم حكمُها إذا توسطت أو تقدمت.

ومنها ما يتعدى إلى اثنين فينصبهما، ويجوز الاقتصار على أحدهما، وهو ما كان المفعول الثاني فيه غيرَ الأول، كـ: "أعطيت زيدًا درهمًا"، وكـ: "كسوت خالدًا جُبّةً"، و"آتيت عمرًا مالًا"، و"أوليته خيرًا".

ويُلحَقُ بهذا ما يتعدّى إلى الثاني تارةً بنفسه، وتارةً بحرف الجر، نحو: "أستغفر الله ذنبًا"[(١)]، و"اخترت الرجال عَمرًا"، و"أمرتُك الخيرَ"[(٢)]، و"كنَّيت ولدي أبا عبد الله"، و"سمّيته مُحَمَّدا"، و"دعوته بِشرًا"، و"زوجته هندًا"، و"صدقته الوعد"، و"كِلتُه الطعامَ"، و"وزنته المالَ".

---

(١) **تمامه:**

أستغفر الله ذنبًا لستُ محصيَه ... رَبّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

لم أقف على قائله، وهو في همع الهوامع (١٧/٥).

والشاهد فيه: قوله: (أستغفر الله ذنبًا) حيث نصب بـ: (أستغفر) مفعولين، وعداه إليهما بدون توسط حرف الجر.

(٢) **تمامه:**

أمرتُك الخيرَ فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشبِ

قائله: عمرو بن معد يكرب، وهو في همع الهوامع (١٨/٥).

والشاهد فيه: قوله: (أمرتك الخير) وقوله: (أمرت به)، حيث تعدى الفعل (أمر) في الأولى إلى مفعولين بنفسه، وفي الثانية تعدى إلى الأول منهما بنفسه، وهو النائب عن الفاعل، وإلى الثاني بحرف الجر.

ولا تُلغى هذه الأفعالُ عن العمل: تقدمتْ أو تأخرتْ معمولاتُها أو لا.

ومنها ما يتعدّى إلى ثلاثة فينصبها، وهو: أعلم، وأرى، وأنبأ، ونبّأ، وأخبر، وخبّر وحدّث، نحو: "أعلمت الناسَ القاضيَ عادلًا".

وهي عاملة أبدًا: تقدّمت معمولاتُها أو لا.

ويقع موقعَ المفعول الثالث كلُّ ما جاز أن يقع موقعَ المفعول الثاني من مفعولي ظننت، نحو: "أعلمت زيدًا عَمْرًا قائمًا"، و"أعلمت زيدًا عَمْرًا قام أبوه"، و"أعلمت زيدًا عَمْرًا أبوه قائمٌ"، و"أعلمت زيدًا عَمْرًا في الدار، وعندك".

ومنها ما يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ فينصبُه، وهو أفعالُ الحواس وما جرى مجراها مما يتعدى إلى مفعولٍ واحد، مثل: "أبصرتُ زيدًا"، و"شممتُ الريحانَ"، و"ذقتُ الطّعامَ"، و"لمستُ المرأةَ"، و"سمعتُ القرآنَ".

ومنها ما يتعدّى بواسطة حرف جرّ أو غيره، مثل: "مررتُ بزيد"، و"نزلتُ على عمرو"، و"غضبتُ من بِشْرٍ"، فـ"زيد" مجرورٌ في اللّفظ منصوبٌ في التّقدير، ويدلّ على ذلك جوازُ العطف عليه بالمنصوب عند بعضهم، كـ: "مررتُ بزيدٍ وعَمْرًا".

ويلحق بهذا ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، كـ: "شكرتُ، ونصحتُ، وقصدتُ".

ومنها: نعم وبئس، وحبذا، وفعلُ التّعجب.

فنعم، وبئس:

إذا وقع ما بعدهما معرفتان: كانت المعرفتان مرفوعتين، وكانت المعرفة الأولى بأل الجنسية أو بالمضاف إليها، نحو: "نعم الرجلُ زيدٌ"، ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾﴾[النحل:٣٠]، و"بئس الغلامُ غلامُ فلان".

وإن كان أحدُهما نكرةً والآخرُ معرفةً: نصبت النّكرةَ على التّمييز، ورفعت المعرفةَ، نحو: "نِعم رجلًا زيدٌ"، و"نِعم رجلين الزيدان"، و"نِعم رجالًا الزيدون".

وإذا كان فاعلُهما مؤنثًا: جاز تذكير الفعل وتأنيثُه خلافًا للأفعال(١)، نحو: "نعمَ المرأةُ هندُ"، و"نعمتِ الجارية جاريتُك".

وحبّذا:

ترتفع المعرفةُ بعدها، وتنتصب النّكرةُ على التّمييز إن كانت جنسًا، أو على الحال إن كانت مشتقةً، مثل: "حبّذا رجلًا زيدٌ"، و"حبّذا قائمًا عمرٌو"، و"حبذا امرأةً هندُ"، و"حبذا قائمةً هندُ".

وفعلُ التّعجب:

يَنصِبُ المتعجّب منه أبدًا إذا كان على صيغة "ما أفعَل"، نحو: "ما أحسَنَ زيدًا".

---

(١) **قلتُ**: الأصل في الأفعال وجوب تأنيثها إذا كان فاعلها مؤنّثًا حقيقيًّا متصلًا بالفعل، ويستثنى من ذلك الفعلان: نعم وبئس، فيجوز فيهما ترك التأنيث وهو حسن، ويجوز التأنيث وهو أحسن، وإنما جاز ذلك لأنّ المقصود من فاعلهما الجنس، وما كان كذلك فإنّه يلحق بمجازيّ التأنيث فيجوز فيه الأمران، وقد بينت ذلك في كتابي: "أصول المسائل النّحويّة" (ص:٢١٣)، **والله أعلم**.

وإذا كان على صيغة "أفعِل به" كان مجرورًا، نحو: "أحسِن بزيدٍ"[(١)].

وأفعالُ الألوان، والخَلْق الثابتة، والزائدة على الثلاثة: لا يتعجب منها إلا بـ: أشد، أو اشدد، أو أبين، أو أظهر، نحو: "ما أشد سواد الثوب"، و"ما أشد بياض الورق"، و"اشدد ببياضه"، ولا يقال: "ما أسود الثوب"، ونحوه[(٢)].

---

(١) **قلتُ**: **إعراب الصيغة الأولى في نحو: "ما أَحْسَنَ زيدًا":**

ما: اسمُ تعجّبٍ، مبنيٌّ في محل رفع مبتدأ.

أحسن: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: هو.

زيدًا: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

وإعراب الصيغة الثانية في نحو: "أَحْسِنْ بزيدٍ":

في إعرابها قولان مشهوران:

أحدهما: "**أَحْسِنْ**": فعلُ أمرٍ لفظًا لا معنى.

"**بزيدٍ**": الباء زائدة، وزيد: مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلًا على أنّه فاعل.

والثاني: "**أحْسِنْ**": فعلُ أمرٍ لفظًا ومعنىً. والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

"**بزيدٍ**": الباء حرف جر للتعدية، و"زيد" اسم مجرور، **والله أعلم**.

ينظر كتابي: "التّلخيص في علم النّحو" (ص:٦٩).

(٢) **قلتُ**: مثّل المؤلف لأفعال الألوان، ومثال أفعال الخَلْق الثابتة، نحو: "عَرِج، وعَوِر"، وكان بإمكانه أن يجمع بينهما بقوله: وما كان اسم فاعله على "أفعل فعلاء"، وأما الزائد على الثلاثة فنحو: "دحرج" فتقول: "ما أشد عرجه واشدد بعرجه"، و"ما أشد دحرجته واشدد بدحرجته"، وقد تكلمتُ بالتفصيل عن شروط صياغة فعل التّعجب وكيفية التعجب مما لم يستوف الشروط في كتابي: "أصول المسائل النّحويّة" (ص:٤١٧). **والله أعلم**.

فصـــل

والأسماءُ العاملةُ عملَ الفعل عشرةٌ:

أحدها: اسم الفعل:

وهو ثلاثةُ أنواع:

(الأول): ما هو بمعنى الماضي، كـ: "هيهات، وشتان" بمعنى: بعد وافترق.

و**(الثاني): ما هو بمعنى الأمر**، نحو: "صه، ومه، وإيهٍ، وآمينَ، ودونكهُ، وعليكهُ"، بمعنى: "اسكت، وانكفف، وزدني، واستجب، وخذهُ، والزمهُ".

و**(الثالث): ما هو بمعنى المضارع**، نحو: "وا، ووي، وواهًا"، بمعنى: أعجب، و"أوّهْ، وأواهْ" بمعنى: أتوجع، و"أفٍّ" بمعنى: أتضجر.

وهذه الأنواعُ كلُّها سماعيةٌ.

والقياسي: ما صيغ من فِعلٍ ثلاثي تامٍ على وزن فَعَال، كـ: "نزالِ، ودراكِ، وتراكِ، وذهابِ، وكَتَابِ" بمعنى: "انزل، وأدرك، واترك، واذهب، واكتب".

وقد يؤخذ من الأمثلة أنّ اسم الفعل ضربان: مرتجلٌ، ومنقولٌ:

فالمرتجلُ: ما وُضع من أول الأمر اسمًا للفعل، كـ: "شتّانَ، وصهْ، ووي".

والمنقولُ: ما وُضع لغيره، ثم نُقل.

ونقلُه:

إمّا من ظرف، نحو: "مكانَك" بمعنى: اثبت، و"أمامَك" بمعنى: تقدم، و"وراءَك" بمعنى: تأخر، و"عندك، ولديك، ودونَك" بمعنى: خذ.

أو جارٍّ ومجرورٍ، نحو: "إليكَ" بمعنى: تنحَّ، و"عليكَ" بمعنى: الزم.

• **فصــل:**

وحكمُ اسم الفعل: أن يعمل عملَ مسمّاه:

فيرفع الفاعلَ ظاهرًا أو مستترًا، ويتعدّى إلى المفعول بواسطة وغيرها.

لكن يخالفه في:

لزومِ البناء مطلقًا، والتّجرّدِ من العوامل، ولا يحذفُ، ولا يَبرزُ ضميرُه، ولا يتأخّرُ عن معموله، ويكون مفردًا في التثنية والجمع، ولا يُنصَبُ المضارعُ في جواب الطلبي منه، وهذا كلّه يجوز في الفعل.

الثاني: المصدر، كـ: "ضَرْبٍ وإكرامٍ":

فيضافُ:

للفاعل مع ذكر المفعول، نحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١].

وللفاعل مع ترك المفعول، نحو: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ ٤٠﴾[إبراهيم:٤٠].

ويضافُ:

للمفعول مع ذكر الفاعل، نحو: ﴿حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾[آل عمران:٩٧].

وللمفعول مع ترك الفاعل، نحو: ﴿لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾[فصلت:٤٩].

وينوّن، نحو: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾[البلد:١٤-١٥].

• **فصــل:**

وحكم المصدر: أن يعمل عملَ فعله:

فيرفع الفاعلَ، ويتعدى للمفعول بواسطة وغيرها، كـ: "عجبت من ضربك عمرًا"، و"من قيامك لزيد". وقد يتعدّى إلى مفعولين فأكثر، كـ: "عجبت من إعطائك زيدًا درهمًا، ومن إعلامك زيدًا بكرًا منطلقًا".

لكن يخالف الفعلَ في:

أنّ معموله لا يَتقدّمُ عليه، ولا يُفصل بينه وبين معموله بأجنبي، ولا يَعمل محذوفًا.

ويجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر:

الجرُّ: حملًا على اللّفظ.

والرفعُ: حملًا على المحلّ، كـ: "عجبت من ضربِ زيدٍ الظريفُ".

وفي تابع المفعول:

الجرُّ، والنّصبُ كـ: "أعجبني أكلُ اللّحمِ والخبزِ".

الثالث: اسم المصدر:

وهو: ما ساوى المصدر في الدّلالة، وخالفه بخلوّه عن بعض ما في فعله، كـ: "الكلام، والثّواب، والعَطاء".

والوَضوء[١]، والغُسل[٢].

وعمله:

كالمصدر عند الكوفيين، نحو: "قالوا كلامُكَ هندًا وهي مصغيةٌ"[٣].

وقوله: "لأنّ ثوابَ الله كلَّ مُوحِّدٍ جنانٌ"[٤].

---

(١) **قلتُ**: الوضوء بفتح الواو: الماء يُتوضّأ به، وهو اسم المصدر، وبالضّم: فعلُ الوضوء، وهو المصدر، ومثله: الفطور، والسّحور، ولذلك كان الأظهر في كتب الفقه أن يقال: فروض الوضوء بالضم؛ لأنّ المقصود هنا فروض الفعل لا الماء، ونُقل عن سيبويه جواز الأمرين للأمرين، **والله أعلم**.

ينظر: المصباح المنير، والنهاية في غريب الحديث، مادة (وضأ).

(٢) **قلتُ**: الغسل بفتح الغين هو المصدر من غَسَلَ، ويطلق على الفعل، وبضمّها: اسم للمصدر ويطلق على الماء الذي يتطهر به، وقيل: بجواز الأمرين للأمرين، وعُزي إلى سيبويه، وبكسر الغين: ما يغسل به الرأس من سدر ونحوه، **والله أعلم**.

ينظر: المصباح المنير، والنهاية في غريب الحديث، مادة (غسل).

(٣) **تمامه**:

قالوا كلامُكَ هندًا وهي مصغيةٌ ... قلتُ صحيحٌ ذاك لو كانا

لم أقف على قائله، والبيت في شرح التّسهيل لابن مالك (١٢٣/٣).

والشاهد فيه: قوله: (كلامك هندًا)، حيث أعمل اسم المصدر (كلامك)؛ لأنّه يشبه في المعنى المصدر، وهو التكلم، فرفع الفاعل وهو ضمير المخاطب، ونصب المفعول به (هندًا).

(٤) **تمامه**:

لأنّ ثوابَ الله كلَّ مُوحِّدِ ... جنانٌ من الفردوس فيها يخلّدُ

قائله: حسّان بن ثابت، وهو في همع الهوامع (٧٨/٥).

والشاهد فيه: قوله: (ثواب الله كلّ موحّد)، حيث أعمل اسم المصدر (ثواب) عمل الفعل، فنصب به المفعول به (كلّ موحد) بعد أن أضافه إلى فاعله، وهو لفظ الجلالة.

وقوله: "وبعد عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا"(١).

ومنع البصريون ذلك، وأضمروا لهذه المنصوبات أفعالًا تعمل فيها(٢).

الرابع: اسم الفاعل، كـ: "ضارب، ومكرِم":

فإن كان بأل: عَمِل مطلقًا، كـ: "جاء الضارب زيدا أمسِ، أو الآن، أو غدًا".

وإن كان مجردًا منها: عمل بشرطين:

كونُه حالًا أو استقبالًا.

واعتمادُه على نفيٍ، أو استفهامٍ، أو مخبرٍ عنه، أو موصوفٍ، أو ذي حال.

نحو: "ما ضاربٌ زيدٌ عَمْرًا الآنَ أو غدًا"، و"أزيدٌ ضاربٌ بكرًا"، و"زيدٌ ضاربٌ خالدًا"، و"مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرًا"، و"جاء زيدٌ راكبًا فرسًا".

ويجوز مع وجود الشّرطين: جرُّ المفعول بالإضافة، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[الطلاق:٣](٣).

---

(١) **تمامه:**

أكفرًا بعد ردّ الموت عنّي ... وبعد عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا

قائله: القطامي، عمير بن عباد التغلبي، والبيت في شرح التسهيل لابن مالك (١٢٣/٣).

والشاهد فيه: قوله: (عطائك المائة) حيث عمل اسم المصدر (عطاء) عمل الفعل، فنصب به المفعول (المائة) بعد إضافته إلى فاعله، وهو ضمير المخاطب.

(٢) ينظر الخلاف في عمل اسم المصدر: همع الهوامع (٧٧/٥).

(٣) **قلتُ: الاسم الفضلة الذي يتلو اسم الفاعل يجوز فيه وجهان:**

الأول: أن ينصب باسم الفاعل، ويكون اسم الفاعل حينئذٍ منوّنًا.

والثاني: أن يجرّ بإضافته.

=

ولك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل:

الجرُّ: على اللفظ.

والنّصب: على المحلّ.

كـ: "هذا طالبُ فقهٍ، ونحوٍ، وجاهٍ، ومالًا".

الخامس: المثال:

وهو: ما حُوّلَ للمبالغة من فاعِلٍ إلى "فَعَّالٍ"، و"مِفعَالٍ"، و"فَعُولٍ" بكثرة، وإلى "فَعِيلٍ"، و"فَعِلٍ" بقلّة.

نحو: "أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ" و"إنّه لمنحارٌ بوائكَهَا"، و"إنّ الله غفورٌ ذنبَ العاصين"، و"إنّ الله سميعٌ دعاءَ مَن دعاه"، و"أتاني أنّهم مَزِقُون عِرضِي"[(١)].

السادس: اسم المفعول كـــ: "مضروب ومكرَم":

ويعمل عمل فعله المبنيّ للمفعول، نحو: "زيدٌ مضروبٌ عبدُه"، و: "مكرَمٌ غلامُه"، كما تقول: "زيد ضُرِب عبدُه"، و"أُكرِم غلامُه".

=

وقد قرئ: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[الطلاق:٣] بالوجهين: بَالِغُ أَمْرِهِ، وبَالِغٌ أَمْرَه، ومثله قوله تعالى: ﴿كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦ﴾[الزمر:٣٨] قرئت بالوجهين: كاشفاتُ ضرِّهِ، وكاشفاتٌ ضرَّه. **والله أعلم**.

(١) **تمامه:**

أتاني أنّهم مَزِقُون عِرضِي ... جِحاشُ الكِرملين لها فديدُ

قائله: زيد الخيل، والبيت في أوضح المسالك لابن هشام (٢٣٤).

والشاهد فيه: قوله: (مزقون) وهو جمع لصيغة المبالغة من اسم الفاعل وهي (مزق) على وزن فَعِل، حيث أعمل هذا الجمع عمل مفرده، وبالتالي عمل اسم الفاعل، فنصب به المفعول به (عرضي).

ويُشترطُ لاسم المفعول والمثال ما اشْتُرِط لاسم الفاعل.

السابع: الصفة المشبهة:

كـ: حسَن، وظريف، وطاهر، وضامر، نحو: "زيدٌ حسنٌ وجهُهُ، وطاهرٌ ثوبُه".

ولمعمولها ثلاثُ حالات:

الرفعُ: على الفاعلية، أو البدلية من الضّمير المستتر، كـ: "زيدٌ حسنٌ وجهُه".

والنّصبُ: على التّمييز، أو التشبيه بالمفعول، كـ: "زيدٌ حسنٌ وجهًا"، أو التشبيه بالمفعول فقط، كـ: "زيدٌ حسنٌ الوجهَ".

والخفضُ: بالإضافة، كـ: "زيدٌ حسنُ الوجهِ".

الثامن، والتاسع: الظّرفُ، والمجرورُ:

إذا وقعا صفةً، أو صلةً، أو خبرًا، أو حالًا، أو اعتمد على نفي أو استفهام.

نحو: "مررت برجل في الدار"، و"عندك أخوك"، و"جاء الذي عندك أبوه"، و"زيد في الدار غلامه"، و"ما في الله شكٌّ"، و"أعندك زيدٌ".

فيجوز لك أن تجعل الظّرفَ والمجرورَ:

خبرًا مُقدَّمًا، وما بعدهما مبتدأً مؤخرًا.

وكونُه فاعلًا أولى عند الحذَّاق من النّحويين؛ لسلامته من مجاز التّقديم والتّأخير.

العاشر: اسمُ التفضيل، كـــــ: "أكرمُ وأعلمُ":

ويُستعمل:بـــ: مِن أو مضافًا لنكرةٍ مطابِقةٍ للمفضل(١): فيُفرد، ويُذكّر، كـ: "زيدٌ أفضلُ من عمروٍ"، و"الزيدون أفضلُ من عمرو"، و"زيدٌ أفضلُ رجلٍ"، و"الزيدان أفضلُ رجلين".

ويستعمل بأل فيطابق، كـ: "زيد الأفضل"، و"الزيدان الأفضلان".

ويستعمل مضافًا لمعرفة، فيجوز الوجهان:

المطابقة، نحو: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[الأنعام:١٢٣].

وعدمُها، نحو: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ﴾[البقرة:٩٦].

---

(١) **قلتُ**: قوله: "ويُستعمل:بـ: مِن" يقصد به الحالة الأولى لاستعمال أفعل التفضيل، وهي المجرد من أل والإضافة، فإنّه حينئذٍ تلزم "من" بعده، وقوله: "أو مضافًا لنكرةٍ مطابِقةٍ للمفضل" يقصد به الحالة الثالثة، وهي أن يكون مضافًا، والمضاف نوعان: مضاف إلى نكرة، وقد ذكره المؤلف مع المجرد لاشتراكهما في الحكم المذكور، ومضاف إلى معرفة وهو الاستعمال الثالث الذي ذكره المؤلف، فتحصل من ذلك أنّ أفعل التفضيل لها ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجردًا من أل والإضافة. نحو: "أفضل".

والثانية: أن يكون بأل. نحو: "الأفضل".

والثالثة: أن يكون مضافًا. فله حالتان:

الأولى: أن يكون مضافًا إلى نكرة.

والثانية: أن يكون مضافًا إلى معرفة.

ولاسم التفضيل في حالاته الثلاث أحكام ذكرتها في كتابي: "الكافي في علم النحو" (ص:٢١٩)، **والله أعلم**.

ولا يَنصبُ المفعولَ مطلقًا، بل يصل إليه باللام والباء، كـ: "زيدٌ أبذلُ للمعروف"، و"عمرٌو أعرفُ بالنّحو".

ولا يَرفعُ في الغالب اسمًا ظاهرًا إلا في مسألة الكحل، وقد يرفعُ الظّاهرَ مطلقًا في لغة حكاها سيبويه، نحو: "مررت برجل أفضل منه أبوه"(١).

فصـــل

والحروفُ قسمان:

منها ما يعملُ، ومنها ما لا يعملُ:

فالعاملةُ:

منها: ما يَنصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، وعكسُه.

ومنها: ما يَنصبُ الفعلَ المضارعَ.

ومنها: ما يجزمُه.

ومنها: ما يَجُرُّ الاسمَ، وقد مر الكلام عليها مفصلًا.

---

(١) **قلتُ**: **ضابط مسألة الكحل**: أن يكون في الكلام نفيٌ وبعده اسم جنس موصوفٌ باسم التفضيل، وبعده اسمٌ مفضّلٌ على نفسه باعتبارين، نحو: "ما رأيتُ رجلًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد".

ولا يخفى ما فيه من عُسر وتكلّف، لذا اعتمدتُ في كتبي النّحوية اللغةَ التي حكاها سيبويه، فأجزت أن يرفع اسمُ التفضيل الظاهرَ مطلقًا. **والله أعلم**.

وأمّا الحروفُ التي ليست بعاملة: فكثيرةٌ:

منها خمسةَ عشرَ حرفَ ابتداءٍ[(١)]، وهي:

إنّما، وأنّما، وكأنّما، ولكنّما، وليتما، ولعلّما، وإمّا بمعنى التّفصيل، وأمَا الخفيفة بمعنى الاستفتاح، ولولا بمعنى الامتناع، وحتى في أحد أقسامها[(٢)]، وألَا بمعنى التنبيه، ولامُ الابتداء، وواوُ الحال، وأنْ الخفيفة في أحد أقسامها[(٣)]، ولكنْ الخفيفة.

وإنما سُميت حروفَ ابتداء؛ لكثرة وقوع المبتدأ بعدها.

ومنها تسعةٌ للعطف وتقدمت.

ومنها ستةٌ للجواب، وهي: نَعمْ، وبلى، وإي، وجَيْرِ، وإنّ في أحد أقسامها[(٤)].

---

(١) **قلتُ**: المشهور والمعروف أنّ تمييز الأعداد المركبة يكون مفردًا منصوبًا، فلو قال المؤلف: "خمسة عشر حرفًا للابتداء" لكان أسلم، **والله أعلم**.

(٢) **قلتُ**: "**حتى**" لها ثلاثة أقسام عند البصريين سيذكرها المؤلّف، وهي: حرف ابتداء، وحرف عطف، وحرف جر، ولها أحكامٌ ذكرتها بالتّفصيل في كتابي: "الوافي في معاني الحروف" (ص:١٧١). **والله أعلم**.

(٣) **قلتُ**: "**أنْ**" لها عشرة أقسام: (أن) المصدرية، والمخففة من الثقيلة، وأنْ المفسرة، وأنْ الزائدة، وأن الشرطية، وأن تكون بمعنى لئلا، وأن تكون بمعنى إذ مع الماضي، وأن تكون بمعنى إن المخففة من الثقيلة، وأن تكون جازمة، وأن تكون نافية بمعنى "لا"، وقد بينت ذلك بالتفصيل في كتابي: "الوافي في معاني الحروف" (ص:٦٠). **والله أعلم**.

(٤) **قلتُ**: "إنّ" لها قسمان: **أحدهما**: أن تكون حرف توكيد فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، **والثاني**: حرف جواب بمعنى نعم، ذكره سيبويه، وجعل منه المبرد قراءة من قرأ: (إنّ هذان لساحران)، وهذا المعنى لـ(إنّ) أنكره أبو عبيدة، وقد بينت ذلك في كتابي: "الوافي في معاني الحروف" (ص:١٢٧). **والله أعلم**.

ومنها أربعةٌ للتّحضيض، وهي: لولا، ولوما، وهلّا، وألا، فإذا وليهن المستقبل كنّ تحضيضًا، وإذا وليهن الماضي كنّ توبيخًا.

ومنها أربعةٌ للمضارعة، وهي: الهمزة، والنون، والياء، والتاء.

ومنها أربعةٌ تختصُّ بالفعل من أوله، وهي: قد، والسين، وسوف، ولو.

ومنها ثلاثةٌ للاستفهام، وهي: الهمزة، وهل، وأم.

وما عداها مما يستفهم به فاسمٌ، وليس بحرف وهو تسعة:

مَن، وما، وكم، وكيف، وأيّ، وأين، وأنّى، ومتى، وأيان.

ومنها ثلاثةٌ للتأنيث، وهي: التّاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة.

ومنها حرفان للتّنفيس، وهما: السّين، وسوف.

ومنها حرفان لتأكيد الفعل، وهما: النّون الثقيلة والخفيفة.

ومنها حرفٌ للنّسب، وهي: الياء المشددة.

وحرفٌ للتّعريف، وهو: أل، أو لام(١).

---

(١) في (ب): "الألف واللام".

قلتُ: في حقيقة حرف التّعريف أربعة أقوال:

أحدها: أنّ التعريف بأل والهمزة همزة قطع.

والثاني: أنّ التعريف بأل والهمزة همزة وصل.

والثالث: أنّ التعريف باللام وحدها.

والرابع: أنّ التعريف بالهمزة وحدها.

=

باب في ألفاظ متفقة بمعان مختلفة

فمنها: "إذا":

فتُستعمل ظرفية شرطية، وتارة فُجائية.

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ۝٢٥﴾[الروم:٢٥]، فالأولى ظرفية شرطية والثانية فجائية.

ومنها: "إذ":

فتُستعمل ظرفًا لما مضى من الزمان، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[الأنفال:٢٦]، وكقوله: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[الأعراف:٨٦].

وتستعمل حرفًا للمفاجأة، كقوله: "فبينما العُسرُ إذ دارتْ مَيَاسيرُ"(١).

=

وقد ذكرت الخلاف في هذه المسألة بذكر الأقوال ونسبتها لأصحابها، وذكر الأدلة والترجيح في كتابي: "المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصرفي" (ص:١١٧)، **والله أعلم**.

(١) **تمامه:**

استقدر الله خيرًا وارضيَنّ بهِ ... فبينما العُسرُ إذ دارتْ مَيَاسيرُ

البيت ينسب إلى حريث بن جبلة، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٠٩).

والشاهد فيه: مجيء (إذ) للمفاجأة؛ لأنّها وقعت بعد بينما.

وحرفًا للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[الزخرف:٣٩].

ومنها "لـمّا":

فتكونُ حرفَ وجود لوجود، نحو: "لما جاء زيد جاء عمرو".

وحرفَ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ، نحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ٨﴾[ص:٨].

وحرفَ استثناء بمنزلة (إلا)، نحو: "أنشدك الله لـمّا فعلت كذا"، أي ما أسألك إلا فعلك كذا.

ومنها: "نَعم":

فتكون حرف تصديق بعد الخبر، وحرف إعلام بعد الاستفهام، وحرفَ وعد بعد الطّلب.

ومنها: "إي":

وهي بمنزلة "نَعم" إلا أنّها تختصُّ دونها بالقسم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾[يونس:٥٣].

ومنها: "حتى":

فتكون حرفَ غايةٍ وجرٍّ، نحو: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ ٣٥﴾[يوسف:٣٥].

وحرفَ عطفٍ، نحو: "مات الناس حتى الأنبياء".

وحرفَ ابتداء، نحو: "حتى ماءُ دِجلةَ أشكلُ"(١).

---

(١) **تمامه:**

فمـا زالـت القتلى تمـجُّ دماءهـا ... بدجلـة حـتى مـاءُ دِجلـةَ أشـكلُ

=

ويجمع الثلاثة قولك: "أكلتُ السمكة حتى رأسها"(١).

ومنها: "كَلَّا":

فتكونُ حرفَ ردعٍ وزجرٍ، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ﴾[المؤمنون:٩٩-١٠٠].

وحرفَ تصديقٍ، نحو: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ۝٣٢﴾[المدثر:٣٢]، والمعنى: إي والقمر.

وحرفًا بمعنى: حقًّا، أو: ألا، نحو: ﴿كَلَّا لَا تُطِعۡهُ﴾[العلق:١٩]، ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦﴾[العلق:٦].

ومنها: "لا":

فتكونُ ناهيةً، نحو: "لا تعص الله".

ونافيةً، نحو: "لا إله إلا الله".

وزائدةً، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾[الأعراف:١٢].

ومنها: "لولا":

فتكونُ حرفَ امتناعٍ لوجود، نحو: "لولا زيدٌ لأكرمتُك".

=

قائله: جرير بن عطيّة، والبيت في همع الهوامع (٤/٥٧).

والشاهد فيه: قوله: (حتى ماء دجلة أشكل) حيث جاءت (حتى) حرف ابتداء، وما بعدها جملة اسمية.

(١) **قلتُ:** برفع "رأسها" تكون ابتدائية، وبنصبه تكون عاطفة، وبجرّه تكون حرف جر. **والله أعلم.**

وحرفَ تحضيضٍ، نحو: ﴿لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ﴾[النمل:٤٦]، ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ﴾[النور:١٣].

وحرفَ عَرضٍ، نحو: "لولا تنزل عندنا تصب خيرًا".

وحـــرفَ تـــوبيخ، نحـــو: ﴿فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢۖ﴾[الأحقاف:٢٨].

ومنها: "إنْ":

فتكون حرفَ شرطٍ، نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾[الأنفال:١٩].

وحرفَ نفيٍ، نحو: ﴿إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ﴾[التوبة:١٠٧].

ومخففةً من الثّقيلة، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ٤﴾[الطارق:٤].

وزائدةً، والغالبُ وقوعُها بعد (ما) النافية، نحو: "ما إن أنتم ذهبُ"[١].

وحيثُ اجتمعتْ "ما" و"إنْ":

فإن تقدمت "ما" فهي نافية، و"إن" زائدة، كالمثال.

وإن تقدمت "إنْ" فهي شرطيةٌ، و"ما" زائدة، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةً﴾[الأنفال:٥٨].

---

(١) جزء من بيت سبق تخريجه.

ومنها: "أنْ":

فتكون حرفًا مصدريًّا، وهي النّاصبة للفعل لا غير، نحو: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾[الزمر:٥٦].

وحرفَ تفسير بمنزلة أي التفسيرية، نحو: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾[النحل:١٢٣] أي: اتبع.

ومخففةً من الثقيلة، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[المزمل:٢٠].

وزائدةً، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[يوسف:٩٦]، و"أقسمُ أن لو التقينا"(١).

ومنها: "مَن":

فتكون شرطيةً، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣].

واستفهاميةً، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ﴾[يس:٥٢].

ونكرةً موصوفة، نحو: "مررت بمن معجب لك".

وموصولةً، نحو: "جاء من تحبه".

---

(١) **تمامه:**

فأقسمُ أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشّر مظلمُ

قائله: زهير بن علس، والبيت في شرح التّسهيل لابن مالك (٥١/٤).

والشاهد فيه: قوله: (أقسم أن لو)، حيث جاءت (أن) زائدة بين لو وفعل القسم، ويروى البيت "وأقسم لو أنا التقينا" وحينئذ لا شاهد فيه.

ومنها: "أيّ":

فتكون شرطيةً، نحو: "أيّ الدواب تركبْ أركبْ".

واستفهاميةً، نحو: "أيّ الدواب تركب؟".

وموصولةً، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾[مريم:٦٩].

ودالةً على معنى الكمال، نحو: "هذا رجل أيُّ رجلٍ".

ووصلةً يتوصل بها لنداء ما فيه أل، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾[الانفطار:٦].

ومنها: "لو":

فتكون حرفَ امتناعٍ لامتناع، نحو: "لو جاء زيدٌ أكرمته".

وحرفَ شرطٍ غير جازم، نحو: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ﴾[النساء:٩] أي: إن تركوا.

وحرفَ مصدرٍ، نحو: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾[القلم:٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾[البقرة:٩٦].

وحرفَ تمنٍّ، نحو: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ﴾[الشعراء:١٠٢].

وأداةَ عرض، نحو: "لو تنزل عندنا".

قيل: وتكون للتقليل(١)، نحو: «**تصدقوا ولو بظِلْفٍ مُحرّقٍ**»(٢).

---

(١) **قلتُ**: هذا القسم عند التّحقيق ليس بخارج عمّا تقدّم، **والله أعلم**.

(٢) حديثٌ أخرجه الإمام أحمد، ينظر المسند (٢٣٢٨١).

ومنها: "قد":

فتكون اسمًا بمعنى حَسْب.

واسمَ فعلٍ بمعنى يكفي.

وحرفَ تحقيقٍ، نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ٩﴾[الشمس:٩].

وحرفَ تقريبٍ، نحو: "قد قامت الصلاةُ".

وحرفَ توقعٍ، نحو: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾[المجادلة:١].

وحرفَ تقليل، نحو: "قد يصدق الكذوب"، و"قد يجود البخيل".

وحرفَ تكثيرٍ، نحو: "قد أَترُكُ القِرنَ مُصفرًا أناملُه"(١).

ومنها: "الواو":

فتكون للعطف، نحو: "جاء زيدٌ وعمرٌو".

وللمعية، نحو: "جاء الأميرُ والجيشَ".

وللحال، نحو: "جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ".

وللاستئناف، نحو: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ﴾[الحج:٥].

وللقسم، نحو: "واللهِ".

---

(١) **تمامه:**

قد أَترُكُ القِرنَ مُصفَرًا أناملُه ... كأنّ أثوابَه مجّت بفرصادِ

قائله: شماس الهذلي، والبيت في همع الهوامع (٤/٣٧٩).

والشاهد فيه: مجيء (قد) للتكثير.

وزائدة، نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[الزمر:٧٣].

ومقدرة بعدها "رُبّ"، نحو: "وقصيدةٍ".

ومنها: "ما":

تكون استفهاميةً، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝١٧﴾[طه:١٧].

وشرطيةً، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٩٧].

وموصولةً، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[النحل:٩٦].

ونكرةً موصوفةً، نحو: "مررت بما معجبٍ لك".

وتعجبيةً، نحو: "ما أحسن زيدًا".

ونافيةً تعملُ عملَ "ليس"، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١].

ونافيةً لا تعملُ، نحو: "ما قام زيدٌ".

ومصدريةً ظرفيةً، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾[مريم:٣١].

ومصدريةً غيرَ ظرفية، نحو: ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ۝٢٦﴾[ص:٢٦].

وكافّةً:

إما عن عمل الرفع والنّصب، وذلك مع إنّ وأخواتها، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء:١٧١].

وإما عن عمل الجر، نحو: "كما سيفُ عمروٍ لم تخنْه مضاربُه"[(١)].

ومُسلِّطةً لما لا يعمل على العمل فيعملُ، وهي اللاحقة: "حيث"، و"إذ"، نحو: "حيثما تكن أكن"، و: "إذما تأتني أكرمك".

وزائدةً بعد الجارّ، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[آل عمران:١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[المؤمنون:٤٠].

وموجبةً، وهي التي تدخل على النّفي فينعكسُ إيجابًا، نحو: "ما زال"، و"ما انفك"، و"ما فتئ"، و"ما برح زيدٌ قائمًا"؛ لأنّ هذه الأربعةَ مجردةٌ للنّفي، فإذا دخلت عليها "ما" انعكس الحكم.

---

(١) **تمامه:**

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يوم مشهد   كما سيفُ عمروٍ لم تخنْه مضاربُه

قائله: نهشل بن حري، والبيت في همع الهوامع (٤/٢٣١).

والشاهد فيه: قوله (كما)، حيث جاءت (ما) هنا كافة للكاف عن عمل الجر.

باب في الجُمَل

وهي قسمان: جملٌ لها محلّ من الإعراب، وجملٌ لا محلّ لها منه.

فالجملُ التي لها محلٌّ من الإعراب سبعٌ:

إحداها: الواقعةُ خبرًا، فمحلُّها الرفعُ في باب المبتدأ، وباب إنّ، نحو: "زيدٌ قام"، و"إنّ زيدًا أبوه قائمٌ"، ومحلُّها النّصبُ في باب: كان، وكاد، نحو: "كان زيدٌ أبوه قائمٌ"، و"كاد زيدٌ يَهْلَك".

الثانيةُ: الواقعةُ حالًا، ومحلُّها النّصب نحو: "جاء زيدٌ يضحكُ"، وكذا كلُّ جملةٍ وقعت بعد معرفةٍ محضةٍ(١).

الثالثةُ: الواقعةُ مفعولًا به، ومحلُّها النّصبُ أيضًا، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[مريم:٣٠]، و"ظننتُ زيدًا يقرأ"، و"أعلمتُ زيدًا عَمرًا أبوه قائمٌ".

الرابعةُ: المضافُ إليها، ومحلُّها الجرُّ، نحو: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾[المائدة:١١٩]، وكذا كلُّ جملةٍ وقعت بعد "إذ"، أو "إذا"، أو "حيثُ".

---

(١) **قلتُ:** قوله: "المعرفة المحضة" أخرج المعرفة غير المحضة، وهي الاسم المعرّف بأل الجنسية، فهو معرفة لفظًا، وفي المعنى نكرة، وعليه فيجوز في الجملة بعده أن تكون حالًا مراعاة للفظ، وأن تكون صفة مراعاة للمعنى، وسيأتي المثال على هذا، **والله أعلم**.

الخامسةُ: الواقعةُ جوابًا لشرطٍ جازم: ومحلُّها الجزم إذا كانت مقرونةً بالفاء، أو إذا الفجائية نحو: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾[يونس:١٠٧]، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ٣٦﴾[الروم:٣٦].

وأمّا نحو: "إن قام زيد قمتُ"، فمحلُّ الجزم محكومٌ به للفعل وحده، لا للجملة بأسرها(١).

السادسةُ: الواقعةُ نعتًا لمفردٍ نكرةٍ محضةٍ(٢)، ومحلُّها بحسب ذلك المفرد:

فإن كان مرفوعًا فهي في محل رفع، **وإن كان منصوبًا** فهي في محل نصب، **أو مجرورًا** فهي في محل جر، نحو: "جاءني رجل يضحك"، و"رأيت رجلًا يضحك"، و"مررت برجل يضحك".

السابعة: التابعة لجملة لها محل، نحو: "زيد قام أبوه وقعد أخوه".

---

(١) **قلتُ:** جملة جواب الشرط الجازم إذا كانت مقترنةً بالفاء نحو: "إن تكرم زيدًا فأنت كريمٌ"، فالجملة في محل جزم جواب الشرط؛ لأنّ ما بعد الفاء لا يقبل الجزم لفظًا ولا محلًا، فحكمنا على الجملة بأكملها أنّها في محل جزم جواب الشرط، فهي حينئذٍ لها محلّ من الإعراب وهو الجزم، وإن لم تقترن الجملة بالفاء نحو: "إن قام زيد قمتُ"، حكمنا على الفعل وحده بأنّه في محل جزم، لأنّه يقبله محلّا، وإن لم يقبله في اللفظ، فالفعل وحده في محل جزم، والجملة بأسرها لا محلّ لها من الإعراب، وهذا ما أراده المؤلف بقوله: "وأمّا نحو: "إن قام زيد قمتُ" فمحلُّ الجزم محكومٌ به للفعل وحده، لا للجملة بأسرها". **والله أعلم.**

(٢) **قلتُ:** النّكرة المحضة هي التي لم تقيّد بصفة أو إضافة، فإن قيدت بهما صارت نكرة غير محضة، واقتربت من المعرفة، فتحتمل الجملة حينئذٍ الحاليّة والوصفية، وسيأتي المثال على هذا. **والله أعلم.**

فصل

والجملُ التي لا محلّ لها من الإعراب سبعٌ(١):

أحدُها: الابتدائيةُ، وتسمى المستأنفة، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾[يوسف:٢]، ونحو: "حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ".

الثّانيةُ: الواقعةُ صلةً لموصولٍ اسمي أو حرفي، نحو: "جاء الذي قام"، و"عجبت مما قام".

الثالثةُ: المعترضةُ بين شيئين، نحو: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾[البقرة:٢٤]، ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦﴾[الواقعة:٧٦]، ونحو: "عليٌّ - وإن لم يحمل السّلاحَ - شجاعٌ".

الرابعةُ: المفسّرةُ لغير ضميرِ الشّأن، نحو: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ﴾[آل عمران:٥٩].

الخامسةُ: الواقعةُ جوابًا للقَسم، نحو: "أقسمت بالله إنّ الصلحَ خيرٌ".

السادسةُ: الواقعةُ جوابًا لشرطٍ غير جازم، كجواب: "إذا، ولو، ولولا".

أو لشرط جازمٍ، ولم تقترن بالفاء، نحو: "إن قام زيد قمت".

السابعة: التابعة لما لا محل له، نحو: "قام زيد وقعد عمرو"، هذا إذا لم تقدر الواو للحال.

---

(١) في (ب): "والجمل التي لا محل لها سبع".

تنبيه:

إنما قيدنا فيما مر المعرفةَ بكونها محضة، والنّكرة كذلك؛ احترازًا من غير المحض منها:

كقولـه تعـالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ﴾[الجمعة:٥]، ﴿بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ يَغْشَى ٱلنَّاسَ﴾[الدخان:١٠-١١]:

فجملة "**يحمل**"، و"**يغشى**" تحتمل الحالية والوصفية؛ لأنّ الحمار وقع بلفظ المعرفة، لكنّه كالنكرة في المعنى من حيث الشيوع؛ إذ المراد به الجنس لا حمارًا بعينه.

و"**الدخان**" وقع بلفظ النكرة، ولكنّه تَخصّص بالصفة.

وقد تقع الجملة بعد المعرفة والنكرة، ولا تكون حالًا ولا صفة؛ لفساد المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾[الصافات:٧-٨].

بابٌ في الخط

اعلم أنّ الممدود: كـ: "حَنَّاء، وكساء، ورداء، وزكرياء، وحمراء":

يكتب بألف واحدة في حالة الرفع، والجر.

وبألفين في حالة النّصب إن كان منصرفًا(١).

فإن ثُني الممدود: كُتب مطلقًا بألفين(٢).

والمقصورُ:

إن كانت ألفه رابعة فما زاد، كـ: "مولى ومجتبى ومستدعى": كتب أبدًا بالياء.

ما لم يكن آخره ياء: فيكتب بالألف كـ: "الدنيا والعليا والعطايا".

إلا " يحيى" و"ربّي": فيكتبان بالياء.

(١) **قلتُ:** المقصود بالألفين هنا: ألف ما قبل الهمزة، وألف التنوين المحذوفة للتخفيف من تكرار الألف، **والله أعلم.**

(٢) **قلتُ:** المقصود بالألفين: ألف ما قبل الهمزة، وألف التثنية، أما الهمزة نفسها فتبقى في التثنية إذا كانت أصلية نحو: "قرّاءان" تثنية قرّاء، وتقلب إلى واو إذا كانت للتأنيث، نحو: "حمراوان"، ويجوز فيها الأمران إذا كانت منقلبة عن أصل، نحو: "كساءان وكساوان"، و"بناءان وبناوان". وقد بينت ذلك في كتبي الصرفية: "أصول المسائل الصّرفية" (ص:١٠٧)، والشافي في علم الصّرف (ص:٦٢)، والخلاصة في علم الصّرف (ص:٢٤)، **والله أعلم.**

وإن كانت ألفه ثالثة وكان أصلها واوًا كتب بالألف، كـ: "العصا، والعُلا، والرضا"[(١)].

وإن كان أصلها ياء كتبت بالياء، كـ: "الفتى والغِنى" ضدّ الفقر.

وإن اتصل بالمقصور مضمرٌ: كتب بالألف مطلقًا، كـ: "فتاه ورحاه".

ويُعرفُ ما أصله الواو مما أصله الياء:

بالتثنية: كـ: "الفتيان، والعصوان".

وبوزن فَعْلَة من المصادر: كـ: "غزوة ورمية".

وبرد الفعل إلى النّفس: كـ: "غزوتُ ورميتُ".

وبالمضارع: كـ: "يغزو ويرمي".

وبالإمالة: كـ: "متى وبلى".

وحروفُ الجر مثل، "إلى وعلى": تكتب بالياء[(٢)]؛ لأنّها ترجع إلى الياء مع المضمر، نحو: "إليك وعليك".

و"**كلا وكلتا**": يكتبان بالياء عند الكوفيين؛ لأنّهما قد أميلا[(٣)].

---

(١) **قلت**: ذكر ابن قتيبة في "أدب الكاتب": أنّه سمع في أصل الرضا الواو والياء، وعليه فيجوز أن تكتب: الرضا، والرضى، باعتبار الأصلين، **والله أعلم**.

(٢) **قلتُ**: يقصد الياء غير المنقوطة، وقد يعبّر عنها باللينة، ويقابلها الألف القائمة. **والله أعلم**.

(٣) **قلتُ**: وفيه إشارة إلى أنّ البصريين يكتبونهما بالألف، وهو كذلك، وفصّل ابن درستويه فيهما: فيكتبهما بالألف في حالة الرفع، ويكتبهما بالياء في حالة النصب والجر، نحو: "جاء كلا الرجلين"، و"أكرمت كلى الرجلين"، و"سلّمت على كلى الرجلين"، **والله أعلم**.

ينظر: كتاب الكتّاب لابن درستويه (ص:٤٩).

وإذا جُهل أمر الألف كتب بالألف؛ لأنّه الأصل مثل: ألف "ما"، و"لا"، و"ذا"، و"تا".

فصـــل

و"**الصلوة، والزكوة، والحيوة**": يكتب بالواو ما دام مفردًا[(١)].

فإذا كان مضافًا أو مثنًّى: كتب بالألف على القياس.

و"**الذي، والتي" وجمعهما**: يكتب بلام واحدة، ومثناهما بلامين فرقًا بين التثنية والجمع، نحو: "رأيت اللّذَين قاما"، و: "اللَّتين خرجتا".

ويُكتب نحو: "داود، وطاوس": بواو واحدة[(٢)].

وتُزاد الواو في "عَمرو" في حال الرفع والجر؛ فرقًا بينه وبين عُمَر، وفي النّصب لا لبس.

وتُزاد الواو في "أولئك" فرقًا بينه وبين إليك.

---

(١) **قلتُ**: هذا في المصحف الشريف، أمّا في غيره فلا تكتب بالواو بل بالألف، فخطّ المصحف لا يقاس عليه، وعندنا خطّان لا يقاس عليهما - كما ذكر ابن درستويه: الكتابة العروضيّة، وكتابة المصحف، **والله أعلم**.

ينظر: كتاب الكتاب لابن درستويه (٢٠).

(٢) **قلتُ**: حذف إحدى الواوين فيهما للتّخفيف، **والله أعلم**.

وتُكتب "مائة" بالألف فرقًا بينها وبين "منه"[١].

وتزادُ الألفُ بعد واو الجمع إذا لم تكن متصلة بمضمر، نحو: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾[البقرة:٦٠] فرقًا بينها وبين: "يدعو"، و"يغزو" التي من نفس الكلمة.

وتُحذف همزة لام التّعريف إذا دخل عليها لام الابتداء، أو لام الجر، نحو: "لَلرجل خير من المرأة"، و"لِلرجل عندي حقّ"، و: "لَلهُ أرحمُ بعباده"، و: "لِله الأمر".

وتُحذف ألف الوصل من "ابن": إذا وقع مفردًا صفةً: بين علمين، أو كنيتين، أو لقبين، سواء اتفق ذلك أو اختلف، نحو: "هذا زيدُ بنُ عمرو"، و"هذا أبوالقاسم بنُ أبي مُحَمَّد"، و"هذا القائدُ بنُ القائد"، و"هذا زيدُ بنُ الأمير"، و"زيدُ بن أبي القاسم"[٢].

(١) **قلتُ**: قال أبو حيّان: "وكثيرًا ما أكتب أنا "مئة" بغير ألف كما تكتب "فئة"؛ لأنّ كتب "مائة" خارج عن الأقيسة"، وهو المختار عند الباحثين المتأخرين، وبه أقولُ، وذكر أبو حيان أنّ هناك من يكتبها "مأة" بألف عليها همزة، فتحصل من ذلك أنّ هذه الكلمة تكتب بثلاث هيئات: "مائة"، وهو المشهور، و"مئة"، وهو الأصح، و"مأة"، وهو غريب ونادر، **والله أعلم**.
ينظر كتابي: "الخطوات السبع لإتقان الكتابة الإملائيّة" (ص:٤٦) حاشية رقم (١).

(٢) **قلتُ**: ومتى جاز حذف ألف "ابن" جاز حذف التنوين من الاسم الذي قبلها، فتقول: "هذا زيدُ بنُ عمرو"، ولا يحذف في نحو: "هذا زيدٌ ابنُ أخينا". **والله أعلم**.

فلو قلتَ: "هذا زيدٌ ابنُ أخينا"، و"إنّ محمدًا ابنُ عمرو"، و"هذا أخونا ابن زيد"، وجعلت ابنًا نعتًا[(١)] لأثبتَّ الألف، وكذلك: "إنّ زيدًا ابنُ أخينا".

ولو قلتَ: "هذا زيدٌ وعمرٌو ابنا خالد" لأثبتَّ الألف في هذا كلّه، وإنما تحذف مع ما شرطناه، وزاد بعضهم: ولم يقع "ابن" أول السّطر.

فصـــل

و"كُلّما":

إذا كانت ظرفًا: كتبت "ما" معها متصلةً، نحو: "كُلّما قمتَ قمتُ".

وإن كانت اسمًا: كتبت منفصلةً، نحو: "كُلُّ ما عندي لك"، و"كُلُّ ما في الدنيا فانٍ".

وهاء التّنبيه:

تُكتبُ مع "ذا" متصلةً، نحو: "هذا، وهذه، وهذان، وهؤلاء".

فإن دخلت كافُ الخطاب كُتبت منفصلةً، مثل: "هاذاك، وهاذانك، وهاتانك، وهاؤلئك".

---

(١) **قلتُ:** هذا ينطبق على المثال الأول والثالث، وتكون علة الإثبات فيهما كون "ابن" ليس بين علمين، وأمّا المثال الثاني فلا ينطبق عليه لأنّ "ابن" فيه خبر، وليس نعتًا، وهي العلة في إثبات الألف فيه، ولو لم يذكره واكتفى بقوله: "وكذلك إنّ زيدًا ابنُ أخينا" لحصل الغرض المراد بيانه، وهو أنّ "ابن" إذا لم يكن صفة لم تحذف منه الألف. **والله أعلم.**

و"ما":

إذا كانت موصولةً، واتّصلت بنحو: "إنَّ" و"ليت": كتبت منفصلة، نحو: "إنَّ ما عند الله هو خير".

وإن كانت حرفًا، كتبت متصلةً، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء:١٧١].

وإذا كانت استفهاميةً، ودخل عليها حرفُ الجر، حُذف ألفُها، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾[النبأ:١]، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ ۝٤٣﴾[النازعات:٤٣]، ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ۝٣٥﴾[النمل:٣٥].

وفي هذا القدر كفايةٌ لمن وفقه الله تعالى، وصلى الله وسلم على سيد العالم، وأشرف بني آدم، وعلى سائر إخوانه من النبيين والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس الآيات القرآنية

رقم السورة	اسم السورة	نص الآية	رقم الآية	الصفحة
٢	البقرة	يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ	٢٦٥	٨١
٢	البقرة	لَا تُؤَاخِذْنَآ	٢٨٦	٤٥
٣	آل عمران	إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً	١٣	٦٥
٣	آل عمران	كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ	٥٩	١٣٣
٣	آل عمران	حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا	٩٧	١١٢
٣	آل عمران	وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ	١٤٤	٦٠، ٦٤
٣	آل عمران	فَبِمَا رَحْمَةٍ	١٥٩	١٣٠
٣	آل عمران	رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا	١٩٣	٤٨
٤	النساء	وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟	٩	١٢٧
٤	النساء	وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾	٢٨	٥٢
٤	النساء	أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ	٧٨	٤٥
٤	النساء	وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا	٧٩	٨٦
٤	النساء	مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ	١٢٣	١٢٦
٤	النساء	وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ	١٢٨	٥٧
٤	النساء	فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ	١٢٩	٧٩
٤	النساء	لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ	١٣٧	٤٣
٤	النساء	وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾	١٦٤	٧٩

رقم السورة	اسم السورة	نص الآية	رقم الآية	الصفحة
٤	النساء	إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ	١٧١	٦٥، ١٢٩، ١٤٠
٥	المائدة	ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ	٣	٥٢
٥	المائدة	وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ	٧١	٤٢
٥	المائدة	عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ	١٠٥	٧٧
٥	المائدة	هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ	١١٩	١٣١
٦	الأنعام	أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا	١٢٣	١١٨
٧	الأعراف	مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ	١٢	١٢٤
٧	الأعراف	فَرِيقًا هَدَىٰ	٣٠	٥٧
٧	الأعراف	هَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ	٥٣	٤٤
٧	الأعراف	وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ	٧٤	٨٨
٧	الأعراف	وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا	٨٦	١٢٢
٨	الأنفال	وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ	١٩	٤٥، ١٢٥
٨	الأنفال	وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ	٢٦	١٢٢
٨	الأنفال	مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ	٣٣	٤٣
٨	الأنفال	وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةٗ	٥٨	١٢٥
٩	التوبة	إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ	١٠٧	١٢٥
١٠	يونس	قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ	٥٣	١٢٣

رقم السورة	اسم السورة	نص الآية	رقم الآية	الصفحة
١٦	النحل	أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ	١٢٣	١٢٦
١٧	الإسراء	أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ	١١٠	٤٥
١٧	الإسراء	أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ	١١٠	٥٧
١٨	الكهف	أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا	٣٤	٩١
١٨	الكهف	وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ﴿١٠٩﴾	١٠٩	٩٢
١٩	مريم	وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا	٤	٩١
١٩	مريم	فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴿١٧﴾	١٧	٨٩
١٩	مريم	قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ	٣٠	١٣١
١٩	مريم	مَا دُمۡتُ حَيّٗا ﴿٣١﴾	٣١	١٢٩
١٩	مريم	لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ	٦٩	١٢٧
٢٠	طه	وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾	١٧	١٢٩
٢٠	طه	أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ	٨٩	٤١
٢٠	طه	حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا	٩١	٤٣
٢١	الأنبياء	وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ	٣٠	٥٢
٢٢	الحج	لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ	٥	١٢٨
٢٢	الحج	لَّا تُشۡرِكۡ	٢٦	٤٥
٢٢	الحج	بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ	٧٢	٧٤

رقم السورة	اسم السورة	نص الآية	رقم الآية	الصفحة
٣٥	فاطر	لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ	٣٦	٤٣
٣٦	يس	مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۗ	٥٢	١٢٦
٣٧	الصافات	وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾	٧-٨	١٣٤
٣٧	الصافات	وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ﴿١﴾	١	٧٩
٣٨	ص	بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴿٨﴾	٨	١٢٣
٣٨	ص	تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ	٢٣	٩١
٣٨	ص	بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ﴿٢٦﴾	٢٦	١٢٩
٣٩	الزمر	أَن تَقُولَ نَفۡسٞ	٥٦	١٢٦
٣٩	الزمر	حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا	٧٣	١٢٩
٣٩	الزمر	ٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾	٧٣	٨٨
٤١	فصلت	فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ	١٠	٨٦
٤١	فصلت	لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ	٤٩	١١٢
٤٢	الشورى	مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦۖ	٢٠	٤٥
٤٢	الشورى	أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا	٥١	٤٣
٤٣	الزخرف	وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ	٣٩	١٢٣
٤٣	الزخرف	لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ	٧٧	٤٥
٤٤	الدخان	بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ﴿١٠﴾ يَغۡشَى ٱلنَّاسَۖ	١٠-١١	١٣٤

رقم السورة	اسم السورة	نص الآية	رقم الآية	الصفحة
٧٤	المدثر	كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ﴿٣٢﴾	٣٢	١٢٤
٧٨	النبأ	عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾	١	١٤٠
٧٩	النازعات	فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴿٤١﴾	٤١	٥٢
٧٩	النازعات	فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾	٤٣	١٤٠
٨٠	عبس	لَمَّا يَقۡضِ	٢٣	٤٥
٨٢	الانفطار	يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ	٦	١٢٧
٨٤	الانشقاق	إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴿١﴾	١	٥٧
٨٥	البروج	وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾	١٤	٦١
٨٦	الطارق	إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴿٤﴾	٤	١٢٥
٩٠	البلد	أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴿١٤﴾ يَتِيمٗا	١٤-١٥	١١٢
٩١	الشمس	قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾	٩	١٢٨
٩٦	العلق	لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ	١٥-١٦	٧٣
٩٦	العلق	كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴿٦﴾	٦	١٢٤
٩٦	العلق	كَلَّا لَا تُطِعۡهُ	١٩	١٢٤
٩٩	الزلزلة	مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا	٧	٩٢

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأشعار

الرقم	صدر البيت	عجز البيت	القائل	الصفحة
١	أتاني أنّهــم مَزِقُــون عِرضِــي	جِحاشُ الكـرملين لها فديـدُ	زيد الخيل	١١٦
٢	أخٌ ماجدٌ لم يخزني يوم مشهد	كما سيفُ عمروٍ لم تخنْه مضاربُه	نهشل بن حري	١٣٠
٣	إذا مـا الغانيـات بـرزن يومًـا	وزجَّجْـنَ الحواجـبَ والعيـونا	الراعي النميري	٨٥
٤	أستغفر الله ذنبًا لستُ محصيَه	رَبّ العباد إليه الوجهُ والعملُ	لم أقف على قائله	١٠٧
٥	استقدر الله خيرًا وارضيَنّ بهِ	فبينمـا العُسـرُ إذ دارتْ مَيَاسـيرُ	ينسب إلى حريث بن جبلة	١٢٢
٦	أقسم بالله أبو حفصٍ عمر	ما مسّها من نَقَبٍ ولا دَبر	عبدالله بن كيسبة	٧٠
٧	أكفـرًا بعـد ردّ المـوت عـنّي	وبعـد عطائِـكَ المائـةَ الرِّتاعـا	القطامي، عمير بن عباد التغلبي	١١٥
٨	أمرتُك الخيرَ فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مال وذا نشبِ	عمرو بن معد يكرب	١٠٧
٩	أنا ابـنُ التّـاركِ البَكْـريّ بشرٍ	عليـه الطّـيرُ ترقُبُـه وقوعًـا	المرّار الأسدي	٧١
١٠	إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوعِ هوى	وعقلُ عاصِي الهوى يزدادُ تنويرا	لم أقف على قائله	١٠٤
١١	أنفسًـا تطيـبُ بنيـلِ المـُنى	وداعي المنونِ ينـادِي جِهَـارا	لم أقف على قائله	٩٣
١٢	إنّي وقَتْلِـي سُـلَيكًا ثم أَعْقِلَـهُ	كـالثّور يضرب لـمّا عافت البقرُ	أنس بن مدرك الخثعمي	٤٢
١٣	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا	أعيذكما بالله أن تحدثا حربا	طالب بن أبي طالب	٧١
١٤	أيادي سبا يا عزّ ما كنت بعدكم	فلن يحلَ للعينين بعدكِ منظرُ	كثيّر عزّة	٣٣

الرقم	صدر البيت	عجز البيت	القائل	الصفحة
١٥	أيّان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا	لم تدرك الأمن منّا لم تزل حذرا	لم أقف على قائله	٤٦
١٦	بدأت ببسم الله في النظم أوّلا	تبارك رحمانًا رحيمًا وموئلا	القاسم بن فيره الشاطبي	٥٢
١٧	بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قَتَمُه	لا يُشترى كتانه وجهرمُه	رؤبة بن العجاج	١٠١
١٨	بني عدانة ما إن أنتم ذهبٌ	ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ	لم أقف على قائله	٦٤
١٩	حيثما تستقم يقدر لك	الله نجاحًا في غابر الأزمان	لم أقف على قائله	٤٦
٢٠	خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما	إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ	لم أقف على قائله	٥٦
٢١	سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها	وليس عليك يا مطرُ السلامُ	الأحوص الأنصاري	٩٩
٢٢	سلي إن جهلت النّاس عنّا وعنهُمُ	فليس سواءً عالمٌ وجهولُ	السموءل بن عادياء اليهوديّ	٦٣
٢٣	ضربت صدرها إليّ وقالت	يا عَديًّا لقد وقتْكَ الأواقي	ينسب إلى المهلهل بن ربيعة	٩٩
٢٤	علفتها تبنًا وماءً باردًا	حتى غدت همالةً عيناها	لم أقف على قائله	٨٥
٢٥	فأقسمُ أن لو التقينا وأنتم	لكان لكم يوم من الشّر مظلمُ	زهير بن علس	١٢٦
٢٦	فما زالت القتلى تمجُّ دماءها	بدجلة حتى ماءُ دِجلة أشكلُ	جرير بن عطيّة	١٢٤
٢٧	فمثلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ ومرضعٍ	فألهيتها عن ذي تمائم مُحْولِ	امرؤ القيس	١٠١
٢٨	قالواكلامُكَ هندًا وهي مصغيةٌ	قلتُ صحيحٌ ذاك لو كانا	لم أقف على قائله	١١٤
٢٩	قد أَترُكُ القِرنَ مُصفَرًا أناملُه	كأنّ أثوابه مجّت بفرصادِ	شماس الهذلي	١٢٨
٣٠	لأنّ ثوابَ الله كلَّ مُوحِّدِ	جنانٌ من الفردوس فيها يخلّدُ	حسّان بن ثابت	١١٤
٣١	لميّة موحشًا طلل	يلوح كأنّه خلل	ينسب لكثيّر عزّة	٨٧
٣٢	لولا تَوقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضِيهُ	ما كنتُ أُوثِرُ إتْرابًا على تَرَب	لم أقف على قائله	٤٢

الرقم	صدر البيت	عجز البيت	القائل	الصفحة
٣٣	وقالوا تعرّفْها المنازلَ من منًى	وما كل من وافى منى أنا عارف	مزاحم العقيلي	٦٤
٣٤	ولـبسُ عبــاءةٍ وتقــرَّ عَيــني	أحبّ إليّ من لبس الشّفوف	ميسون بنت بحْدل	٤٢
٣٥	وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدوله	علـيّ بأنـواع الهمـومِ ليبتلِـي	امرؤ القيس	١٠٠

ثبت المصادر والمراجع

- آراء ابن درستوية النّحوية والتّصريفية، تأليف: الأستاذ الدكتور: صلاح بن عبدالله بوجليع، دار إيلاف الدولية، الكويت، ط: الأولى، ١٤٣٩هـ.

- أصول المسائل الصرفية قواعد سهلة وتدريبات ممتعة، تأليف: الأستاذ الدكتور: صلاح بن عبدالله بوجليع، دار التميز والإبداع، الأحساء، ط: الأولى، ١٤٤٠هـ.

- أصول المسائل النحوية قواعد سهلة وتدريبات ممتعة، تأليف: الأستاذ الدكتور: صلاح بن عبدالله بوجليع، المكتبة الأسدية، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٤٥هـ.

- الأذكار، للإمام النووي، حققه: عامر بن علي ياسين، دار ابن الجوزي، ط: الأولى، ١٤٤٢هـ.

- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، ط: العاشرة، ١٩٩٢م.

- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، ت: أ.د. حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا، ط: الأولى، ١٤٤٠هـ.

- التّلخيص في علم النّحو، تأليف: الأستاذ الدكتور: صلاح بن عبدالله بوجليع، الناشر: المؤلف، ط: الأولى، ١٤٤٧هـ.

- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي، ط: الثالثة، ١٤٠٦هـ.

- الجامع الصحيح، للإمام أبي عبدالله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، ضبطه وخرجه: د. مصطفى ديب، دار ابن كثير، دمشق، ط: الخامسة، ١٤١٤هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، ت: فخر الدين قباوة، ومُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

- الخطوات السبع لإتقان الكتابة الإملائية، تأليف: الأستاذ الدكتور: صلاح بن عبدالله بوجليع، الناشر: المؤلف، ط: الأولى، ١٤٤٦هـ.

- الخلاصة في علم الصرف، تأليف: الأستاذ الدكتور: صلاح بن عبدالله بوجليع، الناشر: المؤلف، ط: الأولى، ١٤٤٦هـ.

- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، ابن حميد، مُحَمَّد بن عبدالله العامري، ت: بكر أبو زيد، ود. عبدالرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

- الشافي في علم الصرف، تأليف: الأستاذ الدكتور: صلاح بن عبدالله بوجليع، الناشر: المؤلف، ط: الأولى، ١٤٤٦هـ.

- الكافي في علم النّحو، تأليف: الأستاذ الدكتور: صلاح بن عبدالله بوجليع، الناشر: المؤلف، ط: الأولى، ١٤٤٧هـ.

- الكشاف عن حقائق التنزيل، حققه: ماهر أديب حبوش، دار اللباب، ط: الأولى، ١٤٤٢هـ.

- المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد الفيومي، دار الفيحاء، ط: الثانية، ١٤٤٢هـ.

- المغني في مسائل الخلاف النحويّ والصّرفي، تأليف: الأستاذ الدكتور: صلاح بن عبدالله بوجليع، دار التميز والإبداع، الأحساء، ط: الأولى، ١٤٤٠هـ.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة، لبدر الدين محمود العيني، ت: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ٢٠٠٥م.

- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، ت: أحمد الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

- النّعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، لمحمد كمال الدين العامري، ت: مُحَمَّد مطيع الحافظ، ونزار أباظة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٢هـ.

- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، أشرف عليه: علي بن حسن الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

- الوافي في معاني الحروف، تأليف: الأستاذ الدكتور: صلاح بن عبدالله بوجليع، الناشر: المؤلف، ط: الأولى، ١٤٤٦هـ.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت: مُحَمَّد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.

- جمـع الجوامـع في النّحـو، للإمـام السـيوطي، ت: نصـر أحمـد إبـراهيم عبدالعال، مكتبة الآداب، ط: الأولى، ٢٠١١م.

- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، مُحَمَّد أمين الحموي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- روضة الطالبين، للإمام النّووي، حققه: عبده كشك، دار الفيحاء، ط، الثانية، ١٤٤٤هـ.

- شرح التسهيل، لابن مالك، ت: عبدالرحمن السيد، ومُحَمَّد بدوي المختون، ط: الأولى، دار هجر، مصر، ١٤١٠هـ.

- عنوان المجد في تاريخ نجد، تأليف: عثمان بن عبدالله بن بشر، ت: د. مُحَمَّد بن ناصر الشثري، دار الحبيب.

- كتـاب الكُتّـاب، لابـن درسـتويه، ت: د. إبـراهيم السـامرائي، ود. عبدالحسين الفتلي.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

- معجـم المـؤلفين، عمـر رضـا كحالـة، مؤسسـة الرسـالة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

- مغني اللبيب، لابن هشام، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، ومُحَمَّد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط: الخامسة، ١٩٧٩م.

- منهاج الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النّووي، دار المنهاج، ط: الأولى، ١٤٤١هـ.

- موطّأ الإمام مالك بن أنس، تأليف: أبو عبدالله مالك بن أنس، ت: السيد مُحَمَّد بن علوي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٥هـ.

- نفحة الريحانة، لمحمد أمين بن فضل الله المحبّي، علّق عليه: أحمد عناية، دار الكتب العلمية، بيروت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي، ت: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ.

فهرس الموضوعات